

جامعة مولود معمري تيزي - وزو  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب آلية لمكافحة البطالة  
في الجزائر.

-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو 1996-2016-

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصّص: سياسات عامة وإدارة محلية

إشراف الأستاذة:

د. عكاش فضيلة

إعداد الطالبتين:

- حاج سعيد آمال

- حمادن ليديّة

لجنة المناقشة:

-الأستاذة عزوق نعيمة.....رئيسا

-الأستاذة: عكاش فضيلة..... مشرفا ومقررا

-الأستاذة: كحلي فلة.....مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017م

## كلمة شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل القائل

ويقول صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بالتقدير الاحترام وتشكراتنا الخالصة للأستاذة المشرفة "عكاش فضيلة" لقبولها الإشراف

على هذا العمل ولم تبخل علينا بنصائحها القيمة وتوجيهاتها السديدة.

كما نخص بالشكر الزميل " أوبعزير أمغيد" الذي ساعدني كثيرا على إنجاز هذا العمل.

ونشكر جميع أساتذة العلوم السياسية الذين ساهموا ولو بإرشاداتهم في إنجاز هذا البحث

الأستاذة "حمدي نجية" "سائل مليكة" "كحلي فلة"

وأخيرا نشكر كل الإطارات العاملة في الوكالة والوطنية لدعم تشغيل الشباب على استقبالهم

الجيد وعلى كل المعلومات التي قدموها لنا خلال فترة تربيصنا

وجزاكم الله خيرا.

## إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين

أطال الله في عمرهما، وجعلهم لي سراجا منيرا اللذان وقفا إلى جانبي طيلة مشواري  
الدراسي بدعمهم ودعواتهم،

إلى جدي فاطمة، وخالتي أطال الله في عمرهما وإلى إخواني واخواتي حفظهما الله،

وإلى كل الأصدقاء والأقارب وزملاء الدراسة

أمال

## إهداء

حمدا لمن اهدني نعمة السمع والبصر والفؤاد وإلى خالق كل شيء فهو القائل لان شكرتم

لأزيدنكم

اهدي ثمرة جهدي

إلى روح اخي الكريم "احمد" رحمه الله وسكنه فسيح جنانه اللهم اغفر له وارحمه

إلى من عظم الله من شأنها في قوله تعالى: "وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى من سهرت الليالي في سبيل راحتى وكانت دائما سر نجاحي أمي الغالية

إلى من كان لي عوناً وسنداً في مصاعب الدنيا والدي الكريم

إلى أخي سمير الذي كان أخا وصديقا والذي سعدني ماديا ومعنويا في مشواري الدراسي

وإلى من يعتبرون نجاحي نجاحا لهم كل من حسان وحكيم حفظهما الله لي

وإلى جدي الحنون ذهبية أطل الله في عمرها وخالتي العزيزة وبزة وأخوالي ونسائهم

إلى أمال التي شاركتني في إعداد هذه المذكرة

إلى الصديقة والأخت التي رفقتني طيلة حياتي "نوريلان"

إلى صديقات عمري الحبيبات "ميسا" "نادية" "لامية"، "وسام"، "مهديّة"، "زاهية"، "حياة".

لبديّة

## خطة الدراسة

### مقدمة عامة

الفصل الأول: البطالة والقرض المصغر

المبحث الأول: ماهية البطالة وأبعادها.

المطلب الأول: تعريف البطالة:

المطلب الثاني: أنواع البطالة

المطلب الثالث: أسباب ظهور البطالة وأثارها:

المبحث الثاني: ماهية القرض المصغر.

المطلب الأول: تعريف القرض المصغر.

المطلب الثاني: نشأة القرض المصغر.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للقرض المصغر وآليات وبرامج دعمه في الجزائر.

الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المطلب الأول: تعريف ونشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

المطلب الثالث: صيغ الدعم المالي المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

:(ANSEJ)

**المبحث الثاني: آليات دعم القروض المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

المطلب الأول: الامتيازات والمساعدات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

المطلب الثاني: مراحل إنشاء مؤسسة صغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

المطلب الثالث: إجراءات وشروط الاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الرابع: إحصائيات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

**الفصل الثالث: تقييم عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو**

**المبحث الأول: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي-وزو**

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل لشباب فرع تيزي وزو

المطلب الثاني: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل لشباب، فرع تيزي وزو

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

**المبحث الثاني: الدراسة الميدانية**

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة التطبيقية:

**خاتمة**

**قائمة المراجع**

**الملاحق**

**الفهرس**

# مقدمة عامة

تعتبر ظاهرة البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول وتوازنها، نظرا لما تخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية، ومن بين هذه الدول، نجد أن البلدان المتخلفة والنامية أكثر تأثرا بهذه الظاهرة، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها، وهو ما دفعها لتكثيف جهودها ومساعدتها لمحاربة هذه الظاهرة وإيجاد سبل واستراتيجيات تمكنها من التخلص منها، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى غرار العديد من الدول، عرفت الجزائر تغيرات وتحولات اقتصادية واجتماعية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي عاشتها في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، فقد كان الهدف منها وضع حد للنهج الاشتراكي والتوجه نحو تبني النظام الرأسمالي القائم على الحرية الاقتصادية، ومن أجل ذلك، شرعت في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص في إطار تجسيد فكرة التحول إلى اقتصاد السوق.

وعلى الرغم من إيجابيات هذه السياسة الجديدة لكونها تخدم المتعاملين الاقتصاديين، إلا أنها كانت السبب في بروز مشاكل عديدة أثرت سلبا خاصة على الطبقة المتوسطة والفقيرة، وإفلاس العديد من الشركات نتيجة توجيهها إلى خصصة المؤسسات العمومية، ما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال، وتفاقم ظاهرة البطالة، وانتشار الفقر، فهذه الوضعية خلقت تفاوت كبير في النظام الاجتماعي، وكان لها تأثيرا بليغا على السياسة الاقتصادية، حيث أصبحت هذه المشكلة من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية بالبحث عن الآليات والسبل الكفيلة بالحفاظ على توازن اقتصاد توازنها، والحد من ظاهر البطالة ومحاربة الفقر، ومن بين هذه الآليات، نجد إستراتيجية القرض المصغر التي تعتبر برنامجا لمحاربة الهشاشة والأوضاع المتردية داخل الطبقات الاجتماعية، وتحسين مستواها المعيشي، فهو موجه للأشخاص العاطلين عن العمل، ويسمح للفئات المحرومة في المجتمع لخلق نشاطهم الخاص، وإنشاء مؤسساتهم ومشاريعهم المصغرة، بدعم مالي صغير وبشروط مرنة، فالدولة بذلك تهدف من ناحية إلى خلق مناصب شغل وفتح المجال أمام

القطاع الخاص، ومن ناحية أخرى تنشيط الاقتصاد الوطني والمحلي، ولهذا الغرض قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الهياكل القادرة على تجسيد سياسة القرض المصغر، ومنها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي تعتبر أحد الوكالات المانحة للقرض المصغر، والتي خصصتها الدولة لترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتشكل أحد القنوات الموجهة لامتناس ظاهرة البطالة، حيث تعمل للوصول إلى أكبر عدد ممكن من شرائح الشباب، وإدماجهم في الحياة العملية، من خلال تشجيعهم على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، كل هذا بهدف النهوض بقطاع التشغيل وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني.

### \*مبررات اختيار الموضوع:

#### أ- مبررات ذاتية:

- تطلعاتي المستقبلية للحصول على قرض مصغر قصد إنشاء مشروع صغير،
- رغبتني الشخصية في إثراء معارفي حول الموضوع،
- وجود العديد من الأقارب وأفراد العائلة تحصلوا على قروض مصغرة،

#### ب- مبررات موضوعية:

- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه القروض المصغرة في التقليل من حدة البطالة ومساهمتها في خلق مناصب الشغل،
- زيادة التوسع في الموضوع الذي قمنا بدراسته لاستكمال شهادة الماستر للإحاطة بجميع جوانب الدراسة،
- إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع نظرا لحدائته والتوسع في جوانبه،
- الحاجة الملحة إلى الأبحاث والدراسات الخاصة بالبرامج الممولة من طرف الدولة قصد محاربة ظاهرة البطالة.

• أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظرة المتزايدة لظاهرة البطالة وأثارها على اقتصاديات الدول، من خلال تدهور المستوى من جهة ومن جهة أخرى كيفية خلق آليات ومشاريع اقتصادية من طرف الدولة في صورة القروض المصغرة قصد تقليص وامتصاص ظاهرة البطالة،

بصفة عامة تظهر أهمية الدراسة من خلال العناصر التالية:

- إبراز أهمية ما قامت به الحكومة الجزائرية من برامج وإجراءات تحفيزية لتطوير وترقية المشاريع المصغرة،
- إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشاريع المصغرة للشباب،
- وتظهر أهمية الدراسة كذلك من خلال إبراز دور مؤسسات التمويل المالي التي تضمن نجاح واستمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة كآلية لامتناس ظاهرة البطالة،
- ولكونه موضوع الساعة بالنسبة للدولة الجزائرية، وحتمية دخولها في العولمة الاقتصادية ومسألة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، مما يحتم عليها بطبيعة الحال ضرورة وضع سياسات والقيام بالتدابير التي تسمح بتطويره،
- إبراز ما بذلته الدولة الجزائرية من جهود للاهتمام بالفئة الغالبة في المجتمع لكونها طاقة المستقبل، والتي هي فئة الشباب.

• أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث في أهمية القرض المصغر كآلية لامتناس البطالة في الجزائر، وأهمية تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة لأنه يعتبر محرك أساسي لعجلة النشاط الاقتصادي في الجزائر.

- محاولة إبراز آلية من آليات التشغيل في الجزائر،

- التحقق من الفرضيات المطروحة من خلال الوصول إلى استنتاجات وتعميمات،
- أما الأهداف التقييمية، فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة، فسنحاول فيها تشخيص وتقييم واقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي-وزو، وذلك من خلال تقديم إحصائيات وتحليلها حول عدد الأشخاص الذين تحصلوا على قروض مصغرة من الوكالة، وعدد المشاريع التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة، وكذلك عدد مناصب الشغل التي ساهمت الوكالة في خلقها.

#### • الدراسات السابقة:

تم استخدام مجموعة من المراجع المتخصصة في موضوع دراستنا قصد توفير معلومات تخدم متغيرات الموضوع، فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع بجميع أنواعها، المتمثلة في الكتب، المقالات، مذكرات.

ومن الكتب التي قمنا بالاستعانة بها في دراستنا هذه نذكر:

كتاب ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب حول «البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر»، وأخيرا كتاب لمجموعة من المؤلفين تحت عنوان «تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية».

كما تمت الاستعانة ببعض الدراسات الجامعية السابقة، التي لها صلة بموضوع دراستنا «القرض المصغر كآلية لمكافحة البطالة في الجزائر»،

أولاً: دراسة «بن حميدة فتيحة» بعنوان، «القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة 2009-2014»، فتنحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: «كيف تساهم سياسة القروض المصغرة في تفعيل التشغيل بالجزائر من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟».

فهذه الدراسة تهدف إلى التعرف على دور القروض المصغرة في تفعيل سياسة التشغيل ودورها في مكافحة البطالة والفقر وخلق مناصب الشغل، وكيفية مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توفير مناصب العمل، فهذه الدراسة تعد قريبة من دراستنا من حيث اهتمامنا بالقرض المصغر كآلية لمكافحة البطالة ودورها في استحداث مناصب الشغل من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إلا أنها تختلف مع دراستنا من حيث العينة المدروسة وكذلك الزمان والمكان.

**ثانياً:** دراسة «حفاف سمية» تحت عنوان، «دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة- دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة بين 2010-2014».

تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية المطروحة: «ما مدى مساهمة القرض المصغر في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة الحرفية للمرأة؟ وهل ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في توفير الدعم المالي والمرافقة للمرأة المقاولة؟»،

فهذه الدراسة تسعى إلى إبراز أهمية القروض المصغرة في تمويل المشاريع الحرفية للمرأة، ومحاولة تقييم مساهمة التمويل بالقرض المصغر المقدم من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم ومرافقة المشاريع الحرفية للمرأة.

فهذه الدراسة لها صلة بدراستنا من حيث الهدف، حيث أبرزت الدور الذي تلعبه القروض المصغرة في توفير مناصب الشغل وتفعيل سوق العمل في الجزائر، وتختلف مع دراستنا من حيث اختيار الإطار المكاني والزمني للدراسة.

#### • إشكالية الدراسة :

يشكل القرض المصغر آلية من الآليات التي تعتمد عليها الدول النامية في محاربة ظاهرة البطالة، وتحقيق نمو اجتماعي واقتصادي، ويتطلب من السلطات العمومية بذل

مجهودات كبيرة في تأطير ومرافقة الفئات الاجتماعية والشباب خاصة ودعمهم في إنشاء مشاريعهم الصغيرة قصد خلق أكبر عدد من مناصب الشغل، والعمل على توفير كل الظروف الملائمة وتسهيل الإجراءات لنجاح نشاطاتهم.

وتعتمد الجزائر مثل أغلبية الدول النامية على آلية القرض المصغر، لمواجهة مشكلة البطالة وما تخلفه من تأثيرات على الاقتصاد الوطني وتهميش وإقصاء للشباب في المجتمع، وقصد توفير الظروف اللازمة للشباب لضمان الأهداف المرجوة، تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والتي تهدف للامتصاص ظاهرة البطالة من خلال دعم شرائح واسعة من الشباب بتقديم قروض مصغرة لهم قصد مساعدتهم على إنشاء مشاريعهم الصغيرة، خاصة في ظل ارتفاع إيرادات الخزينة العمومية بفعل انتعاش أسعار النفط.

انطلاقا من الوضعية السالفة الذكر، فإن إشكالية الدراسة تقوم على التساؤل الرئيسي التالي:

**إلى أي مدى ساهمت القروض المصغرة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم**

**تشغيل الشباب في امتصاص البطالة في الجزائر؟**

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن صياغة التساؤلات التالية:

- ما هو القرض المصغر؟ وما الهدف منه؟
- فيما يكمن دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؟
- هل الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي- وزوو تساهم في توفير الدعم المالي الكافي للنهوض بالمشاريع الصغيرة وتقليص البطالة؟

• **الفرضيات:**

- التمويل العمومي للقروض المصغرة والاعتماد على عائدات النفط قد يساهم في تقليص الرشادة في اختيار المشاريع مما يقلل من فعالية هذه الآلية في دعم الاقتصاد المنتج للثروة وخلق مناصب شغل حقيقية.
- قد يكون الهدف الأساسي من آلية دعم القروض المصغرة في الجزائر إعادة توزيع الربح بغية ضمان الاستقرار الاجتماعي نظرا لتفاقم مشكل البطالة والاحتجاجات الناجمة عنها دون أن ترافقها إستراتيجية واضحة لخلق مناصب الشغل وتحقيق مردودية
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة عمومية مما قد يضيف عليها طابعا بيروقراطيا يقلل من نوعية الخدمات التي تقدمها وفعاليتها في أداء مهامها.

• **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** سيتم تقديم عمل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في الجزائر على المستوى المركزي، ومن ثمة تم اختيار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي- وزو من أجل إجراء الدراسة الميدانية.
- **الحدود الزمنية:** فقد تناولنا عرض مسيرة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ إنشائها سنة 1996 إلى غاية سنة 2016، لمعرفة مراحل تطورها، ومدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل والتقليص من نسبة البطالة على مستوى الولاية، وذلك من خلال عرض إحصائيات متمثلة في عدد القروض الممنوحة وكذلك عدد الوظائف المستحدثة خلال هذه الفترة، أما الدراسة الميدانية فقد جاءت في شهر جويلية من سنة 2017.

• **المناهج والإقترايات:**

- للإحاطة والتمعن في جوانب الدراسة، والتمكن من الوصول إلى نتائج حول الموضوع، ارتأينا إلى استخدام المناهج المستخدمة في الدراسات المالية والاقتصادية وعليه فإن المنهج المستخدم في الجانب النظري للدراسة هو المنهج البنوي الوظيفي هو اطار تصوري ونسق

منهجي تحليلي واحد يتناول بناء المجتمع في ضوء الوظائف التي يقوم بها هذا البناء لإشباع حاجات ذلك المجتمع، حيث يتم تقديم أجهزة وآليات القرض المصغر والهيئات المساهمة في تكريسه، ومن ثمة الوظائف التي تقوم بها بهدف تحقيق الأهداف المتوخاة والمتمثلة أساسا بالنسبة لدراستنا في امتصاص البطالة<sup>1</sup>.

كما سنعتمد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للدراسة، والذي يتضمن إسقاط ميداني على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيزي-وزو، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات حول الوكالة وتحليلها، فمنهج دراسة الحالة أسلوب يساعدنا على جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة دراستنا للوصول إلى تعميمات واستنتاجات حول دراستنا<sup>2</sup>.

كما قمنا ببناء استمارة تتكون من 19 سؤال، هذه الأسئلة تعالج كيفية الحصول على القرض المصغر والصعوبات التي واجهها الشباب المستثمر، هذا الاستبيان نتاج مرحلة الاستطلاع، ومستمد من خلال الإطلاع على عدة دراسات وأعمال ميدانية، كما احتوت هذه الاستمارة على مزيج من الأسئلة المغلقة والمفتوحة<sup>3</sup>.

### • صعوبات الدراسة:

خلال انجاز هذا البحث واجهنا العديد من الصعوبات سواء خلال تحضير الجانب النظري، وأثناء إجراء الدراسة الميدانية،

### 1- صعوبات نظرية: نظرا لحدثة الموضوع فقد وجدنا صعوبة في الحصول على مراجع

تناولت هذا الموضوع،

<sup>1</sup>-محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات(الجزائر:1997)، ص.172.

<sup>2</sup>-صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي (عناية: دار العلوم للنشر،2003)، ص.153.

<sup>3</sup>-سفيان بدراوي، ثقافة المقابلة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاجتماعية، 2014/2015)، ص.523.

2-صعوبات ميدانية: تتمثل في امتناع أصحاب المشاريع عن ملأ استمارات الاستبيان لعدم ثقتهم في سرية معلوماتها،

- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيزي-وزو،

- صعوبة التواصل مع أصحاب المؤسسات المصغرة لإجراء استبيان أو طرح استفسارات عن العوائق التي تواجههم،

- التضارب بين أرقام بعض الإحصائيات، حيث تزيد هذه الحالات من صعوبة القيام ببحث متوازن ومتكامل.

#### • هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وفقا لتسلسل منطقي وتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، حيث سيتم تخصيص الفصل الأول للجانب النظري للدراسة من خلال التعريف بالمتغيرين الأساسيين في العنوان وهما البطالة والقرض المصغر. فسيتم تعريف البطالة وتحديد أبعادها كما سيتم التطرق لتعاريف مختلفة للقرض المصغر كآلية لمكافحة البطالة وتطوره، أما الفصل الثاني فسنعرض فيه تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej)، حيث خصصنا المبحث الأول للتعريف بالوكالة وتحديد مهامها، والمبحث الذي يليه سنتطرق فيه إلى آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مع تحليل آخر للإحصائيات المتوفرة حول نشاط الوكالة في تمويل المشاريع ومناصب الشغل التي تم خلقها في إطارها.

أما الفصل الثالث والأخير فسنتناول ضمنه دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) فرع تيزي-وزو، وذلك من خلال مبحثين، يتضمن المبحث الأول تقديم لفرع الوكالة بولاية تيزي-وزو من خلال التعريف به، وبمهامه، والإطار القانوني الذي ينظمه والمعوقات التي يواجهها. كما سيتم خلاله تحليل إحصائيات الفرع والمتعلقة بمختلف المشاريع

الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة، وتحليلها قصد الوصول إلى استنتاجات وتعميمات. أما المبحث الثاني فسيتم تخصيصه للدراسة الميدانية التي سنقوم بإنجازها لمعرفة مدى تحقيق أهداف الوكالة وفعاليتها في أداء خدماتها عن طريق توزيع استمارة على عينة من المستفيدين من مشاريع الوكالة على مستوى ولاية تيزي-وزو.

# الفصل الأول:

البطالة والقرض المصغر

تعتبر مشكلة البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار المجتمعات، وهذا لتعدد أبعادها، فهي تظهر بأشكال مختلفة ونسب متفاوتة، والزيادة في معدلاتها يعود بالسلب على الناتج الوطني من جهة كما يمثل إهدار للعنصر البشري من جهة أخرى، فقد قام أغلب المخططون وواضعوا السياسات الاقتصادية بإحاطة هذه الظاهرة بدراسة أشمل وأوفر بالتطرق إلى شتى أنواعها، ودراسة خصائصها، وكذلك محاولة استخلاص مسبباتها ونسبة تأثيرها على مختلف جوانب الحياة، وذلك لهدف الوصول إلى حلول مناسبة لها، ومن هنا يبرز دور القروض المصغرة كبديل هام وضروري لتحقيق ويلوغ هذا الهدف، وكآلية فعالة لمكافحة البطالة، التي تساهم في حد ما في خلق مناصب شغل للشباب، والتخفيف من حدة البطالة في أوساط هذه الفئة التي تمثل فئة المستقبل.

أما المبحث الثاني فهو مخصص للجانب النظري للقرض المصغر، وهذا المبحث مقسم هو الآخر إلى أربعة مطالب، بحيث تم التطرق إلى تعاريف مختلفة للقرض المصغر الصادرة عن بعض الهيئات والمنظمات الدولية، فقد تبين أنه لا يوجد هناك تعريف يوحد القروض المصغرة بالنسبة للمبتدئين، وإنما التدرج كان المفتاح الرئيسي والأداة الرئيسية بخصوص مصممي القروض المصغرة، المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى نشأة القروض المصغرة (أي تطوره في العالم، ومراحل نشأته في الجزائر أيضا)، والمطلب الذي يليه ، فقد حاولنا إبراز المبادئ الأساسية للقرض المصغر واليات وبرامج دعمه في الجزائر.

### المبحث الأول: ماهية البطالة وأبعادها.

تعد البطالة في الوقت الراهن من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم المتقدم والمتخلف على السواء، فقد بلغت مستويات عالية ومخيفة، وعمت مختلف مستويات الشباب، فلم تنحصر فقط على فئة الشباب الغير متعلم أو المتوسط الكفاءة، بل امتدت كذلك إلى ذوي الشهادات العليا أي الفئة المتخرجة من الجامعات والمعاهد، فمسألة البطالة والتشغيل والأزمات

الاقتصادية تعتبر كلها ظواهر مرتبطة بمختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية الإنسانية تشهد ظاهرة البطالة، تباين واختلاف أسبابها ونتائجها من طور لآخر.

ونلاحظ أن زيادة وارتفاع حجم العمالة والتقليل من حجم البطالة يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوضعي السياسات الاقتصادية في أي مجتمع كان، ولإحاطة بالأسباب الحقيقية لهذه المشكلة في الجزائر، وأهم السياسات المقترحة للحد منها والتخفيف منها<sup>1</sup>، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف البطالة، أنواعها، واستخلاص أسباب ظهورها وأثارها الوخيمة على الأفراد والمجتمعات.

### المطلب الأول: تعريف البطالة:

إن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمرا صعبا للغاية، رغم سهولة إدراك مجتمع عاطلين عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملية لهذا المفهوم يمر بصعوبات عديدة، نظرا لكون بعض الأشخاص الذين يعتبرون عاطلين عن العمل وبطالين يمكنهم أن يشغلوا في أنشطة أخرى مثل الخدم والسائقين، كما أن أشخاص آخرين يعملون بأجر لفترة مؤقتة، أو أنهم يشغلون وظائف على فترات متقطعة<sup>2</sup>.

### 1- البطالة في اللغة:

جاء في لسان العرب: بطل الشيء: يبطل بطلا بطولا وبطلانا، ذهب ضياعا وخسرانا فهو باطل والتبطيل: فعل البطالة، وهو إتباع اللهو والجهالة، وبطل الأجير -بالفتح- يبطل بطلا وبطالة، أي تعطل فهو بطل، والبطال الذي لا يجد عملا.

<sup>1</sup> عمر بن جيمة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2010/2011)، ص.52.

<sup>2</sup> عمار حياهم، البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، (م 39، ع 39 سبتمبر 2014، ص.09).

ومن هنا نقول بأن البطالة في اللغة: هي البقاء بلا عمل مما يترتب عنه الضياع والخسران<sup>1</sup>.

## 2- المفهوم الاصطلاحي للبطالة:

تعرف منظمة العمل الدولية (ILO) البطال على أنه ذلك: «الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد لكنه لا يجده»<sup>2</sup>.

كما يعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد: «المتعطلون عن العمل هم جميع الأشخاص فوق سن العمل، ممن لا يعملون بالأجر، أو لا يعملون لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات بحثا عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص»<sup>3</sup>.

تعريف موسوعة علم الاجتماع للبطالة بأنها: «عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل على الرغم من رغبته في ذلك»<sup>4</sup>.

من جهته عرف الدكتور علي عبد الوهاب النجا البطالة أنها: "الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه، ومن هذا التعريف نشير إلى وجود بعدين للبطالة:

- **البعد الأول:** يتمثل في حالة عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة ويندرج ضمن هذا البعد كل من البطالة السافرة أو الصريحة، والبطالة الجزئية.

- **البعد الثاني:** يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، ويندرج ضمن هذا البعد حالة البطالة المقنعة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - محمد دمان ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2007/2008)، ص ص 15-16.

<sup>2</sup> - غيداء صادق سلمان، البطالة في العالم العربي (العراق، جامعة الأنبار)، ص 2.

<sup>3</sup> - لخضر اوصيف، علماوي احمد، استراتيجية المقاومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالحمد من معدلات البطالة في الجزائر، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 15/16 نوفمبر، ص 2.

<sup>4</sup> - حياهم، مرجع سابق، ص 9.

<sup>5</sup> - علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص 8.

-تعريف الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر بطالا كل شخص تتوفر فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (16-59 سنة).
- لا يملك عملا أثناء إجراء التحقيق الإحصائي.
- أن يكون في بحث عن عمل، أي أنه اتخذ كل الإجراءات الكفيلة للعثور على منصب عمل (كالتسجيل في الوكالة الوطنية للنقل، الإعلان في الجرائد).
- أن يكون في استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك<sup>1</sup>.

ويعتبر الأستاذ احمد محمود خضر أن المنظور القانوني للبطالة يقوم على اعتبارها حالة تعطل غير إرادي عن العمل بالنسبة لشخص قادر على العمل، لكنه لا يحصل على هذا العمل الذي يجده مناسب له». وهذا المعنى كان في بداية نشأته لصالح فئة العمال الكادحين، أما حاليا فقد توسعت بعض الدول في مفهومه، حيث يشمل كل أفراد المجتمع الذين لديهم القدرة على العمل، ولا يجدون هذا العمل مناسباً لهم<sup>2</sup>.

عموما، يقتضي أن تتوافر المعايير الثلاثة الآتية لكي يعد الفرد بطالا خلال فترة البحث:

- أ- أن يكون الفرد بدون عمل.
- ب- أن يكون الفرد قادرا على العمل.
- ج- أن يكون الفرد باحثا عن العمل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- شيغم سعاد، أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر. أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: نظم سياسي وإداري، 2015-2016، جامعة الجزائر 03. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 18. 19.

<sup>2</sup>- جميل أحمد محمود خضر، د مصطفى شلابي محمد غانم، متولى عبد المؤمن محمد المرسي، البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013)، ص 16-17.

<sup>3</sup>-منصف شرفي، استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 3.

مما سبق يتضح لنا أن ليس كل من لا يشغل وظيفة يعتبر عاطلا، وفي نفس الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يدخل ضمن دائرة العاملين<sup>1</sup>. كما يعرف علم الاقتصاد البطالة على أنها: عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب، والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والقوانين التي تضعها الدول<sup>2</sup>.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر الفرد عاطلا عن العمل، نلخصها فيما يلي:

- 1- **العمالة المحبطة:** تتمثل في الأشخاص الذين لديهم رغبة في العمل، لكنهم فشلوا في العثور على هذا العمل، وكفوا البحث عنه، لم يواصلوا البحث عنه.
- 2- **العمالة التي تعمل لبعض الوقت، أي العمالة المؤقتة:** وهو الذين لا يقدرّون على إيجاد عمل كل الوقت، وحتى لو لديهم إرادة لذلك.
- 3- **العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة مقابل مداخيل منخفضة.**
- 4- **الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن، والذين أحيلوا إلى التقاعد.**
- 5- **الأشخاص القادرون على العمل ولا يعملون، نأخذ على سبيل المثال الطلبة والأشخاص الذين بصدد تنمية مهاراتهم<sup>3</sup>.**

## المطلب الثاني: أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالا متعددة طبقا لمسبباتها، مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها، فيمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من البطالة، هما البطالة السافرة والبطالة المقنعة، تندرج ضمنها أنواع فرعية متعددة.

<sup>1</sup>-محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج (البحرين: مركز الإعلام الأمني)، صص 2-3.

<sup>2</sup>-حياهم، مرجع سابق، ص.9.

<sup>3</sup>-نجا، مرجع سابق، ص.9.

## 1- البطالة السافرة (الصريحة):

تتمثل هذه البطالة في وجود أفراد قادرين على العمل، ولديهم الرغبة فيه عند الأجر السائد، لكنهم لا يشغلون أية وظائف، ويمثل هذا النوع من البطالة الأكثر ذيوعا، حيث يعتبر الصورة الواضحة للبطالة، ونميز نوعين للبطالة السافرة هما:<sup>1</sup>

### أ- البطالة الإجبارية:

في هذا النوع من البطالة يكون الفرد مجبرا على ترك عمله، رغم قدرته ورغبته فيه في ظل الأجر السائد، ويحدث ذلك عندما تقوم المؤسسات بعملية تسريح العمال بحثا عن الطرق المناسبة للتخفيض من التكاليف بغية ترشيد التسيير، والوصول للأهداف المرجوة بأدنى التكاليف.

فحديثو الاندماج في سوق العمل، يمكن أن يكونوا في حالة بطالة إجبارية إذا كانوا راغبين في العمل عند الأجر السائد في الوقت الذي لا توجد فرص العمل، ويمكن لهذه البطالة أن تكون بطالة احتكاكية أو هيكلية كما سنعرف فيما بعد، وذلك وفقا للأسباب المؤدية إلى كل منهما<sup>2</sup>.

### • البطالة الاحتكاكية:

تشير البطالة الاحتكاكية إلى أن الأفراد الذين يرغبون في العمل، ينتقلون من منطقة لأخرى بحثا عن وظيفة مناسبة لهم، ويكون مؤهلا على تخصص لا يتطلب غير الثانوية العامة، ويرتقي مؤهله إلى المؤهل الجامعي، إلا أنهم يبحثون عن العمل ولا يجدونه، لعدم

<sup>1</sup>-نجا، مرجع سابق، ص.16.

<sup>2</sup>-عيسى أيت عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010)، ص.63.

معرفتهم لهذه الوظائف ومكان وجودها، ولم يتمكنوا بالاتصال بأصحاب الأعمال الذين لديهم الفرصة للعمل لديهم<sup>1</sup>.

ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية هما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل وبطالة فترة الانتظار، فإنها تنشأ سواء من جانب العمال أو رجال الأعمال بسبب عدم تجانس كل من عنصر العمل والوظائف بدرجة كبيرة، حيث يختلف الأفراد من حيث الدوافع والقدرات حتى ولو كانوا على نفس مستوى التعليم والتدريب والخبرة.

وتتمثل بطالة فترة الانتظار في الوقت الذي ينقض انتظارا للتعيينات من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية بالنسبة للمؤهلين والداخليين الجدد لسوق العمل بدلا من البحث عن وظائف في مجالات أخرى، وكذلك انتظار الأفراد الذين سرحوا من وظائفهم لفترة (مؤقتا) ليعودوا إليها من جديد، بدلا من البحث عن الوظائف أخرى جديدة.

فالبطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها في وجه العموم على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل، غير أن البطالة لا تلفت اهتمام الاقتصاديين لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات، فبعض الاقتصاديين يرى أنها تمثل بطالة اختيارية وليست بالضرورة إجبارية، ويجدر التأكيد هنا، أن البطالة الاحتكاكية ليست مؤقتة وليست اختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية، إنما وهي بطالة مزمنة إجبارية<sup>2</sup>.

### • البطالة الهيكلية:

تسمى في المراجع الأخرى البطالة الفنية<sup>3</sup>، هي بطالة إجبارية، تظهر نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تعود إلى التغيرات في أنماط الطلب على المنتجات، أو تغير في

<sup>1</sup>- خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي (المشكلة.... والحل) (مصر: مجموعة النيل العربية) ، ص.20.

<sup>2</sup>-نجا، مرجع سابق، ص.21.

<sup>3</sup>-الزواوي، مرجع سابق، ص.20.

آليات الإنتاج أو التغييرات في سوق العمل كذلك، وذلك وفقا لتغير المعارف والمهارات الموجودة في سوق الشغل والمنافسة القائمة، وبظهر ذلك عندما:

- يشهد انخفاض في الطلب على المنتجات نتيجة التغييرات في هيكل الإنتاج.
  - ظهور تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم.
  - تغييرات هيكلية في سوق العمل بسبب انتقال الصناعات لتوطن في أماكن جديدة<sup>1</sup>.
- ويمكن التمييز بين بعدين لهذا النوع من البطالة:

ويتمثل البعد الأول منها في عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين وخبراتهم وبين متطلبات الوظائف الشاغرة، أما البعد الثاني فيتمثل في عدم التوافق الجغرافي بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عنها، وهذا النوع من البطالة يحدث لأسباب متعددة، نذكر أهمها:

التغييرات في هيكل الطلب، التقدم الفني المطرد، التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة وعلاجها ليس بالأمر الهين، حيث أنها تتطلب فترة طويلة لمواجهتها من خلال إعادة تعليم العمال العاطلين وتدريبهم لاكتسابهم المهارات التي تتطلبها الوظائف الشاغرة والجديدة التي استحدثتها التغييرات الهيكلية.

غير أن يصعب الفصل بشكل قاطع بين كل من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية، ذلك لكون جزء من الثانية التي هي البطالة الاحتكاكية قد تدخل ضمن الأولى التي هي البطالة الهيكلية، وهذا عندما تطول فترة الانتقال من عمل لآخر بسبب الاختلاف الكبير بين متطلبات العاملين كليهما من حيث نوعية المهارات اللازمة لكل منهما.

---

<sup>1</sup>- يحيى عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة - دراسة حالة ولاية تيارت، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2011)، ص.6.

كما أن التغيرات الهيكلية قد تؤدي إلى زيادة البطالة الاحتكاكية وهذا نظرا لخلق فرص عمل جديدة، وما لها من مزايا أكبر، مما تشجع بعض العمالة إلى التخلي عن أعمالهم القديمة محاولين الدخول إلى تلك الفرص الجديدة<sup>1</sup>.

#### ب - البطالة الاختيارية:

هي الحالة التي ينسحب فيها الفرد من عمله بمحض إرادته، ويكون ذلك لأسباب معينة، إما نتيجة لانخفاض الأجور، ويصبح غير راغب في العمل بهذا الأجر نظرا لوجود وظائف شاغرة لهم، كأولئك الذين تخلوا على وظائف كانوا يتقاضون فيها أجور عالية، ولا يرغبون بوظائف مماثلة بأجور أقل، مما كانوا عليه من الأجور المرتفعة.

ويصعب التعامل مع مثل هذا النوع من البطالة وعلاجها، فلا سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال تغير بنين الاقتصاد القومي والتنويع في هيكله<sup>2</sup>.

#### ج - البطالة الدورية:

هذا النوع من البطالة ينشأ في حالة الانكماش والركود في قطاع الأعمال، فهي مرتبطة بدورة الأعمال الاقتصادية والتجارية، وتظهر هذه البطالة عندما لا يقدر الطلب الكلي على استيعاب الإنتاج المتاح، ويرافق ذلك ظهور فجوات انكماشية في الاقتصاد، حيث عندما تكون نسبة الطلب منخفضة على السلع والخدمات، يلجأ أصحاب الأعمال إلى تسريح العمال (جزء من العمالة)، وبهذا الصدد يهتم الاقتصاديون وراضعوا السياسات الاقتصادية بهذا النوع من البطالة ويعيرون لها اهتماما بالغا لمدى خطورته، بمحاولتهم دائما المحافظة على عدم تدني

<sup>1</sup> -نجا، مرجع سابق، ص ص . 22-25.

<sup>2</sup> -صاطوري الجودي، لطيفة بهلول، استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص.4.

مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي، وهذا ما يؤدي إلى عدم ظهور هذه البطالة الدورية وحدوثها، والتقليل من حدتها.

كما أن علاج البطالة الدورية يتطلب إتباع سياسات اقتصادية توسعية يهدف إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي، وهذا من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي أو إنقاص كل من الواردات والضرائب، وهذا بالطبع لا يتلاءم مع ظروف الدول النامية فسياسات علاج البطالة الدورية في الدول النامية تكون صعبة عند مقارنتها بالدول المتقدمة، لأن في الدول النامية تتطلب التأثير في جانب العرض، بينما في الدول المتقدمة تتم من خلال سياسات توسعية في جانب الطلب<sup>1</sup>.

#### د - البطالة الموسمية:

هي بطالة ذات طابع موسمي، تمس بعض النشاطات، كالأنشطة الزراعية والفلاحية، والسياحة، وقت انتهاء المهام والأعمال التي استندت للعمالة في تلك الفترة، يتم تسريحهم لكونهم عمالة مؤقتة<sup>2</sup>، ينتشر هذا النوع من البطالة في الدول النامية، الأكثر كثافة، التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي الذي لا يتطلب سوى قدر ضئيل من رأس المال، وقدرا محدودا من المستوى التقني، فهي تظهر لسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، فهي تحدث في مواسم معينة تأخذ في سبيل المثال المزارعين في موسم معين يعملون في زراعة وحصاد مزارعاتهم، حيث أنهم يتوقفون عن العمل في باقي المواسم الأخرى، فعملهم محصور في موسم معين، كما نجد هناك مهن تنشط في الصيف وتواجه ركودا في الشتاء والعكس صحيح، كما يواجه قطاع السياحة بدوره هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال

<sup>1</sup> -نجا، مرجع سابق، ص 27.

<sup>2</sup> -جمال الدين بن السعدي، رضا زاوش، استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة في الجزائر (التعريف، أسبابها، أثارها الاقتصادية)، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

السياسي، حيث في مواسم السياحة يزداد الطلب للعمال وعند انتهاء الموسم يصبح العمالة في حالة تعطل.

ومن هنا نستخلص ونلاحظ تشابه بين البطالة الدورية والبطالة الموسمية لكون سبب كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، فالبطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي، بينما سبب البطالة الموسمية راجع إلى انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة وفي قطاعات محددة.

وللحد أو التقليل من البطالة الموسمية على الأفراد إيجاد أعمال معينة لممارستها مثل: إشغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية مثل، شق الترع وتطهير المصارف وتعبيد الطرق في فترات نقص الطلب على العمل في النشاط الزراعي، هذا فضلا عن تنويع المنتج الزراعي بدرجة كبيرة مع التوسع في الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالزراعة في تلك المناطق<sup>1</sup>.

## 2- البطالة المقنعة:

يظهر هذا النوع من البطالة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني أغلبية المؤسسات قد وظفت حجم كبير من العمالة دون الحاجة إليهم، حيث نجد فائض في عدد العمالة داخل المؤسسة لكنها لا تنتج شيئا تقريبا، أي أنها لا تساهم في ارتفاع الإنتاج ولا يضيفون للعملية الإنتاجية أي شيء حيث أنها ما انسحبت من أماكن عملها وفي حالة الاستغناء عنها، فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، أي أنهم في حالة عمالة ظاهريا فقط<sup>2</sup>.

ولذلك يتضح وجود مفهومين للبطالة المقنعة:

<sup>1</sup>نجا، مرجع سابق، ص ص 29-30.

<sup>2</sup>فضيلة عقلي، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة (تعريفها: أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

\***المفهوم الأول:** ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون، لكن ليس بكامل طاقتهم، أو أنهم يعملون في أعمال تكون إنتاجيتهم أقل بكثير مما يجب أن يكون عليه في وظائف أخرى.

\***أما المفهوم الثاني:** فيعتبر الأكثر شيوعاً، وينصرف كذلك إلى الأفراد أو العمالة الذين يمارسون أعمالاً ووظائف نجد فيها الإنتاجية الحدية للعمل بنسبة ضئيلة جداً أن تكون منعدمة أحياناً، كما يمكن أن تكون سالبة.

وقد ينتشر هذا النوع من البطالة في الدول النامية لكونها تتميز بوجه عام بوفرة نسبية في عنصر العمل، وتكون فرص العمل فيها محدودة نتيجة ضيق مجالات الإنتاج في وجه العموم، وهذا يدفع بالأفراد في إشغالهم في أية أعمال حتى لو كانت متدنية، أو تكون فيها الإنتاجية شبه منعدمة، ومما يدعم ذلك الأمر انخفاض وتدني المستوى التعليمي، وانتشار نسبة الأيدي العاملة الغير ماهرة، وتعود أسباب البطالة المقنعة إلى طبيعة الاقتصاد النامي وخصائص بنيانه حيث يكون الوزن النسبي للقطاع الصناعي محدود وقدرته على امتصاص العمالة ضعيفة.

ويعد هذا النوع من البطالة من أخطر الأنواع وهذا لصعوبة حصرها، إذ أنه في ظلها يكون الأفراد يعملون ظاهرياً لكنهم لا يضيفون كثيراً إلى الإنتاج، لكون الإنتاجية الحدية تقترب للصفر.

كخلاصة، فللبطالة أشكال متعددة، فقد ميزنا بين نوعين رئيسيين للبطالة التي هي البطالة السافرة والبطالة المقنعة، كما تدخل أنواع فرعية ضمن هذه الأنواع والتي تتعدد وتختلف طبقاً لمسبباتها. حيث تتمثل البطالة السافرة أو الصريحة في وجود أفراد لديهم القدرة على العمل ويرغبون في العمل ولهم الإرادة فيه ويبحثون عنه، لكنهم عاجزون على إيجاد فرص عمل في ظل الأجور السائدة خلال فترة زمنية معينة فهي الفئة التي لا تشارك في عملية الإنتاج.

وتكون البطالة السافرة أحيانا إجبارية وأحيانا أخرى، اختيارية وتأخذ البطالة الإجبارية عدة صور تبعا لأسبابها، وذلك أنها تكون احتكاكية، هيكلية، دورية أو موسمية، والبطالة الاحتكاكية تنتج عن قصور المعلومات في سوق العمل، أما البطالة الهيكلية فتعود لعدم التوافق بين مؤهلات العاطلين ومتطلبات الوظائف الشاغرة، بينما البطالة الدورية ناتجة عن نقص الطلب الكلي في ظل ظروف الركود الاقتصادي وتتمثل البطالة الموسمية في نقص الطلب على العمل في قطاعات معينة ومواسم معينة، وأخيرا البطالة المقنعة التي تكون فيها إنتاجية الأفراد متدنية أو قد تكون صفرا أو حتى سالبة.

### المطلب الثالث: أسباب ظهور البطالة وأثارها:

سيتم فيما يلي التطرق لأسباب البطالة في الدول النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.

#### 1- أسباب البطالة في الدول النامية:

إن البطالة لا تخلق من العدم، فلذلك لا بد من وجود أسباب لنشوء وظهور هذه الظاهرة في المجتمعات، ومن بين أهم الأسباب التي تقف وراء حدة البطالة بالدول النامية، تلك التي ترتبط بالمسار التنموي على المستوى الداخلي خاصة أزمة التمويل، وأيضا تلك المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي غير المتكافئ، وسنقوم بعرض ذلك في نقاط:

أ - فشل جهود التنمية: رغم جهود التنمية المبذولة والتصنيع، من خلال توفير لها جميع الإمكانيات المادية والبشرية، إلا أن هذا لم يؤثر عليها إيجابا ولم يخلصها من حالة التخلف الذي تعيشه، ولم تغير شيئا من الهياكل الإنتاجية، ما يجعلها تستقل اقتصاديا عن الدول الأخرى، ويعزز مكانتها في الاقتصاد العالمي، فقد قامت هذه الدول بالرهن على تنمية وتعظيم معدل نمو الإنتاج الداخلي لها، دون أن تدرك مكوناتها والمدة الزمنية اللازمة لتحقيقه، لاعتمادها أن إستراتيجية وسياسة التصنيع تساهم هي بدورها من رفع معدل النمو سواء

الموجهة للتصدير، أو التي تقوم على الإحلال محل الواردات، فقد كان يعتبر ارتفاع هذا المعدل سيعود بالإيجاب على مختلف فئات المجتمع وستحل مشكلات التوزيع مع تحقيق النمو، وهو ما عرف حينها مصطلح "trickle-down"، لكن ذلك لم تتوصل إليه هذه الدول وإلا كيف نفسر حالة التخلف التي تميزها.

ونشير إلى أن فشل التنمية في هذه الدول يعود إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية لها من خلال تنامي واستمرار العجز في الميزانية العامة، ارتفاع معدلات التضخم، تدهور أسعار الصرف، تراجع الاستثمارات وانخفاض معدل نموها، زيادة عن ذلك التفاوت الشديد في توزيع المداخيل، وبروز الطاقات المعطلة والتي غالبا ما تعمل بأقل من نصف ما هو متاح لديها كما هو الشأن في الجزائر.

وننتج عن ذلك ظهور أنشطة الاقتصاد الموازي، وقد أدت كل هذه المميزات السلبية إلى تراجع مؤشرات التشغيل وانتشار البطالة.<sup>1</sup>

**ب-تفاهم أزمة المديونية:** مع بداية الثمانيات، انفجرت أزمة المديونية تحت تأثير عاملين أساسيين، أولهما: اتخاذ أزمة التمويل المشكل الرئيسي لجهود التنمية، وإذا ما لجأت الدولة إلى الاستدانة من الدول الأخرى يرفع من النمو الاقتصادي، والعامل الثاني فهو ارتفاع عجز موازين مدفوعاتها تحت تأثير الزيادة في أسعار الاستيراد والتراجع في عائدات الصادرات، مما أدى بها إلى التبعية الاقتصادية، وقد ترتب عن الاستدانة على النحو الذي اتبعته الدول النامية، انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري (نتيجة استنزاف العملة الصعبة في خدمة الدين، تدهور أسعار الصدف، إضعاف قدرة الدول المدينة على الاستيراد تعطل الطاقات الوطنية)، وهو ما عاد بنتائج سلبية على النمو الاقتصادي، ومنه انغلقت فرص التوظيف أمام طالبي

<sup>1</sup> -ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر (الجزائر، المكتبة الوطنية الجزائرية، 2010)، ص. 250.

العمل في كلا القطاعين العام والخاص، فمساهمة هذا الأخير منخفضة كان نتيجة طبيعة التوجه الاقتصادي الذي يميز كل هذه الدول.

ج- اضطراب بيئة الاقتصاد العالمي: فلعولمة تأثير سلبي على اقتصاديات الدول النامية، وخلال ما جاء في مضمون العولمة في منطق الرأسمالية العالمية على أنها: الحراك الحر وغير المقيد للسلع ولرؤوس الأموال، يستخلص منه أنه لا يسمح بغزو الأسواق والحدود لقوة العمل، لسبب تفاقم مشكلات الركود والبطالة في الدول المصنعة، حينما اعتبرت الهجرة إلى الخارج في قنوات تصريف فائض العمالة بالدول النامية مثل الجزائر وبعض الدول الإفريقية والأسبوية باتجاه الدول المتقدمة (أوروبا، الولايات المتحدة وكندا) وغيرها بحثاً عن أفضل الفرص للتشغيل تحت أجور عالية، وحتى ولو كانت ذات طاقة محدودة<sup>1</sup>.

د- الاختلالات الهيكلية: ترجع مشكلة التشغيل والبطالة إلى تشابك الاختلالات الهيكلية في فترة الثمانيات من القرن الماضي وما قبلها، خاصة التداخل الغير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني الذي نتج عنه انخفاض في معدلات نمو الناتج إذا ما قارننا ها بالزيادة السكانية، الأمر الذي حال دون إتاحة فرص عمل التي بإمكانها أن تحتوي على اليد العاملة<sup>2</sup>.

هـ- سياسة الدولة اتجاه التشغيل والتوظيف: إن انتشار البطالة يرجع إلى تتبع الدول لسياسات خاطئة في التوظيف، حيث تقوم الحكومات بالالتزام بسياسات التعيين والتشغيل مع العلم أن هذه الأخيرة عاجزة على إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين واستقبالهم، وتلجأ في غالب الأحيان على حشو بعض القطاعات الاقتصادية خاصة إذ تعلق الأمر بقطاع الخدمات وبالعاملين التي تفوق قدرة تلك القطاعات على استيعاب هذا العدد الضخم من العمالة، التي تشكل ضغط على التكاليف وإهدار نفقات الأمة.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص.251.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص.255.

نتيجة لهذه السياسات الخاطئة، تنتشر وتعم البطالة المقنعة التي تتمثل بتوظيف أعداد هائلة من القوى العاملة في وظائف غير حقيقية مع انخفاض وتدني مستوى الإنتاجية ووصولها إلى الصفر، نظرا لما تهدف إليه الدولة، وهو محدد منح رواتب ومدخيل للمواطنين وفق نظرية (ريع المواطنة)، وهذا الأمر له نتائج سلبية، فهو يؤدي إلى تعطيل جزء هام من عناصر الإنتاج الذي هو عنصر العمل والإنتاج على الصعيد الاقتصادي.

و- **سياسة التعليم والتوجيه:** إن عدم توازن السياسة التعليمية مع متطلبات النمو الاقتصادي في أي بلد قد يؤدي إلى ظهور البطالة، ففي البلدان المتقدمة هناك نوعا من التكامل بين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية الذي يسع دائما لوضع سياسات تخطيط محكمة لقطاعات التعليم فيها، واعتبر التعليم العالي أمرا جد ضروري في بناء اقتصاد المعرفة خاصة مع ظهور العولمة، فحسب المنظرون هي الدعامة الرئيسية للتقدم والرقي، وليست العبرة بالكم الهائل للمتخرجين بل بنوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة التي تم تلقينها على مقاعد الدراسة، بما يتناسب مع وضعية العمل وحاجته إلى المهارات والكفاءات اللازمة له<sup>1</sup>

ي- **مكانة القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا أساسيا في اقتصاديات الدول النامية، وغالبا ما يمثل القطاع الأول في خلق مناصب الشغل. غير أن مقتضيات العولمة والتنافسية بين المؤسسات جعلت المؤسسات الخاصة تسعى لتقليص تكاليفها الإنتاجية من خلال تقليص كتلة الأجور. فتلجأ للتوظيف الهش ولتسريح العمال ولتحويل نشاطها نحو دول أخرى مما يقلل فرص العمل في الدولة الأم.

بالمقابل تعرف بعض الدول النامية التي تبنت الخيار الاشتراكي والاقتصاد الموجه تهميشا لمكانة القطاع الخاص في إستراتيجيتها التنموية التي تركز على الاعتماد على الدور المحوري للقطاع العام. بذلك، يواجه القطاع الخاص في تلك الدول العديد من العراقيل

<sup>1</sup>-حياهم، مرجع سابق، ص ص 12-13.

البيروقراطية والسياسية التي تحول دون تطوره وازدهاره. فبقى مكانته الاقتصادية هامشية مما يقلص من أهميته في سياسة التشغيل ومكافحة البطالة

والجزائر كدولة نامية، تتميز ببعض الخصوصيات تساهم في تفشي البطالة ونقص فرص التشغيل بها، ومنها:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، ما جعل إيراداتها من العملة الصعبة تتعلق أساسا بعائدات هذه الصادرات، وعدم التحكم في أسعارها، بحيث نتج عن ذلك انكماش الاقتصاد الجزائري في مطلع الثاني من الثمانيات، وأدى ذلك حتما إلى انخفاض نسب النمو الاقتصادي، ومن الملاحظ أيضا أن حصيلة الصادرات شهدت انخفاضا نتجت عنه آثار انكماشية متزايدة على مستويات الدخل والعمالة خاصة قطاعات التصدير والأنشطة المرتبطة بها.

- **النمو الديمغرافي:** فالزيادة السكانية في الجزائر تؤثر بصفة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة خاصة إذا ما كانت الزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل لا يتماشى ومعدلات النمو السكاني الذي يشهد ارتفاعا ملحوظا.

- نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية، ويعود ذلك لسوء الأداء من طرف الجهاز الإنتاجي وضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين نتيجة تراجع القدرة الشرائية للأسر.

- أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفت الجزائر بداية الثمانيات من القرن الماضي، والتي دخلت في أزمة سنة 1986، ما ترتب عن ذلك زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما يرافقها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة هيكلة الاقتصاد الوطني، ومنه تراجعت مستويات التشغيل وتفاقت معدلات البطالة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>-محمد براق، تسعديت بوسبعين، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن المتلقي الدولي حول أسباب انتشار البطالة واجراءات مواجهتها بالجزائر، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص.4.

- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق: ومع الزيادة الكبيرة لخارجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات، دون أن تتلقى هذه الفئة طلبات عمل، أي ليس هناك تكامل وتوافق بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات التي لا توجد، ويبقى الاتصال بالجامعات والمعاهد المتخصصة الشكل الأمثل للمؤسسات التي هي بحاجة إلى اليد العاملة المتخصصة، لكي تدرك أن هناك نقص لبعض التخصصات، لتفتح المجال أمام هؤلاء المتكويين لممارسة بعض الأعمال أو التبرعات التطبيقية بالمؤسسات لهدف تجسيد علاقات بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية مثل ما هو مطبق في المؤسسات اليابانية، أين نجد أن هناك اتصال مباشر وبصفة دائمة بين الطلبة والمؤسسات أثناء السنوات الأخيرة من التكوين، لتتمكن من الاختيار وفقا لاحتياجاتها ومتطلباتها وطاقت الاستيعاب بها.

- فخلال الخمس سنوات الأخيرة لجأت الجزائر إلى تنمي إستراتيجية جديدة في إطار البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعة والتوجه إلى نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه، في التكوين بجانبه الأكاديمي والتطبيقي لكونه يخلق نوعا من الارتباط والانسجام مع النشاط الاقتصادي الوطني واحتياجاتها من جهة، ومع التطورات على المستوى الجهوي والدولي في الموضوع من جهة أخرى، لتحقيق تكامل أكبر بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية لبلوغ الهدف، وحسن أدائها من حيث المردودية، خاصة تلك المتعلقة بالعنصر البشري<sup>1</sup>.

- البعد المكاني للسياسة السكانية: ومن المعروف منه أن البعد المكاني للسياسة السكانية له تأثير كبير على مستوى استخدام الموارد البشرية لكون توزيع السكان في المناطق الشمالية بكثرة يسبب في ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة نتيجة النزوح الريفي نحو المدن، كما أن هذا لا توازن في تركيز السكان وتوزيعهم بصفة عشوائية يخلق نوعا من الضغط على المؤسسات أين تواجه صعوبات في

<sup>1</sup>-العايب، دادي عدون، مرجع سابق، ص ص. 254-255.

استيعاب العمالة المتاحة، ويفرض عليها إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجتمعات الصناعية والزراعية التي بمقدورها خلق القيمة المضافة من ناحية، وإتاحة فرص عمل جديدة تكون باستطاعتها امتصاص فائض العمالة من ناحية أخرى، وبهذا الشكل أدى قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية إلى إظهار اختلالات في سوق العمل وسوء استعمال الموارد البشرية المتاحة<sup>1</sup>.

- الأسباب الهيكلية: والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1- عدم مرونة القطاع الانتاجي سواء الصناعي أو الزراعي، إذ أن كلا القطاعين لا يتميزان بالديناميكية الواجب ضمانها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، العاجز على تحقيق التمويل الذاتي الذي وجه أساسا للاستثمار، ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة، ولم يستطع حتى من توفير أعمال الصيانة وخدمات ما بعد البيع، والتي يمكنها أن تقضي على نسبة كبيرة من البطالة الحالية من جهة أخرى.

2- تراجع دعم الاستثمارات الإنتاجية، وتوقفها في بعض الحالات منذ سنوات بفعل الأزمات الاقتصادية، خاصة أن حجم الإعانات يعتبر إحدى السبل الناجعة لحسن استمراريتها لما يقصد به من مناصب عمل جديدة التي تساهم في تجاوز حالة البطالة والعطل المترتبة عن سوء التسيير للموارد المالية لهذه المشاريع، وتبقى الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ أن قلة رؤوس الأموال يعد من إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى طريقها الصحيح.

3- غياب التكامل بين التكوين والتشغيل لكون الأول بمثابة مصنع بشري يركز على التكوين الكمي أكثر من النوعي، دون النظر إلى مصير المتخرجين لتوفير لهم مناصب الشغل، إذ ما كان هناك تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-بن السعدي، زاوش، مرجع سابق، ص.12.

<sup>2</sup>-داداي عدون، العايب، مرجع سابق، ص.256.

## 2- آثار البطالة:

تعد البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه الواقع الدولي بشكل عام لما تعكسه من آثار سلبية على مختلف مجالات التنمية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

فالبطالة ظاهرة تعيشها مختلف المجتمعات في عصرنا الحديث، ويمكن إجمال آثارها على المستويات الثلاث الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية فيما يلي:

أ- **آثار البطالة الاقتصادية:** يمكن وصف ظاهرة البطالة بأنها داء يسري في عروق ودماء اقتصاديات العالم، فإذا أصيب اقتصاد دولة بنسبة مرتفعة للبطالة تتجاوز 5% من مجمل القوى البشرية العاملة في المجتمع، فإن عوارض التراجع تبدأ بالظهور على الاقتصاد، مما يخلف آثار سلبية على صحة اقتصاد ذلك البلد، ويمكن حصر تأثيرات البطالة الاقتصادية فيما يلي:

- تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والنتاج المحلي مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
  - تسبب البطالة في انخفاض في مستوى الدخل القومي وزيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين عن العمل.
  - تؤدي إلى تراجع نشاط وحركة العمل في العديد من القطاعات الإنتاجية وتسبب في إهدار قيمة العمل البشري وتعطيل القوى الإنتاجية للبلد وتهديد للأمن الاقتصادي<sup>1</sup>.
- تعتبر البطالة من أبرز المشاكل التي تهدد الاستقرار الاقتصادي للدول، إذ هي خسارة للاقتصاد الوطني تتمثل في قيمة الإنتاج والدخل الذي يمكن الحصول عليه في حال تم تشغيل العاطلين عن العمل.

<sup>1</sup> -وليد ناجي الحياي، دراسة بحثية حول البطالة (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة)، ص ص 19-21.

كما تشكل مشكلة البطالة عبأً ثقيلاً على ميزانيات الدول وتراجع قطاع الخدمات فضلاً عن أنها تسبب في إضعاف حصيلة الضرائب، وبالتالي إضعاف في مداخل الدولة<sup>1</sup>.

ب- **أثار البطالة الاجتماعية:** مما لا شك فيه أن البطالة من أخطر الأمراض والأزمات التي يمكن أن تصيب المجتمع، فأول من يتأثر بالبطالة هو الفرد، حيث يصبح محروماً وعاجزاً على كسب قوته رغم قدرته على ذلك، ويصبح مهدداً بشخصه وكرامته وإنسانيته مما يعدم كل معنى الديمقراطية والعدالة في مفهومها الاجتماعي، كما أن البطالة في تعطيلها للقوى الإنتاجية تؤثر على مستوى المعيشة، وينتج عن ظاهرة البطالة عدة مظاهر سيئة كالسرقة والجرائم وحوادث الشغب، نظراً للفراغ الذي يعيشه الأفراد العاطلين عن العمل، كما تشكل خطر على الأسرة، حيث تفقد الدخل اللازم لتأمين ضروريات الحياة<sup>2</sup>. وتدفع الأفراد لممارسة العنف والتطرف نظراً لشعورهم بالحرمان والاكنتاب، كما تسبب في خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن، حيث يسود الفهم الخاطئ إن لم يكن الوطن قادراً على إعالة وتأمين معيشة أفراد مجتمعه.

كخلاصة يظهر لنا أن البطالة هي سبب رئيسي في المعاناة الاجتماعية لبعض الفئات وظهور آفات اجتماعية، نظراً لانعكاساتها السلبية على الأفراد والمجتمعات<sup>3</sup>.

ج- **أثار البطالة السياسية:** أغلبية علماء الاجتماع يعتبرون البطالة سبباً رئيسياً لتزايد العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله ومؤشر على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية، وحالة عائمة في الأنظمة الديكتاتورية، كما ينتج عن ظاهرة البطالة عدة مظاهر سلبية قد تؤثر على استقرار الدول وأنظمتها السياسية منها:

<sup>1</sup>-جمال حسن احمد عيسى المراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها (بيروت: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص 180-181.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص.162.

<sup>3</sup>-الحيالي، مرجع سابق، ص.20.

انتشار واتساع دائرة الفساد المالي والإداري، تفشي المحسوبية والتملق للمسؤولين وأصحاب القرارات، إضافة إلى تدهور مستوى التعليم مما يؤثر على مستوى الثقافة السياسية، انتشار العمل الغير الرسمي، مقابل تراجع القطاع الرسمي في البلاد، وما ينجر عن ذلك من خسائر في خزينة الدولة بسبب عدم اقتطاع الضرائب من هذه الأموال، إضافة إلى ما ينتج عنه من تفاقم الفقر وتدهور القدرة الشرائية للمعنيين.

كما أن الاحتجاجات الاجتماعية التي يعرفها عدد من الدول النامية وحتى المتقدمة ناتجة عن تدهور المستوى المعيشي بفعل انعدام فرص التشغيل وتفاقم البطالة<sup>1</sup>.

### خلاصة المبحث الأول:

نستخلص مما سبق أن البطالة ليست بمشكلة اقتصادية واجتماعية تواجه الدولة الجزائرية لوحدها، إنما هي ظاهرة عالمية تعاني منها كل الدول المتقدمة منها والنامية، فقط تختلف وتتباين معدلاتها من دولة إلى أخرى، فعلى الحكومة الجزائرية العمل على مكافحة هذه المشكلة ومواجهتها باتباعها سياسات الدول المتقدمة التي قطعت شوط مهم في الحد من تفاقم هذه المشكلة حيث عملت على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم في فتح مجالات جديدة للعمل وتوفير فرص الشغل والعمل للعاطلين عنه.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور فعال في دعم الناتج الوطني وفي خلق مناصب الشغل، فلذا يجب توفير البيئة الاستثمارية والقانونية الملائمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى يتم الاستفادة منها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وللحد من البطالة الموسمية من خلال تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على ضمان استمرارية الخدمة أو السلعة في غير موسمها لحين بداية الموسم القادم كما هو الحال في قطاع الزراعة.

<sup>1</sup>- ليلية بن عاشور، محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009)، ص.26.

## المبحث الثاني: ماهية القرض المصغر.

ظهر القرض المصغر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة، الناتجة عن التأثيرات المترتبة عن برامج الإصلاحات الاقتصادية، فيعتبر القرض المصغر وسيلة فعّالة لمكافحة البطالة والفقر، فهو ينحصر بين حدّ أدنى لكلفة المشروع يقدر بخمسين ألف دينار جزائري، وحدّ أقصى يقدر بأربع مائة ألف دينار جزائري، وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر، كما يعدّ برنامجا لترقية وتنمية الشغل في نظر السلطات العامّة، فهو موجّه بوجه الخصوص للفئات البطالة والغير مؤهّلة لتستفيد من جهاز المؤسسة المصغرة، كما يقوم بتلبية وتغطية جميع متطلبات الفئات القادرة في خلق نشاط خاص بها.

فالقرض المصغر موجّه إلى خلق الأنشطة المختلفة، بما في ذلك الأنشطة في البيت في إطار اقتناء العتاد الصّغير اللازم لابتداء المشروع الصّغير وشراء المواد الأولية، بهدف ترقية وتطوير الشغل الحرّ (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقرّ السّكن وكذلك مختلف الأعمال التجارية المنتجة<sup>1</sup>. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعاريف مختلفة للقرض المصغر، نشأته، وأخيرا مبادئه الأساسية وآليات وبرامج دعم القروض المصغرة في الجزائر.

## المطلب الأول: تعريف القرض المصغر.

يحتل القرض المصرفي مكانة أساسية في الميادين الاقتصادية المختلفة، ولهذا الصدد ظهرت له عدّة تعاريف مختلفة، وقبل التطرّق إليها، نوضّح أولا المعنى الاصطلاحي للقرض.

### 1- المعنى اللغوي للقرض.

القرض باللغة الإنجليزية (CREDIF) نجد أنه عبارة (CREDO) وهي تركيب الاصطلاحية.

<sup>1</sup> -سمية حفاف، دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2014)، ص ص. 10-11.

1-CARD" والذي يعني باللّغة السنكسيرية "ثقة".

2-DO" ويعني باللّغة الأثينية "أضع".

← ومنه مصطلح "أضع ثقة".

ومن هنا بعض التعاريف للقروض:

**1- تعريف (01):** «مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، أي أنّ المقرض يقوم بتقديم مبلغ من المال للمقترض، فهو يبادلّه قيمة حاضرة مقابل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي الذي اتفق عليه».

**2-التعريف (02):** «إنّ أفعال القروض هي أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسّد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم به الدائن (يتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في المصرف ذاته) بإعطاء الأموال (بضاعة أو نقود) إلى الشخص المدين على وجه منحها والالتزام بضمانة أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض الفائدة».

**3-التعريف (03):** يعتبر القرض أساس ديناميكية البنوك والمؤسسات المالية ونشاطها المستمرّ، فهو فعل الثقة بين المقرض والمقترض، يتمثل في تقديم الأموال بين طرفين معينين على وعد التّسديد بينهما بفائدة معينة برعاية المدّة المخاطر، فمن هنا فكلّ قرض يتضمن عنصرين، الثقة والفجوة الزمنية التي اتفقا عليها الطرفين، كما أنّه لا يعتبر قرضاً إذا لم تتوفر الفجوة الزمنية.

**4-التعريف (04):** تكمن القروض المصرفية في الخدمات المقدّمة للعملاء أين يتم في إطارها إعطاء الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع الأموال اللّازمة على أن يكون بين الطرفين (المدين والدائن)، وعد سداد تلك الأموال مع فوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محدّدة حسب المدّة المتفقّة عليها.

-وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استيراد أمواله وقت توقّف العميل عن السداد بدون أية خسائر<sup>1</sup>.

-يعتبر القرض مخطّط تمويل لبرنامج إنتاجي استهلاكي، حيث يسعى المتعاملين الاقتصاديين لطلب القروض لعدّة أغراض، سواء كانت استغلالية أو استثمارية ونظرا لتعدّد الشّروح حول المفهوم الاقتصادي، إلّا أنّه عبارة عن مبلغ مالي يمنحه الجهاز المصرفي للأفراد ومنشآت الأعمال بغرض تمويل نشاط اقتصادي خلال فترة معتبرة ومقابل ذلك يستفيد البنك من المبلغ المقترض.

وبالتالي بإمكاننا أن نعرّف القرض على أنّه الثقة الموجودة بين العميل والبنك، أي الثقة التي يضعها البنك في عميله ليفرض رؤوس الأموال على اتفاق أن يمنح له العميل تسديده كاملا وعلى دفعات من الفوائد في المدّة المتفق عليها، ومنه يستخلص أنّ عملية الائتمان تشمل قسمين هما:

- الائتمان على نحو إعطاء ضمان أو كفالة من طرف البنك للعميل، وهي ما يصطلح عليه بالقروض المباشرة، وفيها يتعهّد البنك لعملية التسديد مكانة في حالة عجزه عن السداد.

- الائتمان على شكل تقديم قروض نقدية مباشرة للعميل سواء كان ذلك تقديم شيك، أو عملية خصم للأوراق المالية<sup>2</sup>.

**\*التعاريف الصّادرة عن بعض الهيئات والمنظمات العالمية للقروض المصغرة:**

**1. تعريف المكتب الدولي (BIT):** «يجمع التمويل المصغر كلّ الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات أو المتعلقة بمبالغ صغيرة)».

<sup>1</sup> - عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في الجزائر (الأغواط، المكتبة الوطنية الجزائرية، 2013)، ص ص 5-7.  
<sup>2</sup> -بسمة عولمي، نورة ثلاثية، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدّول العربية، جامعة عنابة، يومي 17-18 أفريل 2006، ص.604.

2. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (OCDE): «التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، تستفيد منها فئة من الشباب المهمّشين الرّاعبين في خلق فرص عمل خاصة بهم، في إطار انعدام آفاق مهنية أخرى، والالتحاق بمصادر التمويل التقليدية الغير الممكنة».
3. تعريف الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر (REM): «التمويل المصغر هو فتح المجال أمام الأفراد المستبعدة (الذين تمّ إقصائهم) لبلوغ الخدمات المالية، تهدف إلى تمويل وإنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار وترقيتها كما للهيئات المكلفة بتقديم القروض المصغرة مهمّة توجيه ورصد المشاريع الصّغيرة التي قامت بتمويلها، وكذلك المخاطر النّاجمة عن القروض المصغرة لا تغطي تقريبا بضمانات حقيقية، فهي تقوم بها في غالب الأحيان وليس دائماً، وبالتالي فالهيئات التي تقوم بمنح القروض المصغرة ساهمت في تطوير ممارسات مبتكرة لتجنب هذا الخطر، والقضاء نهائياً على حالات التخلف عن موعد السداد، وفي سبيل المثال: تقديم قروض جماعية تضامنية».
4. القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة: «هي وسيلة تحرير المبادرة الاقتصادية، وهي أداة جدّ فعّالة مع الفقراء من أجل تحقيق الكرامة ومنح الحياة معنى».
5. تعريف القرض المصغر في الجزائر: وطبقاً للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني المتعلّق بتطبيق الإجراءات الخاصة لجهاز القرض المصغر فإن<sup>1</sup>: «القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، مخصّص لاقتناء عتاد بسيط، يسدّد على مرحلة قصيرة، ويتمّ منحه حسب كفاءات تكون متوافقة مع الاحتياجات أو العوائق والمشاكل المتعلقة بالنشاطات، وكذلك الأشخاص المعنيين»<sup>2</sup>.
6. وفقاً للمؤسسة "ACCION" العالمية وهي شبكة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر: «إنّ المشاريع متناهية الصغر هي مشاريع أعمال صغيرة الحجم في القطاع الغير

<sup>1</sup>- حفاف، مرجع سابق، ص.10.

<sup>2</sup>- أيت عيسى، مرجع سابق، ص.258.

الرّسمي، وعادة ما تقوم بتوظيف ما يقلّ عن 5 أفراد والتي يكون مركزها خارج البيت وغالبا ما تكون هذه المشاريع المتناهية الصّغر المصدر الوحيد للدّخل الأسري، ونذكر أمثلة عن هذه المشاريع متناهية الصّغر، أكشاك البيع الجزئي، مشاغل الخياطة، مشاغل الخشب، ومواقع البيع في الأسواق»<sup>1</sup>.

\*كما هناك تعاريف أخرى للقرض المصغر نذكرها فيما يلي:

- **القرض المصغر:** هو قرض مصغرّ بقيمة مالية صغيرة منخفضة مقارنة بالقروض التي تتحصّل عليها المؤسسات ذات المشاريع الكبيرة من البنوك، هذا النوع من القروض مطلوب من طرف الأفراد ذات الدّخل المنخفض غالبا مت يستهدفون الحصول عليه لخلق مشروع صغير خاص بهم، سواء كان ذلك توسيع لنشاط يمارسونه، أو تعلق الأمر بإنشاء مشروع جديد<sup>2</sup>.
- **القرض الحسن في جوهره هو:** «عارية المال لدى الآخرين المقترضين ليقوموا برده لأصحابه في الأجل المناسب دون زيادة أو نقصان، من خلالها يستخدم المقترض المال دون الرّجوع إلى المقترض بشيء من ثماره زيادة أو نقص، والقرض حسن لكون المقرض تخلى عن نفعه للمقترض دون مقابل مادّي لأنّه يحسن طلبه<sup>3</sup>.
- **الإقراض متناهي الصّغر:** هو قرض صغير يقدّم للعميل بواسطة البنك أو أية مؤسّسة أخرى، كما باستطاعتنا منح هذا القرض بدون ضمانات في غالب الأحيان إلى فرد أو بواسطة الإقراض الجماعي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ماركو إليا، التمويل متناهي الصّغر نصوص وحالات دراسة مشروع ثبوس مبدأ التمويل متناهي الصّغر في الجماعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، ص.6.

<sup>2</sup> - Michel Lelart, **De la finance informelle à la micro Finance** , AUS et édition des archives contemporaines, 2006, page 25.

<sup>3</sup> - مند رقف، قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات (جدة، المكتبة الوطنية الجزائرية، 1993)، ص.209.

<sup>4</sup> - إليا، مرجع سابق، ص.6.

إن التّمويل المصغّر من الآليات المهمّة المبتكرة لبلوغ أهداف التنمية المنشودة، واستحداث مناصب الشغل، وكذلك إتاحة الفرص أمام الفئات التي هي بأمرّ الحاجة للتمويل، الذين هم الفقراء والبطّالين، خاصّة العاطلين عن العمل والذين بمقدورهم ممارسة نشاط مدرّ الدخل، ولهذا الصدد زاد الاهتمام بآلية القرض المصغّر مقارنة ممّا كان عليه سابقا، وهذا نظرا للدور الذي يلعبه في توفير مناصب الشغل، والتقليص من البطالة التي تعيشها الفئة الغالبة في المجتمع، فئة المستقبل والتي هي فئة الشباب، وتحسين مستواهم المعيشي في المجتمع.

وبعدّ إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005، السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل المصغّر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة سواء انحصرت ذلك في أهمية الخدمات المالية المتوفرة للجميع من خلال إنشاء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو كان ذلك في أهمية المشروعات المنشأة في إطار هذه البرامج ومساهمتها في توفير فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة<sup>1</sup>.

ومن هنا تتمثّل أهمية القرض المصغّر في:

- يخفّف من حدّة الفقر والبطالة.
- يلعب دور فعّال في رفع مستوى المعيشة وتحسينها إلى الأفضل.
- يعمل على استخدام التكنولوجيا المحلية، كما يسجّل زيادة في المدخرات المحلية.
- يقوم بتحويل الأنشطة الغير منظمة وغير الرّسمية إلى أنشطة منظمة ورسمية.
- توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة ويساهم في تحقيق التنمية المكانية لتمكّنها من التوطنّ في المجتمعات الجديدة.
- كما يعمل القرض المصغر على إتاحة الفرص أمام العمّالة الماهرة وحتّى العمّالة غير الماهرة في التشغيل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- بن حميدة، مرجع سابق، ص.5.

<sup>2</sup>- حفاف، مرجع سابق، ص.11.

- وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى:
- **الهدف السياسي:** فهدفه هو البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة لأراضيهم والانشغال بها.
- **الهدف الاقتصادي:** وهذا عن طريق إنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية من خلال رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.
- **أما الهدف الاجتماعي للقرض المصغر** فهو يسعى لتحسين المدخولات وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود<sup>1</sup>.

كما يمكننا أن نستأنف أهمية التمويل الأصغر بصفة عامة وعلاقته بمشكلة الفقر والبطالة بصفة خاصة لكونه الأداة من الأدوات الهامة التي تساهم في القضاء على ظاهرة الفقر التي تتعدّد جوانبه، كما أنّ منح القروض له أهمية بالغة في تحقيق العائد والربح، رغم أنّها تواجه مجموعة من المخاطر والمشاكل في عجزها على التأكد والتنبؤ الدقيق بالتطورات المستقبلية على ضوء المتغيرات وعدم دقة البيانات والمعلومات، فلتقليل وتفايدي هذه المخاطر يتطلب ذلك ضرورة إيجاد حلول فعّالة لمواجهتها والقضاء عليها نهائياً.

### المطلب الثاني: نشأة القرض المصغر.

تعود نشأة القرض المصغر إلى عام 1974، حيث صار معروفاً عندما قام الخبير الاقتصادي "محمد يونس البنغالي" بمنح قروض صغيرة من ماله الخاص لفائدة مجموعة من النساء الغير قادرات على الحصول على قروض من البنوك المحلية، وذلك قصد إنشاء مشاريعهنّ الصغيرة، والخروج من المعاناة، وقد قمن بتسديد السلف التي استقذن منها، إذ وصلت نسبة التسديد 99% في ذلك الوقت.

<sup>1</sup> - مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح، إستراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، يومي 27/29 جوان 2013، ص ص. 2-3.

هكذا كانت البدايات الأولى للقروض المصغرة والتي تمت في بنغلاديش حيث عرفت أول تجربة في الميدان عن طريق غرامين بنك سنة 1983م والذي يعتبر أول مؤسسة مالية رسمية للقرض المصغر، وأول بنك في العالم يهتم بهذه الآلية لتمويل المشاريع الصغيرة، فخلال 17 سنة استفاد من تمويله أكثر من اثني عشر مليون بنغالي، وتوصف القروض المصغرة في البنغلاديش بقروض الأمل نظرًا لدورها الكبير في محاربة الفقر والبطالة، خاصة وأن أغلب المستفيدين من خدماتهم هم النساء لأنهن أكبر من يعاني من الفقر والتهميش، وهذا ما يجعلهن يستعملن القروض الصغيرة الممنوحة لهنّ بدرجة وجدية لإنشاء مشاريعهن مع حرصهنّ على تسديد ديونهنّ في الآجال المحددة.

نجحت هذه الأداة التي أحدثت لمساعدة الفئات السكانية الأكثر حرمانًا وفقراء، مما جعل تطبيقها على مستوى كلّ قارات العالم بما في ذلك الدول المتقدمة<sup>1</sup>.

### \*نشأة القرض المصغر في الجزائر:

في إطار ترقية التشغيل، تمّ إعداد برنامج جديد للتطبيق سنة 1996م الذي وجّه لجميع الفئات الراغبة في الشغل والطالبين به، ثمّ رافقه برنامج آخر جاء لتوسيع وإتمام مسار مكافحة البطالة والحد منها، فقد مرّ برنامج القرض المصغر بمرحلتين أساسيتين هما:

#### أ- المرحلة الأولى: مرحلة البرنامج القديم للقرض المصغر:

تمّ تطبيقه في بداية 1996م، يقدر مبلغ القرض ما بين 50000 دج إلى 350000 دج بمعدل فائدة 2%، فقد كان يسير هذا البرنامج من طرف وكالة التنمية الاجتماعية كممثل عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، ويقوم بالنيابة عنها مندوبو تشغيل الشباب،

<sup>1</sup> - بلقاسم قندوز، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بولاية مسيلة، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة الوادي: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2014-2015)، ص.20.

أو الوكالة الوطنية للتشغيل والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وفي حالة عدم تسديد القروض المصغرة يقوم صندوق الضمان من الأخطار التكفل بكل الأخطار الناجمة عن ذلك.

#### ب- المرحلة الثانية: مرحلة البرنامج الجديد للقرض المصغر.

تم إدخال عدّة تعديلات جديدة لهذا البرنامج الجديد نظرا للمشاكل والمعوقات التي واجهها البرنامج القديم، حيث أصبح هذا البرنامج مستقلا بذاته، ليتمتع بالاستقلالية ويحتوي على هياكل وهيئات خاصة به، ولهذا الصدد أصبح هناك عدّة اختلافات وفروق بين البرنامجين (القديم والجديد) حيث يتباينان في القاعدة القانونية، غلاف التمويل وتقنيات التسيير.

والمعالجة لطلبات القرض المصغر، من هنا أصبح برنامج القرض المصغر البرنامج الجديد الذي يقوم على إزالة النظام الرهني الذي يعتمد على السياسة الاجتماعية التي بدورها تسعى لمكافحة البطالة والفقر وتوفير مناصب الشغل<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للقرض المصغر وآليات وبرامج دعمه في

#### الجزائر.

فيما يلي سيتم تقديم المبادئ الأساسية المتحكمة في القروض المصغرة، ليتم بعدها تحديد آليات وبرامج دعم القرض المصغر في الجزائر

#### 1- المبادئ الأساسية للقروض المصغرة

تشير المؤسسات المالية والعاملون في مجال التمويل والقروض المصغرة إلى مجموعة من المبادئ التي تعتبر أفضل أساليب وصيغ القروض المصغرة وتتمثل أهمها فيما يلي:

<sup>1</sup> - فتيحة بن حميدة، القروض المصغرة ودورها في التشغيل في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع ورقلة للفترة 2009-2014، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، 2014/2015)، ص.7.

- يحتاج الفقراء إلى القروض المصغرة لكونها تعتبر من الخدمات المالية المرنة، وذات التكلفة المعقولة، كما يحتاجون إلى خدمات التوفير، التأمين وتحويل الأموال.
- يساهم القرض المصغر في بناء مؤسسات مالية محلية، وتعمل هذه المؤسسات على استقطاب التوفير المحلي من خلال تقديم قروض صغيرة وخدمات مالية أخرى.
- إن تحديد سقف لأسعار الفائدة يضرّ بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على القروض، وفي المقابل لا تتمكن المؤسسات التي تقدم هذه القروض من تغطية تكاليفها، إلا إذا كان بمقدورها فرض فوائد أعلى من التي تفرضها البنوك<sup>1</sup>.
- الهدف من تقديم القروض الصغيرة هو ترقية وتطوير العمل من خلال دعم العمل الذاتي، وهو يخص الأنشطة ذات الحجم الصغير، الأنشطة ذات الطابع العائلي، الحرف الصغيرة والأعمال التقليدية التي لها تأهيلات مهنية خارج إطار التعليم والتكوين الرسمي<sup>2</sup>.
- القرض المصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية، لذلك يجب توفر المهارات والمدراء وأنظمة المعلومات الخاصة بمؤسسات التمويل المصغر، مثل البنوك المركزية التي تنظم التمويل المصغر، مؤسسات حكومية أخرى ومترعون، ويجب أن يركز التمويل المصغر على بناء المقدره وليس فقط على نقل الأموال.
- ويكمن دور الحكومة في تسهيل هذا النوع من الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة، فعلى الحكومات الوطنية أن تضع السياسات التي تحفز الخدمات المالية للفقراء في الوقت نفسه الذي تحمي فيه الحكومة الودائع، فعلى الحكومة أن تحمي وتحافظ على ثبات الاقتصاد الكلي، وأن تتجنب الارتفاع في أسعار الفوائد وأن تمتنع عن الإحلال

<sup>1</sup>- إلبا، مرجع سابق، ص ص. 19-20.

<sup>2</sup>- تفاحة هرقون، سياسة دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011/2012)، ص.47.

بالأسواق عن طريق القروض المدعومة الغير قابلة للوفاء أو البقاء. وفي المقابل تعمل على تحسين بيئة الأعمال الصغيرة بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق والبنى التحتية، وفي بعض الأحيان عندما لا تتوفر مصادر التمويل، يمكن أن تقدم الحكومة التمويل اللازم لمؤسسات القروض الصغيرة القويّة والمستقلّة.

- يجب أن تكمل أموال المتبرعين لرأس المال الخاص لا أن تتنافس معه، حيث يقدم المتبرعون الهبات، قروض رأس المال لتمويل القرض المصغر، ويجب أن يكون هذا الدعم مؤقت وأن يستخدم لبناء مقدرة مقدمي القروض المصغرة<sup>1</sup>.

## 2- آليات وبرامج دعم القروض المصغرة في الجزائر

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من نقائص كبيرة، ما يقلل من مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية، مما أجبر السلطات الجزائرية إلى الاستجداد بمجموعة من الآليات والبرامج لدعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل أهم هذه الآليات والبرامج في:

### أ-آليات دعم القروض المصغرة:

1-وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار: في إطار تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة مندية مكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1998، ثم قامت بتوسيع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010

<sup>1</sup> سليمان ناصر، عواطف محسن، المالية الإسلامية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر (جامعة صفاقس: تونس، يومي 27/29 جوان 2012)، ص ص 2-3.

تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، بدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>.

2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، ويهدف في ذلك الوقت إلى حماية العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، كما عرف هذا الصندوق عدة محطات تخص في معظمها التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من قبل السلطات العمومية، بما فيهم النظام القانوني لتعويض عن البطالة ابتداء من سنة 1994<sup>2</sup>.

3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996، وأوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال قصد خلق نشاط خاص، فقد ساهمت هذه الوكالة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012 في تمويل 223437 مشروع بحجم استثمارات قدرت قيمتها المالية بحوالي 603 مليار دينار، وقامت هذه الوكالة بتشغيل 564721 شاب.

4- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI): أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنمية الاستثمار، تعمل على تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات بواسطة خدمات الشباك الوحيد، وترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها، ساهمت هذه الوكالة في السداسي الأول من سنة 2012 في 4275 مشروع مصرح به بحجم استثماري قدر بحوالي 410 مليار دينار وتشغيل 47040 عامل.

5- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، أنشئ

<sup>1</sup>-شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي كلية العلم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/06/05، ص.06.

<sup>2</sup>-عبد القادر، مرجع سابق، ص.34.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، ومن أهم المهام الموكلة له منح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات، كما يقر بأهلية مشاريع هذه المؤسسة والضمانات المطلوبة. وقد ساهم هذا الصندوق إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012 في 718 مشروع وقد أدت هذه المشاريع إلى تشغيل 33098 عامل، بإجمالي ضمانات تقدر بحوالي 18.17 مليار دينار<sup>1</sup>.

**6- تدعيم القرض المصغر:** استحدثت آلية قرض المصغر بهدف إقامة مشاريع اقتصادية مصغرة تسمح بخلق مناصب شغل جديدة، وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ويقدم هذا النوع من الدعم من طرف الوكالتين التاليتين:

**-وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):** أنشأت هذه الوكالة في جوان 1996 وفق المرسوم التنفيذي (232/96)، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة، وتتابع أعمالها وزارة التشغيل والتضامن الوطني، ومن مهامها الرئيسية، ترقية التشغيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير القرض المصغر من أجل تشجيع العمل الحر.

**-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** أنشأت في جانفي 2004، وكلفت بتسيير القرض المصغر، إذ تعمل على وضع برامج تبدأ من سلفية بنكية صغيرة وتنتهي بقرض ذي أهمية<sup>2</sup>.

**7-صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-**

**PME):** أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في سنة 2004، ساهم هذا الصندوق إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012 في 597 مشروع وتشغيل 8830 عامل بإجمالي ضمانات تقدر بحوالي 10 مليار دينار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- بوقصبة، بوعبد الله، مرجع سابق، ص ص. 6-7.

<sup>2</sup>-صورية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2012)، ص ص. 6-7.

<sup>3</sup>- بوقصبة، أ. بوعبد الله، مرجع سابق، ص. 7.

ب- برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان لها الأثر عليها، فخلال فترة (2002-2009) شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ 9% سنويا، وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات لاسيما خلال المخطط الخماسي (2005-2009) الذي كان يهدف إلى إنشاء 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

كما اعتمدت السلطات الجزائرية هدف تطوير وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع قطاع خارج المحروقات بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتأهيل 20 ألف ضمن المخطط الخماسي (2010-2014).

ويمكن توضيح أهم الإجراءات المتخذة في إطار هذه البرامج فيما يلي:

1- انطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتتويج العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر.

- تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية.

2- إنشاء مركز وطني لتطوير المناولة، ومن مهامه:

- تحديد قدرات المناولة في كل مجال نشاط، وكذلك العرض والطلب الوطنيين.

- تقديم الدراسات وإجراءات التحقيقات على القطاعات الأساسية للمناولة<sup>1</sup>.

3- إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية، لتطوير اليقظة

الاقتصادية والتكنولوجية وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من

أهم مهامه:

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص 7-8.

- اليقظة الاقتصادية والتكنولوجيا.
  - مساعدة، ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - تحليل ومتابعة متغيرات بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- في إطار ترقية هذا النوع من المؤسسات وضعت الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي (2010-2014) لتحسين تنافسية هذه المؤسسات، بتخصيص مبلغ مالي يفوق 386 مليار دينار.

5- في إطار ترقية الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- اختيار سنويا 03 أحسن مؤسسة صغيرة ومتوسطة مبدعة في منتجاتها، أو عمليات إنتاجها، أو تسييرها، وتشجيعها ماليا بمبلغ مالي يتراوح بين 600 ألف دينار إلى مليون دينار.

6- إنجاز عدة هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات<sup>1</sup>.

كخلاصة لهذا المبحث، يتضح لنا أن القرض المصغر عبارة عن سلفة صغيرة موجهة للفئات الفقيرة والمحرومة في المجتمع، قصد إنشاء نشاطها الخاص وتحسين مستواها المعيشي، كما للقرض المصغر أهمية اقتصادية، سياسية واجتماعية، وهو ما جعل مختلف بلدان العالم تستنجد بهذه الآلية، خاصة لكونها أداة فعالة لمحاربة الفقر والبطالة التي يعيشها الواقع الاقتصادي العالمي، وهو الحال بالنسبة للجزائر التي استنجدت بهذه الآلية، من خلال استحداث العديد من الهياكل المتخصصة في تقديم قروض مصغرة للشباب البطال الراغب في إنشاء مؤسسته المصغرة، وذلك وفقا لمجموعة من الشروط التي يجب على الشباب المستثمرين مراعاتها.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص.8.

## خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل، إلى إبراز أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع الجزائري، والتي تمس الفئة الغالبة والحساسة في المجتمع، التي هي فئة الشباب، وأبرز هذه المشاكل هي البطالة والفقر وقلة مناصب الشغل، هذا ما استدعى وضع هياكل واستراتيجيات تعمل على التخفيف منها والحد من معدلاتها، وهذا من خلال إتباع برامج وسياسات تساهم هي بدورها في خلق مناصب الشغل، ووضع آليات جديدة من أجل التخفيف من نسبة البطالة بين أوساط الشباب على المستوى الوطني، ومن بينها آلية القرض المصغر، التي تعمل على إتاحة الفرص أمام الشباب البطال للحصول على مناصب شغل.

وفي إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب في الفترة الممتدة ما بين 1996-1998، تم تكوين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي كان من ضمن أعمالها ونشاطاتها إنشاء مؤسسات صغيرة تهدف بالدرجة الأولى إلى تنشيط الاقتصاد الوطني والمحلي وامتصاص البطالة، وهذا ما سنقوم به في الفصل الموالي من خلال دراسة حالة الوكالة.

# الفصل الثاني:

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

(ANSEJ).

يعتبر الاهتمام بقضايا التشغيل، وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم، بما فيها الجزائر، الأمر الذي استلزم عليها توفير جميع الشروط اللازمة، ووضع هياكل وآليات خاصة، وانتهاج سياسات اقتصادية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

وفي هذا المسعى، اعتمدت الدولة الجزائرية جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في 02 جويلية 1996، يتمثل في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف امتصاص البطالة لدى شرائح واسعة من الشباب وإدماج نشاطاتهم في ميكانزمات السوق. ومن خلال هذا الفصل من الدراسة سيتم تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد مهامها، ومن ثمة مساهمتها في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة حكومية ذات طابع خاص، أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه وبلوغه تسمية لها، فهو جهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات للاستثمار في المؤسسات المصغرة، الذين يظهرون استعدادا وميولا لذلك<sup>1</sup>.

ففي هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف ونشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد مهامها، إضافة إلى صيغ الدعم المالي المقدمة من طرفها.

### المطلب الأول: تعريف ونشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

#### 1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

هي هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء مؤسسات، وموجهة للشباب العاطل عن العمل، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19-35 سنة، والحامل لمشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات<sup>2</sup>.

وضعت الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويقوم وزير التشغيل بمتابعة ومراقبة أعمالها وأنشطتها العملية<sup>3</sup>. تتضمن فروع جهوية تستشار من طرف مجلس توجيهي، ويقوم بإدارتها مدير عام، كما تخضع لرقابة مجلس المراقبة، وتتولى هذه الوكالة تمويل جميع نشاطات

<sup>1</sup>- زكرياء مسعودي، حميداتو صالح، دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 18-19 أبريل 2012، ص.11.

<sup>2</sup>- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع: [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz)، تم الاطلاع عليه يوم السبت 22 جويلية 2017 على الساعة 15h30.

<sup>3</sup>- بدروي، مرجع سابق، ص.144.

الإنتاج ماعدا النشاطات التجارية البحتة والخدمات، مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري يصل 10 ملايين دينار جزائري<sup>1</sup>.

تتسم الوكالة بالديناميكية في التسيير، ويمكن نقلها إلى أي مكان من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالتشغيل، كما باستطاعتها تأسيس فرع جهوي أو محلي بناء على توصية من مجلسها التوجيهي<sup>2</sup>. فالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة متخصصة في دعم الشباب البطال ومساعدتهم لخلق مشاريع مصغرة غير الأعمال الإدارية وفقا لقدراتهم ومؤهلاتهم في النشاط الذي يكون منتجا ويحقق لهم أرباحا<sup>3</sup>.

## 2- نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 96-296 والمؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417- والموافق ل 08 سبتمبر 1996، والذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يحددها القانون الأساسي والمرسوم المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 والمؤرخ في 09 رجب 1424 والموافق ل 06 سبتمبر 2003<sup>4</sup>. وعملا لأحكام المادة 16 من الأمر رقم 46-14 المؤرخ في 08 صفر عام 1417، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 جانفي 1996<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- هرقون، مرجع سابق، ص.71.

<sup>2</sup>- بن جيمة، مرجع سابق، ص.3-40.

<sup>3</sup>- شريف بقة وآخرون، «تحليل وتقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر حالة المؤسسات المصغرة في الجزائر حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف» في تمويل المشروعات الضعيفة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية (سطيف: منشورات مخبر، 2004)، ص.219.

<sup>4</sup>- قشيدة، مرجع سابق، ص.68.

<sup>5</sup>- نور الدين زين، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة "دراسة ميدانية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية الوادي (2008-2013)، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، 2013/2014)، ص.20.

اعتبرت الوكالة بديل عن كل التعاونيات التي أنشئت نهاية الثمانينات، وجاءت بمنظور اشتراكي وكانت تشترط وجود ثلاثة شركاء أو أكثر لإنشاء مؤسسة مصغرة، زيادة عن هذه التعاونيات ظهرت فكرة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كبديل للشباب الراغبين في تجسيد وتطبيق مشاريعهم على أرض الواقع<sup>1</sup>.

وفي السداسي الثاني من سنة 2006، ألحقت الوكالة بوزارة التشغيل والتضامن، أما حاليا فهي تابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، كما تم تحديد الإطار القانوني العام والأسس المنظمة لحسن سيرها ضمن سلسلة من النصوص التشريعية، والتي نشرت منذ سنة تأسيسها<sup>2</sup>.

انطلق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في النشاط بصفة فعلية في السداسي الثاني من سنة 1997<sup>3</sup>، كما تم إدخال العديد من التعديلات على جهاز الوكالة في سبتمبر 2003، طبقا لبيانات المرحلة الجديدة، ومن بين هذه التعديلات التي أدخلت على الجهاز، رفع مستوى الاستثمار من 04 مليون دينار إلى 10 مليون دينار كحد أقصى، التخفيض من نسبة المساهمة الشخصية إلى 5% و 10% لتمويل التوسع في المشاريع، وتم تطبيق هذه الإجراءات بصفة فعلية في جانفي 2004.

تحتوي الوكالة على شبكة مكونة من 53 فرع موزعة على كافة التراب الوطني، الشيء الذي سمح لها بتواجد قوي وعمل جوارى لصالح إنشاء مؤسسات مصغرة، وفتح لها

<sup>1</sup>-كمال أوراغ، إعداد مخطط الأعمال لمشروع ممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013)، ص.43.

<sup>2</sup>-عواطف محسن، إشكالية التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2008، ص.147.

<sup>3</sup>-محمد الصالح الزويته، أثر المتغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2007)، ص.103.

المجال للتقرب أكثر من الشباب المستثمرين وفقا للإمكانيات المحلية في إطار تقوية وترقية الشراكة مع المؤسسات العمومية والمقاولين لكي تتمكن من تقديم أنشطتها وممارستها بفعالية، فقد يظهر مجهود الوكالة في بناء اقتصاد جوارى في استغلال الموارد المحلية المتاحة، والمساهمة في بلوغ النتائج المرغوبة، ونتائج إيجابية جد فعالة في إنشاء مؤسسات مصغرة<sup>1</sup>.

وفي شهر مارس 2011، وخلال اجتماع مجلس الوزراء، تم وضع إجراءات جديدة على الوكالة لتحقيق مرونة أكثر وديناميكية أكبر، زيادة عن ذلك تحفيز الشباب البطال قصد توجيههم للاستجد بعروض الوكالة التي هي نفسها التدابير المبرمجة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، لكن هذه الإجراءات موجه فقط لفئة الشباب<sup>2</sup>.

### 3- أهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

ومن الصناديق المهمة التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نجد:

أ- **الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:** أنشئ في 30 ديسمبر 1996، له مهمة تمويل المشاريع بهدف ترقية وتدعيم الشباب بتقديم لهم قروض بدون فائدة قصد استكمال رأسمالهم الخاص بمشاريعهم، كما تقوم البنوك والمؤسسات المالية بمنحهم قروض خلال فترة إنشاء مشروعهم المصغر<sup>3</sup>.

ب- **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض:** تدعيما لدور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أنشئ صندوق الكفالة المشتركة لتغطية أخطار القروض المقدمة للشباب

<sup>1</sup>-محسن، مرجع سابق، ص.147.

<sup>2</sup>-مسعودي، حميداتو، مرجع سابق، ص.11.

<sup>3</sup>-الطاهر بن يعقوب، أمال مهري، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة دراسة حالة ولاية سطيف، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11/12/2003، ص.11-12.

المستثمر، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-200 الصادر بتاريخ 07/09/1998، وضع تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويكمن دوره في مساعدة المنخرطين فيه في استرجاع القروض للبنوك التي تقدم القروض لإنشاء المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة، ويتم ذلك في إطار صيغ التمويل الثلاثي<sup>1</sup>.

زيادة إلى هيكلته المركزية، هناك عون معين في كل فروع الوكالة يهتم بالمتابعة في إطار (ANSEJ) واسترجاع قيمة أقساط القرض المستحقة وغير المحصلة.

لقد قام مجلس إدارة صندوق ضمان أخطار القروض بإجراء يتمثل في إرسال من طرف البنوك، جداول بعدم استرجاع استحقاقاتهم، ليفتح المجال أمام عون صندوق الضمان بالتنقل نحو تلك المؤسسات وتحميلها بدفع مستحققاتها، وإذا ما عجز على السداد، يقوم بالنظر في مشاكل المستثمر ليمنح له الدعم الكافي.

كما أن هناك أشكال أخرى من الضمان إضافة إلى الضمان الذي يقدمه هذا الصندوق وهي:

- رهن التجهيزات لصالح البنك أولاً والوكالة ثانياً.
- التأمين ضد كل الأخطار لجميع تجهيزات المؤسسة المصغرة المأخوذ باسم البنك في الدرجة الأولى والوكالة في الدرجة الثانية.
- رهن العتاد المتنقل.

يتم إشراك المؤسسة المصغرة في الصندوق، إذا ما حصلت على الموافقة البنكية، ويحدث ذلك قبل أن تسلم لها مصالح الوكالة قرار منح الإعانات<sup>2</sup>، فتحدد مبلغاً اشتراكات

<sup>1</sup>-حسيبة فرحاتي، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2001-2011)، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013)، ص ص.104-105.

<sup>2</sup>-محسن، مرجع سابق، ص.152.

المؤسسة المصغرة يكون على حساب مبلغ القرض البنكي ومدته، ويدفع دفعة واحدة كاملاً أثناء الاشتراك في الصندوق، تحدد نسبة الاشتراك بـ 0.35% من مبلغ القرض الذي يعطيه البنك.

وفي حالة عجز المؤسسة المصغرة على دفع ما عليها، وعدم قدرتها على التسديد، يلجأ الصندوق إلى تعويض البنك في حدود 70% من الأصول المستحقة الباقية للتسديد<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

حسب ما ورد في المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر 2003 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، يمكن تلخيص مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيما يلي:

- تقوم الوكالة بمد العون والمساعدة المستمرة لحسن تطبيق مشاريعهم وحسن استمراريتها.
- لتفادي وقوعها في مشاكل التمويل في إطار التركيب المالي للمشاريع، أقامت الوكالة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية لحصولها على الدعم الكامل من طرفها.
- سعت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتطبيق جميع التدابير التي تفتح المجال برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل خلق نشاطات لصالح الشباب وحسن استخدامها في الآجال المحددة وفق التشريع والتنظيم المعمول بها.

<sup>1</sup>-هرقون، مرجع سابق، ص.77.

- تقوم بإبلاغ فئة الشباب أصحاب المشاريع بالامتيازات والإعانات التي يقدمها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وتسعى لتشجيع كل التدابير والأعمال الأخرى وجميع الإجراءات التي ترمي إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها<sup>1</sup>.
- استشارة وترشيد الشباب المستثمر في المسار المالي وتعبئة القروض.
- وفي إطار تكوين الشباب ذوي المشاريع، قامت الوكالة بإبرام وعقد اتفاقيات مع هيئات مختلفة، مقاولات وحتى المؤسسات الإدارية العمومية التي تسعى لإنجاز برامج التكوين للشباب بهدف تكوينهم وتنظيم دورات لتعليم الشباب ولتجديد معارفهم، وتهيئتهم وحسن إرشادهم لنجاح مشاريعهم الاستثمارية<sup>2</sup>.
- متابعة جميع الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب الذين هم في طريق إنجاز مشاريعهم، كما ترشدهم لضرورة احترام بنود دفاتر الشروط التي بينهم وبين الوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير الأموال المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء وخلق المؤسسات المصغرة، فهي تلعب دور المسير لأموال الصندوق.
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى للمشاريع وتنظم دورات تدريبية يتم من خلالها تدريب وتكوين ذوي المشاريع في مجال التسيير والتنظيم الإداري.

<sup>1</sup>-بن حميدة، مرجع سابق، ص ص.27-28.

<sup>2</sup>-إيمان بوزيدي، أثر المؤسسات التمويلية المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الاستثمارية- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2015- تقرت، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016)، ص.19.

- تخلق نوعا من التنسيق والتكامل بين أصحاب المشاريع هذه والمصالح الإدارية والمصرفية والتعامل المستمر بين كلتا الجهتين<sup>1</sup>.
- إحاطة الشاب المستثمر بجميع القوانين المرتبطة بممارسة نشاطه والعمل بمقتضاها لمزاولة مشاريعه.
- الدور التوجيهي، والإعلامي الكبير الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تنمية المؤسسات المصغرة من خلال إعداد حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة، قصد تحسيس المواطن والفئة الشبابية البطالة الراغبة في خلق مشاريع صغيرة خاصة بها ويعود الفضل في ذلك إلى شبكتها المتفرعة إلى 53 فرع المتواجدة عبر كامل ولايات الوطن.
- انتهاج أسلوب جديد يكمن في المرافقة الفردية للشباب للمبادر أثناء مراحل إعداد مشروعه الصغير، التي تعتبر كذلك إحدى الأساليب التي اعتمدها الدولة الجزائرية لهدف ترسيخ فكرة المقاول لدى الشباب، حيث تساهم في تنسيق الأعمال مع البنوك والمؤسسات المالية على خلق مؤسسات مصغرة في شتى المجالات في إطار تقديم قروض وتسهيلات إدارية وجبائية<sup>2</sup>.
- كما بذلت الوكالة جهودا كبيرة لمعرفة إمكانيات كل منطقة عبر التراب الوطني لمعرفة الفرص التي تمنحها في مجال الاستثمار، والإحاطة بجميع المعلومات اللازمة التي تمكنها بتوعية فئة الشباب ودعمها وتأمين متابعة الاستثمار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> -مروة كرارزية، وسام عبران، محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي وكالة تبسة - 46، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة تبسة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015/2016) ص ص 26-27.

<sup>2</sup> -هرقون، مرجع سابق، ص ص 71-72.

<sup>3</sup> -ين يعقوب، مهري، مرجع سابق، ص 7.

- ولحسن أداء مهامها بفعالية، تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتكليف جهاز متخصص بإعداد دراسات الجدوى، وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات، كما قامت بتنظيم دورات تدريبية لتعليم وإرشاد الشباب أصحاب المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم وتدريبهم في تقنيات التسيير، وكذلك الاستعانة بالخبراء المكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها والنظر فيها.

- فالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة عمومية مكلفة بدعم وتشجيع الشباب المستثمر ومراقبتهم أثناء إنجاز مشاريعهم وإنشاء مؤسسات مصغرة تخصصهم خلال كل مسار خلق وتوسيع المؤسسة وكذلك المتابعة في مرحلة الاستغلال إضافة إلى تقديم كل أشكال الدعم المالي والمعنوي والتقني<sup>1</sup>.

ولذلك، اعتمدت الوكالة على إستراتيجية إعلامية التي تتمثل في:

### 1- الأيام الإعلامية:

تقوم الوكالة بتنظيم أيام إعلامية ودراسية قصد توسيع وتفعيل حملات تحسيسية للشباب البطل بغية غرس الروح المقاولاتية لدى هؤلاء الشباب وغرس روح المبادرة إلى إنجاز مشاريع مصغرة ومستقلة خاصة بهم، كما يتم على إثرها توضيح لهم جميع الجوانب القانونية والتنظيمية والاقتصادية لهيكل المشروع.

- كما حرصت الوكالة بتنظيم هذه الأيام باستدعاء مختلف الشركاء كالبنوك، مصالح الضرائب، الجماعات المحلية، غرف التجارة، صناديق الضمان الاجتماعي، الحركات الجمعوية... الخ، والتي لها صلة مباشرة وغير مباشرة مع جهاز الوكالة.

- كما برمجت أيام مماثلة على مستوى الثانويات، مراكز التكوين المهني، الجامعات... الخ، التحضير وتدريب خريجي وحاملي شهادات هذه المؤسسات مستقبلا

<sup>1</sup>-راشدة عزيزو، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر، مداخلة في الاقتصاد البنكي، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012، ص.3.

وتدريبهم للدخول في عالم الشغل في إطار إنجاز مشاريعهم الخاصة من ناحية، والتفكير في خلق مؤسسة مصغرة حسب قدراتهم ومعطيات السوق من ناحية أخرى، كذلك الأيام الإعلامية التي تشمل المعاهد والجامعات، ثم تنظيم أيام تكوينية حول إنشاء المؤسسات المصغرة الخاصة بالطلبة الذين هم في نهاية مرحلة التخرج في إطار ما يسمى بالجامعة الصيفية.

## 2-التكوين:

وفي إطار تعاون الوكالة الوطنية لدعم التشغيل مع معاهد متخصصة، برمجت أيام تكوينية حول إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات لذوي المشاريع ومسيري المؤسسات المصغرة قصد الرفع من ثقافة التسيير لديهم وتكوينهم وتدريبهم على القيام بالمهام الخاصة بهم.

## 3-تنظيم المعارض:

تنظم معارض جهوية ووطنية بصفة دورية لغرض ترقية منتجات وخدمات المؤسسات المصغرة.

إقامة علاقات مباشرة بين المؤسسات المصغرة لتكوين شبكة مؤسساتية، ترقية وتطوير روح المقاولاتية لدى الشباب البطل لاطلاعهم على أشكال الدعم التي قدمها آخرون للشباب من خلال حثهم على التقدم من أجل خلق مؤسسات مصغرة.

## 4-التنسيق مع أجهزة قطاعية:

تقوم الوكالة بتشجيع الشباب على إنشاء عدد من المؤسسات المصغرة كثمرة مجهودات قطاعية يتم تمويلها من طرف صناديق التنمية كمثل عن ذلك صندوق الدعم الفلاحي في قطاع الفلاحة لهدف بعث مشاريع فلاحية، وصندوق التضامن قصد توفير النقل المدرسي.

**5- تشكيل اللجنة المحلية لمتابعة المشاريع:**

تم تشكيل لجان محلية لمتابعة المشاريع عبر كامل ولايات الوطن، تجمع كل الهيئات والإدارات ذات الصلة بجهاز الوكالة، تهتم هذه اللجان المحلية بضمان متابعة وتقييم وتسهيل نشاطات جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما أنها مكلفة بجمع المعلومات ومعالجة المعوقات والمشاكل التي تواجهها وتقع فيها أثناء عملية التنفيذ<sup>1</sup>.

**6- وضع نظام المعلومات:**

فمنذ سنة 2002، تم إنشاء نظام معلومات، يركز على شبكة داخلية للمعلومات، يجمع مختلف فروع الوكالة بالمديرية الجهوية، فهو بمثابة بنك معطيات حقيقية حول الشباب المستثمر ونشاطاتهم وأعمالهم، فهذا النظام يفتح المجال للمعالجة السريعة والمتابعة بكل شفافية للملفات المودعة ومشاريع الاستثمار<sup>2</sup>.

**7- لا مركزية تسيير المشاريع:**

تتعلق عملية لا مركزية التكفل بتسيير ومتابعة المشاريع في محاولة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقديم شتى وسائل الدعم والمرافقة للشباب المستثمر من ناحية والتأمين، وتشديد الرقابة لحسن سير الجهاز على أرضية الواقع من ناحية أخرى<sup>3</sup>.

**8- إنشاء موقع على شبكة الانترنت:**

تتضمن الإستراتيجية التي اتبعتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتوعية الشباب البطال وإحاطتهم بجميع المعلومات المتعلقة بالوكالة، قامت بفتح موقع على شبكة الانترنت

<sup>1</sup>-محمد قوجيل، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في اطار فرع ورقلة) ، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية،2008-2009) ، ص ص.168-169.

<sup>2</sup>-محسن، مرجع سابق، ص.151.

<sup>3</sup>-بن حميدة، مرجع سابق، ص.26.

خاص بالوكالة يعمل منذ سنة 2002، يتمكن من خلاله الشباب بمعرفة كل العناوين والمعلومات والمستجدات حول الوكالة.

### 9- دليل المؤسسة المصغرة:

يعتبر وسيلة لتطوير وترقية المؤسسة المصغرة ومنتجاتها، نشرت طبعته الأولى سنة 2002، يقوم على التبليغ عن كل المؤسسات التي تم إنشاؤها وخلقها في إطار الوكالة.

### المطلب الثالث: صيغ الدعم المالي المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم

#### تشغيل الشباب (ANSEJ):

توجد صيغتين للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

#### 1- التمويل الثنائي:

الذي يتضمن مساهمة كل من صاحب المشروع والتي تتغير بتغير الاستثمار، زيادة عن ذلك مساهمة الوكالة بمنح قرض بدون فائدة، والجدول الموالي يوضح ذلك<sup>1</sup>:  
جدور رقم 1: الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد عليه من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج.

71%	المساهمة الشخصية
29%	القرض بدون فائدة (الوكالة)

المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار يتراوح من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج.

القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
28%	72%

<sup>1</sup> -Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, Agence Nationale de soutien à l'emploi des jeunes, Manuel des Procédure d'accompagnement, 2016, page 7-8.

## 2- التمويل الثلاثي: يتمثل هذا الشكل من التمويل في:

- مساهمة شخصية يمنحها المقاول يتم تحديدها حسب المبلغ الإجمالي للمشروع.
  - قرض بدون فائدة منح من طرف الوكالة.
  - قرض بنكي تقوم الوكالة بتخفيض جزء من فوائده.
- من هنا نقوم بتلخيص الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد عليه من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب<sup>1</sup>.

## جدور رقم 2: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد عليه من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول: أقل أو يساوي 5.000.000 دج	%01	%29	%70
المستوى الثاني: ما بين 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	%02	%28	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ج- كما هناك شكل آخر للتمويل، الذي هو التمويل الذاتي أو التمويل الخاص، ففي هذه الحالة يقوم صاحب المشروع بالتكفل بكل المشروع من خلال إحضاره للحصص العينية المادية والمعنوية<sup>2</sup>، فهنا يكون رأس مال المؤسسة في يد صاحبها، كما للوكالة الوطنية لدعم

<sup>1</sup> - Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale, Agence National de soutien à l'emploi des jeunes, Manuel des Procédures d'accompagnement, 2016, page 7.

<sup>2</sup> - ريم لونيبي، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر - دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة سطيف: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015/2014)، ص.140.

تشغيل الشباب دور في إنشاء المؤسسة ويظهر ذلك في الإعانات الجبائية والشبه جبائية التي تمنحها<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني: آليات دعم القروض المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تولي الدولة الجزائرية اهتماما بقضايا التشغيل، وطرق مواجهة البطالة مما استلزم توفير الشروط والإمكانيات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل متخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة لها.

وتم بذلك استحداث آليات خاصة مكلفة بتقديم المرافقة المالية "التمويل المصغر"، والذي يعتبر أداة لمكافحة وامتصاص البطالة، والذي يهدف إلى تشجيع ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة ومنحها الخدمات المالية التي تحتاجها.

في هذا المبحث سنتطرق إلى الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، إضافة إلى إجراءات وشروط الاستفادة من الإعانة المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومراحل إنشاء مؤسسة صغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وصولا إلى تقديم إحصائيات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

<sup>1</sup>- الهاشيمي العايب، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "مقارنة التجربة التونسية والجزائرية"، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2014)، ص.31.

## المطلب الأول: الامتيازات والمساعدات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى منح المؤسسات الصغيرة كل أشكال الدعم اللازم خلال المراحل التي تمر بها المؤسسة الصغيرة في فترات إنجاز المشروع الصغير، من مرحلة إنجاز المشروع ومرحلة استغلاله، نذكر أهم هذه الامتيازات:

**القرض بدون فائدة:** يتعلق بصيغتي التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

**التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي:** هنا تخفض نسب الفائدة على القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لمستحدثي المؤسسات المصغرة، فمستوى التخفيض لنسب الفائدة لا يبقى مستقرا بل يتغير وفقا لنوع النشاط وموطنه، حيث يتم تسديد نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب باستشارة من المؤسسات الائتمانية، أما بالنسبة للمستنفدين من القرض فيتحملون فارق نسبة الفائدة غير القابل للتخفيض.

الاستفادة من علاوة استثنائية لا تتجاوز 10% من كلفة الاستثمار إذا ما كان المشروع يمتاز بخصوصية تكنولوجية أو ذو أهمية بالغة بخصوص التنمية المحلية أو الاقتصاد الوطني.

الاستفادة من المساعدات التقنية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دون انتظار أي مقابل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>-عزير، مرجع سابق، ص.3.

### -الامتيازات الجبائية وشبه جبائية:

تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة إنجاز وتنفيذ المشروع المصغر منها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ورسوم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل ومن الرسم العقاري على البيانات والاستفادة من المعدل المنخفض ب 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة، وخلال فترة التشغيل والإنتاج تستفيد أيضا هذه الوسائل المصغرة من إعفاءات أخرى منها:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني. وتشمل هذه الاستفادة من:

**1- في مرحلة إنجاز المشروع:** فهناك إعفاءات تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذه الفترة منها:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق المعدل المنخفض بنسبة 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.
- الإعفاء من دفع نقل الملكية على الاكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

**2- مرحلة استغلال المشروع:** أما الامتيازات الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال، فهي تتمثل فيما يلي:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني.

- تمديد فترة الإعفاء لمدة عامين عند ما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة من تخفيض جبائي يقدر ب:
  - 70% خلال السنة الأولى من الضرائب.
  - 50% خلال السنة الثانية من الضرائب.
  - 25% خلال السنة الثالثة من الضرائب.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات وإضافات البيانات.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة لحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية<sup>1</sup>.

### 3-مرحلة التوسع: أي توسع الاستثمار، حيث تستفيد المؤسسة الصغيرة إعفاءات أهمها:

- الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
  - تطبيق المعدل المنخفض بنسبة 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.
- وتجدر الإشارة إلى أن قيمة القروض المقدمة وتكلفتها تتباين بتباين مستوى التمويل والمناطق التي يتم فيها الاستثمار، وأن مستوى التمويل والمناطق الخاضعة للاستثمار تكون على حساب قيمة القروض وتكلفتها فإذا ما لفتنا النظر إلى المشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 2 مليون دينار، خصصت لها قروض بدون فائدة بقيمة 25% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، بينما يكون الدعم المالي بدون فائدة بنسبة 20% فقط للاستثمارات التي تفوق 2 مليون، أما فيما يخص الاختلاف باختلاف المناطق فقد وضعت الوكالة فرق بين المناطق

<sup>1</sup>-وردة مودع، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع بسكرة خلال الفترة(2004-2015)، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016)، ص ص.115-116.

الخاصة والمناطق الأخرى، حيث أن نسبة استعادة الاستثمارات المنجزة في المناطق الأولى من القرض بدون فائدة تكون بقيمة 20% من المبلغ الإجمالي لتكلفة المشروع، بالإضافة إلى قرض بنكي بنسبة 72% والباقي يوفره المستثمر<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: مراحل إنشاء مؤسسة صغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

يمر إنشاء مؤسسة صغيرة ضمن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمراحل التالية:

### 1-مرحلة الاستقبال:

قبل إيداع الملف من طرف صاحب الفكرة، وعند التحاقه بالوكالة يمر بمرحلة أولية تتمثل في مرحلة ما قبل الاستقبال هنا يجتمع فريق المستثمرين المحتملين الذين يصل عددهم من 06 إلى 15، والمكلف بالدراسات، فأثناء هذه المرحلة تقدم معلومات عامة حول جهاز الوكالة وجميع الإعانات الممنوحة، فيما بعد يترك المجال لحاملي الأفكار بإبداء رأيهم حول المشاريع، ثم تنتهي هذه المرحلة ويدخل المنشئ في مرحلة المقابلة الشخصية أين يتحاور مع أحد المكلفين بالدراسات أي المرافق له عن فكرة المشروع وجمع المعلومات الخاصة باستكمال (الملف) وأخيرا يضع الشاب المستثمر ملفه، والذي يتمثل في الملفين الإداري والمالي. ويتم تسليم الملفين للوكالة أين يخضع للدراسة من قبل المكلفين بالدراسة، لتنتهي بإعداد الدراسة التقنو اقتصادية المتضمنة جدول حسابات لحصيلة النتائج، وكذلك الميزانيات التقديرية على مدى ثلاث سنوات، التي تعتمد على برنامج آلي لحسابها، زيادة عن ذلك تقدم دراسة شاملة لمتغيرات السوق والمحيط (الزبائن والموردين، وسياسة الاتصال الترويج، والمنافسين...إلخ)، وفي غالب الأحيان لا تتعدى مهلة هذه الدراسة 20 يوما، تنتهي بإعطاء المنشئ شهادة التأهيل، أي تنتهي بتأهيل المنشئ.

<sup>1</sup>-العايب، مرجع سابق، ص.45.

فتكلفة هذه الدراسة تصل إلى 1700 دج (منها 1500 دج تمثل حقوق الدراسة التقنو اقتصادية و 200 دج تمثل مقابل استلام شهادة التأهيل).

هنا تظهر المساعدة الكبيرة الممنوحة للشباب المنشئ، إذا ما قاربتها بالدراسة المنجزة من طرف مكاتب الدراسات المتخصصة، فهي نفسها لكن الحقوق المدفوعة تختلف فهي تتراوح ما بين 6000، 20.000 دج، فهناك فرق شاسع لفائدة المستثمر، بما في ذلك تقوم الوكالة بإلقاء نظرة على مختلف الزبائن والموردين لحسن اختيارهم وإيجاد الأمثل منهم<sup>1</sup>.

\* **تأسيس شهادة التأهيل:** بعد استكمال الملف وبلوغ جميع شروط التأهيل، تخرج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشهادة التأهيل المكونة من ثلاثة نسخ طبق الأصل التي يتم تسليمها للشباب المستثمر وإذا ما كانت شروط التأهيل ناقصة، الملف يلغى ويرفض، ويخبر المستثمر بعدم قبول المشروع وتكون في شكل نسختين

\* **تبليغ الموافقة البنكية ونقل الملف لإمضاء قرار منح الإعانات للإنجاز:** فوقت إيداع ملف القرض الاستثماري، تقوم وكالة البنك بتقديم رقم الأمر زمني، والذي يتمثل في السجل المفتوح، ويقدم كذلك إيصال إيداع للشباب المستثمر، يأخذ بعين الاعتبار عند دراسة الملف تقدير المشروع خارج الرسم بالنسبة للتجهيزات، والآلات المكتسبة، التوظيف والتأمين الكلي للمخاطر بنسبة 100%، فتتحدد فترة دراسة الملف من طرف وكالة البنك بثلاثة أشهر على الأكثر.

- تنتقل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى تحديد الهيكل المالي النهائي للمشروع في حالة حصول المستثمر على موافقة.

<sup>1</sup> -نسرين غيتي، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة "دراسة ميدانية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2008/2009)، ص 142-145.

- يتم دفع المساهمة الشخصية في الحساب الجاري الذي يتم فتحه من قبل المستثمر في البنك الذي يختاره، فوكالة البنك تفتح حساب جاري، ويكون ذلك على أساس تقديم:

- سجل تجاري أو قيم مماثلة بالنسبة للنشاطات غير متعلقة بالتسجيل التجاري كالحرف مثلاً.

- هيكل قانوني بالنسبة للأشخاص المعنويين.

\* إمضاء قرار منح الإعانات لوثيقة الإنجاز، يؤسس مدير الوكالة قرار منح الإعانات لصالح مرحلة الإنجاز وقائمة برنامج التجهيزات ويظهر ذلك في شكل أربعة نسخ طبق الأصل.<sup>1</sup>

وينتقل الملف النهائي إلى المديرية العامة أين يتم الإمضاء على قرار منح الإعانات لصالح فترة الإنجاز وكذا قائمة برنامج التجهيزات.

\* إمضاء دفتر الشروط كذا أوراق الأمر: بعد أن تتلقى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قرار منح الإعانات لصالح مرحلة الإنجاز، يعلن مدير الوكالة المستثمر للتوقيع على دفتر الشروط المتضمن أسماء المستثمرين والشركاء والمسيرين وجميع توقيعاتهم، ومن الضروري أن يكون هناك طابع المؤسسة المصغرة في دفتر الشروط لاحتواء كل هذه الصفات في آخر صفحة هذا الدفتر يتم الإمضاء على أوراق الأمر من قبل المسير.

- بعد توقيع المستثمر على دفتر الشروط وكذا أوراق الأمر، يحول مدير الوكالة القرض بدون فائدة (PNR) في حساب المؤسسة المصغرة، كما يصدر له قرار تقديم الإعانات لصالح الإنجاز وكذلك يأمر بسحب شيك المستثمر.

<sup>1</sup>-هرقون، مرجع سابق، ص ص. 83-84.

- يجب على البنك أن يتحقق من فعالية شروط إعطاء القرض وأنها قد تحققت، كما يستقبل البنك المستثمر وذلك لاستكمال ما يلي: كفالة التجهيزات لصالح البنك في الدرجة الأولى (ANSEJ) بالدرجة الثانية.

- تأمين كل المخاطر بنسبة 100% لمجموع الضمانات المقدمة من قبل المؤسسة المصغرة.

\* **مرحلة الإنجاز:** غالبا ما تحدد مدة صلاحية قرار الإعانات لصالح مرحلة الإنجاز بعام واحد أثناء هذه المرحلة وهذا يعود لأسباب، في حالة عدم تسديد أجلها من قبل المستثمر فعليه بتقديم طلب يوضح فيه أسباب التأخير في الإنجاز.

فانطلاقا من هذا الطلب يسلم مدير الوكالة الملف إلى المديرية العامة، وأقصى مدة لتمديد الأجل يقدر بسنة واحدة، وتقدم وفقا للنشاط الذي يمارسه المستثمر.

\* **مرحلة الاستغلال:** عند إنجاز الاستثمار والشروع في النشاط، يتحقق مدير الوكالة من فعالية الشروع في النشاط، ومنه يؤسس ويدرج محضرا يتعلق بالتحقق من البدء، ويقوم باستقبال الفاتورات النهائية الخاصة بالتجهيزات والخدمات المستوعبة، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالرهن أو الكفالة للتجهيزات والنقل كالرهن أو التأمين المتعدد المخاطر والتأمين الكلي للمخاطر الذي ينوب لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الدرجة الأولى وهذا في حالة التمويل الثنائي، أو الرهن أو التأمين الكلي للمخاطر الذي ينوب لصالح البنك في الدرجة الأولى والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الدرجة الثانية، وهذا في حالة التمويل الثلاثي، كما يستلزم نقل الملف المتعلق بقرار منح الإعانات في مرحلة الاستغلال إلى المديرية العامة للتوقيع عليه.

وعلى مستوى المديرية العامة، يوقع المدير العام قرار منح الإعانات لصالح مرحلة الاستغلال، يتم تأسيسها على شكل أربع نسخ طبق الأصل، ويتم إرسالها وبعثها إلى الوكالة الجهوية في شكل ثلاثة نسخ<sup>1</sup>.

\* **مرحلة التوسع:** يدخل استثمار التوسع ضمن الاستثمارات التي تتجزأ المؤسسة ويدعمها جهاز الوكالة بعد مرحلة استقاء مرحلة الاستغلال، استثمار الإنشاء، أضيفت هذه المرحلة حسب تعديلات 10 ديسمبر 2003، فلا يوجد هناك فرق كبير ملحوظ بين مراحل استثمار التوسع ودراسة الملف، ومراحل إنشاء المؤسسة إلا بخصوص مكونات الملف الإداري.

- ويستفيد صاحب المؤسسة في مرحلة التوسع من الإعانات الجبائية وشبه جبائية التالية<sup>2</sup>:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- يطبق المعدل المنخفض ب 05% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

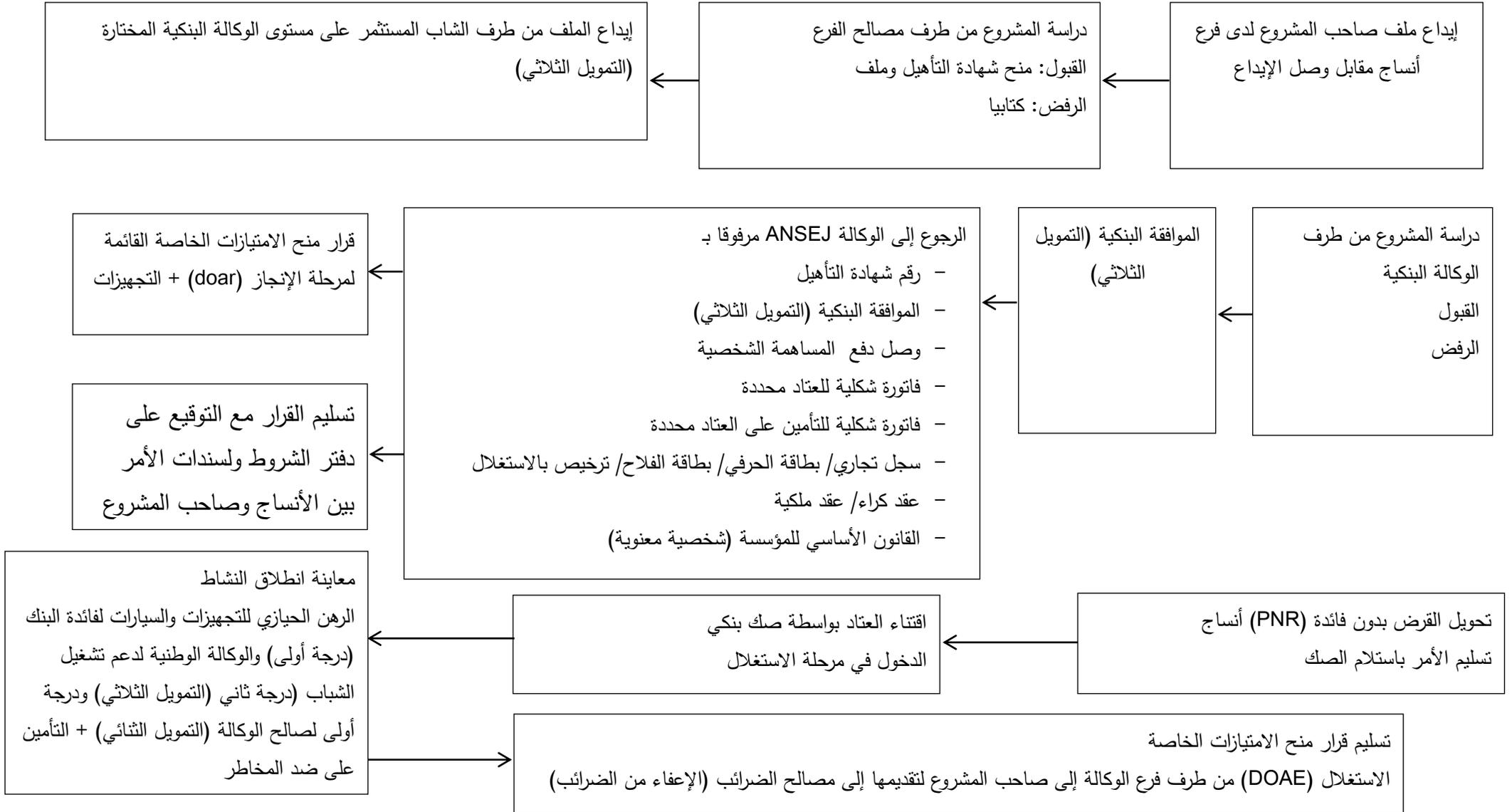
- كما نلاحظ أن هناك غياب للمتابعة والمرافقة الفعالة للمقاول أثناء شروعه في مشروعه، وأنه لم يتلقى المساعدة والاستشارة والدعم الكافي التي تنقص من معدلات الفشل والارتباك الكبير الذي يواجه المقاول في بداية نشاطه والذي يخلصه من الفشل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص ص. 85-86.

<sup>2</sup>- غيتي، مرجع سابق، ص ص. 152-153.

<sup>3</sup>- أوراغ، مرجع سابق، ص. 48.

الشكل رقم 1: الخطوات التي يجب على صاحب المشروع اتباعها لإنشاء مؤسسته المصغرة



## المطلب الثالث: إجراءات وشروط الاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أ- في إطار إنشاء وخلق مؤسسة أو شركة ضمن تدابير وكالة دعم تشغيل الشباب لو نساج في الجزائر، يستلزم استكمال الملف الإداري الذي يتضمن مجموعة من الوثائق الخاصة بالمعني بالأمر، وكذلك الملف المالي الذي يتضمن فواتير مالية وتجهيزات منها، فاتورة أولية للمعدات والتجهيزات المراد شرائها بدون احتساب الضرائب، وفاتورة أولية للتأمين الشامل للمعدات والتجهيزات ضد جميع المخاطر بدون احتساب الضرائب، وكذلك كشف حساب لتكلفة تأهيل المحلات بدون احتساب الضرائب في حالة طلب تمويل هذه التأهيلات<sup>1</sup>.

ب- ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: يتم منح مساعدات من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب مرة واحدة وقت الشروع في المشروع التي يستفيد منها صاحب المشروع، وذلك وفقا لشروط لا بد أن تتوفر لديه، فهناك شرط السن حيث يجب أن يتراوح عمر الشاب ما بين 19 إلى 35 سنة، إضافة إلى المؤهلات المهنية، وامتلاك معارف قبلية بخصوص النشاط المقترح، كما يشترط عدم ممارسة عمل مأجور في الوقت الذي يتقدم فيه لطلب الإعانة، كما يجب للمستثمر أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة، ويكون مسجل ضمن قائمة مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

- أما بخصوص القرض البنكي، طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي) والمساهمة الشخصية للشباب في المشروع، وكذلك المساعدة التي يقدمها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يقوم النظام البنكي بدراستها ومعاينتها حسب القواعد والمقاييس المتعلقة بمنح القروض، و يشترط على صاحب المشروع الانخراط والاندماج في صندوق الكفالة المشتركة لضمان

<sup>1</sup>- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع: [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz) ، تم

الاطلاع عليه يوم 9 جوان 2017 على الساعة 22:02.

أخطار القروض، كما يلغى كل قرار منح مختلف أشكال الإعانات المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وقد لا يكون قابلاً للتطبيق إلا إذا ما وافقت البنوك والمؤسسات المالية على منح هذه القروض، فجميع الإجراءات اللازمة لتهيئة المشاريع وتقييمها، ومنح القروض والمساعدات تحدث بعد اتفاقية مشتركة بين هذه الجهات التي هي البنوك والمؤسسات المالية والوكالة وصندوق الكفالة لضمان القرض<sup>1</sup>.

وللاستفادة من امتيازات الوكالة التي تكون وفقاً لطبيعة الاستثمار فعلى الشباب المستثمر أن تتوفر فيه جميع الشروط التي ذكرناها آنفاً أثناء فترة استثمار الإنجاز، المتمثلة في سن الشاب، مؤهلاته المهنية... الخ، أما بالنسبة لاستثمار التوسع فهو مرتبط بالمؤسسات التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي تسعى لتوسيع قدرتها الإنتاجية في النشاط نفسه أو في أي نشاط آخر متعلق نوعاً بالنشاط الأصلي.

كما يستلزم أيضاً توفير مجموعة من الشروط في المؤسسة أثناء عملية الاستثمار، ففي حالة التمويل، يجب تسديد نسبة 70% من القروض بدون فائدة، والدفع لمستحقات القرض بدون فائدة يكون بصفة منتظمة، وإقامة تصريح بالوجود لإثبات ثلاث سنوات استغلال في المناطق العادية و06 سنوات في المناطق الخاصة، كما يستلزم تقديم الحصيلة الجبائية لمتابعة التطورات الإيجابية وجميع المراحل التي تمر بها المؤسسة المصغرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-بوزيدي، مرجع سابق، ص.20.

<sup>2</sup>-عبد الوهاب بن بركة، حبة نجوى، دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة - دراسة حالة ANSEJ وcnas بسكرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص.7.

### المطلب الرابع: إحصائيات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل 45 مشروع يوميا كحد متوسط، 66 % من هذه المشاريع يتحصل عليها الشباب ذو تكوين مهني، في حين أن 18% من المشاريع الممولة يتحصل عليها الجامعيين، و14% منها تحصلت عليها النساء<sup>1</sup>.

كما أن 65% من المشاريع الممولة لا تقل قيمتها الاستثمارية الأدنى عن 5 مليون دينار، حيث أن 92% من هذه المشاريع تحصل عليها المستثمرين الذين تتعدى سنهم 35 سنة، لكن 2% فقط من هذه المشاريع الممولة وصلت إلى مرحلة التوسع.

### جدور رقم 3: عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة من 1997 إلى 2016.<sup>2</sup>

الفترة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسبة
منذ نشأة الوكالة منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2010/12/31	392670	%44,71
2011	92682	%10,55
2012	129203	%14,71
2013	96233	% 10,96
2014	93140	% 10,61
2015	51570	% 5,87
2016	22766	% 2,59
المجموع	878264	% 100

المصدر : الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يوضح الجدول السابق عدد مناصب الشغل المستحدثة منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1997 إلى غاية 2016، حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة إلى

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، إحصائيات رسمية خاصة بالوكالة. على

الموقع الرسمي للوكالة: [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz) ، تم الاطلاع عليه يوم الأحد 24 سبتمبر 2017 على الساعة 10h45 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

878264 منصب شغل، ففي سنة 2011 بلغت عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة إلى 92682 منصب شغل، بنسبة مئوية قدرت ب 10.55 % من مجموع المشاريع المستحدثة طوال فترة 1997-2016، وفي سنة 2012 بلغت مناصب الشغل المستحدثة إلى 129203 منصب شغل بنسبة مئوية بلغت 14.71%، و في سنة 2013 تم استحداث 96233 منصب شغل، بنسبة مئوية 10.96%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2012، أما في سنة 2014 وصلت عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة إلى 93140 منصب شغل، وبنسبة مئوية قدرت ب 10.61%، وفي سنة 2015 قدرت عدد مناصب الشغل المستحدثة ب 51570 منصب شغل مستحدث، بأهمية نسبية تقدر ب 5.87%، في حين أن عدد مناصب المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تصل إلى 22766 منصب شغل، وبنسبة مئوية تقدر ب 2.59%، وتعد أضعف نسبة مقارنة بالسنوات التي ما قبلها.

#### جدور رقم 4: عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة حسب قطاعات النشاط من 1997 إلى 2016.<sup>1</sup>

القطاعات الفترة	الزراعة والصيد	الحرف	البناء والأشغال العمومية	الصناعة والصيانة	المهن الحرّة	الخدمات	%	المجموع
منذ نشأة الوكالة إلى 2010/12/31	15171	21979	9818	10807	3648	79080	56%	140503
2011	3686	3559	3672	2118	569	29228	68%	42832
2012	6705	5438	4375	3301	826	45167	69%	65812
2013	8225	4900	4347	3333	1042	21192	49%	43039
2014	10487	4255	5106	6614	1450	12944	32%	40856
2015	6862	2170	3838	4913	1205	4688	20%	23676
2016	3479	320	1672	2720	716	2385	21%	11262
منذ نشأة الوكالة إلى 2016/12/31	54615	42621	32828	33806	9456	194654	53%	367980

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

\*يوضح الجدول أعلاه عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها سنة 1997 إلى غاية 31 ديسمبر 2016، والتي بلغ إجماليها في مختلف القطاعات 367980 منصب شغل في مختلف القطاعات، ويعتبر قطاع الخدمات أكبر القطاعات التي تم استحداث فيها أكبر عدد من مناصب الشغل بـ 194654 منصب شغل، بنسبة مئوية تقدر بـ 53 بالمائة من مجموع مناصب الشغل المستحدثة في مختلف القطاعات، ثم يليه قطاع الزراعة والصيد بـ 54615 منصب شغل مستحدث بنسبة مئوية تقدر بـ 15 بالمائة، و يأتي بعده قطاع الحرف بـ 42621 منصب شغل مستحدث بنسبة مئوية تقدر بـ 12 بالمائة، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 32828 منصب شغل مستحدث بنسبة مئوية تقدر بـ 9 بالمائة، ثم يليه قطاع الصناعة والصيانة بـ 33806 منصب شغل مستحدث بنفس النسبة المئوية، ويبقى قطاع المهن الحرة هو الأضعف من حيث استحداث مناصب الشغل بـ 9456 منصب شغل بنسبة مئوية تقدر بـ 3 بالمائة.

## خلاصة الفصل:

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى استنتاج هو أن الوكالة تساهم بشكل كبير في خلق المؤسسات الصغيرة وتدعيمها عن طريق تقديم الدعم المالي والمعنوي اللازم لإنشائها وحسن استمراريتها، حتى تلعب الدور المنوط بها في التنمية المحلية المستدامة، كما لعبت دور فعال في القضاء على البطالة ودفع الشباب للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، واستعادت البنوك والمؤسسات المالية مهمتها بين الأعوان الاقتصادية، وعملت على تنمية القطاع الفلاحي والصناعي، البناء، الأشغال العمومية، قطاع الحرف، الخدمات، قطاع النقل وحتى قطاع العمل الحر.

ورغم أثارها الإيجابية، إلا أنها صادفت بعض المشاكل، واتسمت ببعض النقائص، والتي تظهر في غياب المتابعة التامة خلال تنفيذ المشاريع، واستغراق مدة طويلة في الإجراءات الإدارية، فهي لا تقوم بمتابعة ومرافقة الشاب المستثمر بصفة مستمرة ودائمة أثناء فترة تنفيذ مشروعه، كما أنها لا تتسم بالسرعة فيما يخص الإجراءات الإدارية، كما عمت الرشوة والمحسوبية وسادت البيروقراطية في توزيع المشاريع وانعدام الشفافية في التسيير.

ومن خلال استعراض لأهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة، توصلنا إلى أنه تؤكد نتائج الدراسات السابقة على أهمية القروض في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة .

ولتدعيم دراستنا ميدانيا، اخترنا احد الفروع الجهوية للوكالة المانحة للقروض المصغرة، وهي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع تيزي وزو، وذلك بغرض معالجة الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

# الفصل الثالث

تقييم عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

فرع تيزي وزو

تتفرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى عدة فروع على مستوى كل ولايات الوطن، حتى تتمكن من الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب البطال، ومن بينها فرع تيزي وزو، الذي يعتمد على استراتيجية مركزة على الدعم المالي الذي يقدمه الفرع المتمثل في مبلغ القرض بدون فائدة والاستفادة من الإعفاءات الجبائية وشبه جبائية، والتخفيض من معدلات الفائدة على القروض البنكية.

ومن أجل توعية الشباب البطال وإنماء الروح المقاوماتية والرفع من قدراتهم التسييرية، قام الفرع بتنظيم أيام إعلامية دراسية وتكوينية لتكوينهم خاصة خريجي مراكز التكوين المهني والجامعات وتزويدهم بالمعلومات اللازمة حول إدارة المؤسسات وكيفية تعاملهم مع باقي الإدارات والموردين والعملاء، كما يسهر الفرع على ضمان السير الجيد للوكالة ونشاطاتها وعملية إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال إبرام اتفاقيات مع البنوك مع الهيئات العمومية لتحقيق ذلك والتخفيف من حدة البيروقراطية في تسيير الأعمال، فهو يسعى جاهدا لتوفير أجود الخدمات بأعلى المستويات للراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة، وهذا تحت الأهداف التي تسعى لتحقيقها دائما من إنشاء أكبر عدد من المؤسسات المصغرة التي تتحول في المستقبل إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

ففي هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فهو مخصص للدراسة الميدانية.

## المبحث الأول: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع

### تيزي-وزو

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيزي وزو، من خلال التعريف بها ومهامها ومختلف مصالحها وهيكلها التنظيمي الداخلي، وجمع حصيلة نشاطها لعدد المؤسسات المصغرة المنشأة، ومناصب الشغل المستحدثة في هذا الفرع منذ نشأة الوكالة سنة 1996 إلى غاية 2016.

### المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل لشباب فرع تيزي وزو

أنشئ فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيزي وزو سنة 1996، وبدأ بمزاولة نشاطه سنة 1997، وهو تابع للمقر الرئيسي للوكالة بالجزائر العاصمة، يعتبر الفرع هيئة ذات طابع تسييري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يسير من طرف مدير الفرع ومجموعة من الموظفين موزعين على المهام المختلفة بدءا بوضع الملف إلى غاية إنشاء المؤسسة المصغرة، فيقوم مدير الفرع بجميع إجراءات التسيير داخل الفرع ومحاولة التنسيق بين مصالح الفرع داخليا ومختلف الهيئات والمؤسسات الإدارية خارجيا، ثم نجد أمانة المدير ونظام المعلومات والإحصائيات الذي يمثل قاعدة المعطيات للفرع بجمع كل المعلومات عن المؤسسات المصغرة المنشأة والتي هي في طريق الإنشاء<sup>1</sup>. تتكون الوكالة من هياكل مركزية وهيكل محلية على شكل فروع في مختلف ولايات الوطن، وهذه الهياكل بدورها تضم ملاحق على مستوى الدوائر، حيث تتولى الفروع الولائية للوكالة أساسا بمراقبة الشباب أصحاب المشاريع عبر كافة مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية ومؤسساتهم المصغرة لاسيما من خلال:

<sup>1</sup> - مقابلة مع السيد حمور شافع، مكلف بمصلحة التكوين في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو، يوم

- الاستقبال والتوجيه: فهي تقوم باستقبال وتوجيه الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة.
- المحادثات الجماعية والفردية.
- إعداد الملف التقني الاقتصادي.
- التكوين في المجالات المرتبطة بتسيير المؤسسة، حيث تنظم أيام تكوينية حول إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات لحاملي المشاريع ومسيري المؤسسات المصغرة، بغية الرفع من ثقافة التسيير لدى هؤلاء للقيام بالمهام المنوطة بهم.
- عرض ملفات الشباب أصحاب المشاريع أمام اللجنة المحلية لانتقاء واعتماد وتمويل المشاريع الاستثمارية التي تترأسها
- مرافقة المؤسسات المصغرة ما بعد الاستحداث ومتابعتها، فهي تقوم بمتابعة أداء المشروعات المصغرة في مرحلة الاستغلال، ما يساعدها على نموها واستمراريتها.
- وإضافة إلى ذلك، فهي مكلفة أيضا ب:<sup>1</sup>
- تنظيم هيئات الإشهار والإعلام حول جهاز دعم تشغيل الشباب لفائدة الشرائح المعنية، على مستوى البلديات ومؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، المؤسسات الجامعية،
- إعداد وتبليغ القرارات التنظيمية تتضمن المساعدات والامتيازات التي يمنحها الجهاز،
- ضمان تحضير وتنظيم دورات لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع الاستثمارية للشباب أصحاب المشاريع ،

<sup>1</sup>-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل والتشغيل الاجتماعي، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، نوفمبر 2011.

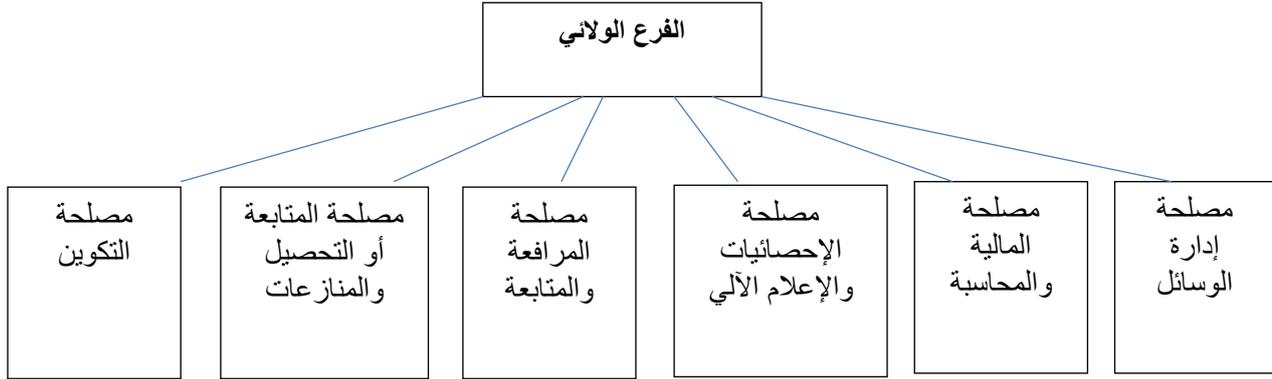
- ضمان تحصيل القروض بدون فائدة ،
- إعداد التوقعات الميزانية و ضمان تنفيذها بعد إشعار من المديرية العامة ،
- المساهمة في إنشاء بنك محلي للمشاريع،
- تسيير وتحسين بنك المعطيات المتعلقة بالمشاريع في طور الإنجاز أو المنجزة ،
- إعداد التقارير الشهرية والثلاثية والسنوية لنشاط الفرع ،
- ضمان سير كل العمليات العقارية والمنقولة و ضمان المحافظة عليها ،
- المشاركة في التظاهرات ذات الصلة بنشاط الوكالة ،
- ويضم الفرع الولائي الذي يسيره مدير ويساعده مستشار مكلف بالاتصال والإصغاء الاجتماعي مجموعة من المصالح ، والتي هي:
- مصلحة إدارة الوسائل،
- المصلحة المالية والمحاسبة،
- مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي،
- مصلحة المراقبة،
- مصلحة المتابعة أو التحصيل والمنازعات،
- مصلحة التكوين.

ويتم تحديد عدد الفروع الولائية واختصاصها الإقليمي طبقا للملحق المرفق بهذا القرار، فالفرع الولائي للوكالة يتضمن ملحقات يقوم بتسييرها رئيس ملحق، وهو مكلف بمرافقة الشباب أصحاب المشاريع لترشدهم وتزودهم بالمعلومات اللازمة عن مراحل إنشاء مؤسستهم

المصغرة، لتخلق لديهم القدرة على المبادرة وتدعم القدرة لديهم على تشكيل مشروع، كما يقوم بمتابعة المؤسسات المصغرة وأدائها وتحصيل القروض بدون فائدة.<sup>1</sup>

شكل رقم 2: يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي-

وزو.



المصدر: من إعداد الطالبة

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 49.

## المطلب الثاني: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل لشباب، فرع تيزي وزو

يعتبر فرع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بتيزي وزو من أهم الفروع على المستوى الوطني من حيث عدد المشاريع الممولة، وتوزيعها على القطاعات المهنية، كما هو مبين في الجدول الموالي :

جدور رقم 5: عدد المشاريع المنشأة حسب قطاعات النشاط من 1997 إلى غاية 2012/12/31.

قطاع النشاط	مرحلة الإنشاء				مرحلة التوسع			
	العدد	النسبة المئوية	مناصب الشغل المستحدثة	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	مناصب الشغل المستحدثة	النسبة المئوية
الخدمات	3761	%29.30	9291	%28.44	117	%26.17	325	%24.71
البناء والأشغال العمومية	2409	%18.96	4751	%22.81	76	%17	388	%29.50
الصناعة	2305	%17.99	7684	%23.52	59	%13.19	218	%16.57
النقل	2089	%16.31	2971	%9	137	%30.64	221	%16.80
الزراعة	1053	%8.22	2246	%6.87	5	%1.11	11	%0.83
الصيانة	423	%3	1082	%3.31	14	%3.13	46	%3.49
الحرف	386	%2.96	995	%3	13	%2.90	38	%3.49
الأعمال الحرة	370	%2.88	878	%2.68	26	%5.81	68	%5.17
الصيد	12	%0.09	66	%0.20	-	-	-	-
المجموع	12808	%100	32664	%100	447	%100	1315	%100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو.

يبين الجدول المشاريع المنشأة حسب قطاعات النشاط من طرف الوكالة الوطنية لدعم

تشغيل الشباب من 1997 إلى غاية 2012/12/31، حيث بلغ عدد المشاريع المنشأة خلال

هذه الفترة 12808 مشروع خلال مرحلة الإنشاء، واستحدثت 32664 منصب شغل في مختلف القطاعات أي حوالي 2 إلى 3 مناصب شغل كمتوسط لكل مشروع. بالمقابل، وصل عدد المشاريع المنشأة في مرحلة التوسع 447 مشروع يصاحبه استحداث 1315 منصب شغل.

كما تبين من خلال الجدول أن قطاع الخدمات بما فيه النقل، استحوذ على النصيب الأكبر من المشاريع المقدمة وحتى الممولة بنسبة 45.6%، على حساب القطاعات المنتجة التي تساهم في تنويع الاقتصاد كالصناعة، والزراعة والبناء والأشغال العمومية التي لا تتجاوز نسب 17.9% و 8.2% و 18.9% على التوالي. ويمكن تفسير ذلك بسهولة الاستثمار الخدماتي الذي لا يتطلب كفاءات أو شهادات عالية ولا استثمارات ضخمة بالمقابل يمكن أن يكون مردوده معتبرا. في حين ان الاستثمار الصناعي والزراعي يتضمن مخاطرة كبيرة وإجراءات معقدة واستثمارات معتبرة وقد تنتهي بالفشل لعدم النجاح في تسويق المنتوجات مثلا.

أما بالنسبة لمناصب الشغل المستحدثة فالملاحظ ان مشاريع قطاع الخدمات تساهم بخلق حوالي مناصبي شغل فقط كمتوسط لكل مشروع بالمقابل تساهم مشاريع القطاع الصناعي بحوالي أربعة مناصب شغل كمتوسط لكل مشروع، أي أن المشاريع الصناعية أكثر إسهاما في امتصاص البطالة مقارنة بالمشاريع الخدماتية. بالمقابل تم استحداث نسبة 6.87% من مناصب الشغل في الفلاحة، 3.31% في الصيانة و 3.04% في الحرف، و 2.68% في الأعمال الحرة. في حين تصل نسب هذه القطاعات في مرحلة التوسع إلى 0.83% لقطاع الفلاحة، 3.49% منصب شغل لقطاع الصيانة، 2.88% للحرف، ونسبة 6.53% لقطاع الأعمال الحرة، فهي الأدنى اهتماما لدى الشباب المستثمر.

جدور رقم 6: يبين المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2013-2016).

القطاع	الفترة الزمنية	الرجال				النساء			
		عدد المشاريع الممولة	النسبة المئوية	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية	عدد المشاريع الممولة	النسبة المئوية	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية
الخدمات	2013 إلى غاية 2016	1717	%30.38	3796	%25.81	424	%55.49	1142	%51.39
الزراعة	2013 إلى غاية 2016	862	%15.28	2209	%15.03	74	%9.68	199	%8.95
الصناعة	2013 إلى غاية 2016	924	%16.38	2734	%18.61	179	%23.42	594	%26.73
البناء والأشغال العمومية	2013 إلى غاية 2016	1824	%32.33	5067	%34.49	30	%3.92	104	%4.68
الحرف	2013 إلى غاية 2016	317	%5.61	882	%6	57	%7.46	183	%8.23
المجموع		5641	%100	14688	%100	764	%100	2222	%100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو

يوضح الجدول السابق عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو، خلال فترة 2013 إلى غاية 2016، وذلك حسب الجنس ومختلف القطاعات الممولة.

فقد بلغت عدد المشاريع الممولة بالنسبة للرجال 5641 مشروع، و14688 منصب شغل مستحدث، أما بالنسبة للنساء فتصل عدد المشاريع الممولة 764 مشروع ممول في مختلف القطاعات، وتم استحداث 2222 منصب شغل.

ويبين الجدول أن أكثر القطاعات تمويلا بالنسبة للرجال هو قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 1824 مشروع ممول خلال فترة 2013-2016، بنسبة مئوية تقدر بـ 32.33%، و5067 منصب شغل مستحدث بنسبة مئوية قدرت بـ 34.49% في هذا القطاع، ويليه قطاع الخدمات بـ 1714 مشروع ممول، ونسبة مئوية تقدر بـ 30.38%، وبلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة في هذا القطاع إلى 3796 منصب شغل بنسبة مئوية قدرت بـ 25.84%، وبعدها يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد المشاريع الممولة إلى 924 مشروع ممول، بنسبة مئوية قدرت بـ 16.38%، وبلغت عدد مناصب الشغل المستحدثة في هذا القطاع إلى 2734 منصب شغل بنسبة مئوية تقدر بـ 18.61%، ثم يليه قطاع الفلاحة في المرتبة الرابعة، حيث بلغت عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع إلى 862 مشروع، بنسبة مئوية تقدر بـ 15.28%، مقابل 2208 منصب شغل مستحدث بنسبة مئوية تقدر بـ 15.03%، وأخيرا يأتي قطاع الحرف في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع إلى 317 مشروع، وبنسبة مئوية قدرت بـ 5.61%، لتصل عدد مناصب الشغل المستحدثة في هذا القطاع إلى 882 منصب شغل، وبنسبة مئوية تقدر بـ 6%.

أما بالنسبة للنساء، فيبقى قطاع الخدمات هو الأكثر إقبالا للحصول على التمويل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو، في حين بلغت عدد المشاريع الممولة

في هذا القطاع إلى 424 مشروع ممول بنسبة مئوية تقدر بـ 55.49%، مقابل 1142 منصب شغل مستحدث بنسبة مئوية تقدر بـ 51.39%، من مجموع المشاريع الممولة في مختلف القطاعات، ثم يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية، حيث بلغت عدد المشاريع الممولة إلى 179 مشروع، بنسبة مئوية تقدر بـ 23.42%، مقابل 594 منصب شغل مستحدث، بنسبة مئوية قدرت بـ 26.73%، ثم يليه قطاع الفلاحة في المرتبة الثالثة، حيث بلغت عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع إلى 74 مشروع، بنسبة مئوية تقدر بـ 9.68%، مقابل 199 منصب شغل مستحدث، وبنسبة مئوية تقدر بـ 8.95%، وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاع الحرف بـ 57 مشروع ممول، وبنسبة مئوية تقدر بـ 7.46%، في حين بلغت عدد مناصب الشغل المستحدثة في هذا القطاع إلى 183 منصب شغل مستحدث، وبنسبة مئوية تقدر بـ 8.23%، ويبقى قطاع البناء والأشغال العمومية هو الأضعف بالنسبة للنساء بـ 30 مشروع ممول، وبنسبة مئوية تقدر بـ 3.92%، مقابل 104 منصب شغل وبنسبة مئوية بـ 4.68%.

ومن خلال تحليلنا لمعطيات الجدول، اتضح لنا أن أكثر القطاعات اهتماما من طرف الرجال هو قطاع البناء والأشغال العمومية، نظرا لاتساع المجال المقاولاتي في المنطقة، في حين نجد أن قطاع الحرف هو أقل اهتماما من طرف هذه الفئة، و يعد قطاع الخدمات أكثر اهتماما من طرف النساء، مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويبقى قطاع البناء والأشغال العمومية الأضعف إقبالا من طرف النساء نظرا لصعوبة تسيير هذا القطاع، وعدم امتلاكهم الخبرة الكافية في تسيير هذا النوع من القطاعات، خاصة في ظل ثقافة مجتمعنا.

### المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تتضافر عدة جهود من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار جهاز دعم تشغيل الشباب، وأهم المتدخلين في هذه العملية بعد الوكالة هي البنوك العمومية التي توفر مصدر تمويل لها، وكذلك بقية المؤسسات الأخرى مثل: إدارة الضرائب والجمارك، السجل التجاري

والضمان الاجتماعي... الخ، فرغم هذه الجهود المبذولة إلا أن هذه المؤسسات المصغرة تعاني من عدد من الثغرات والعراقيل التي تعرقل تنميتها وتقلل دورها في التنمية، حيث وقع الشباب المستثمر في وضعية جديدة حتمت عليه حل عدة معضلات ناهيك عن مشاكل التسيير والمردودية ومتطلبات السوق، هذا ما أدى بالشباب إلى التفكير في ترك مؤسساتهم، وكان أهم قطاع نشاط تعرض لهذه المشاكل الإعلام الآلي، وذلك للمنافسة الغير نزيهة وحرب الأسعار، مع ارتفاع تكلفة الخدمات بالنسبة للسعر المعروف والتطور السريع في مجال الاتصال ونظام المعلوماتية، وفي هذا الإطار سنحاول التطرق إلى أهم العراقيل التي تقف كعائق يقلل من الدور الذي أنيط لإنشاء المؤسسات المصغرة:

- مشكل الحصول على المكان المناسب لإنشاء المؤسسات، وهذا يعود لغلاء الإجراءات والمباني وعدم ملائمتها.
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على الموافقة للمشروع، وبطء الإجراءات الإدارية.
- نقص التمويل قصير وطويل الأجل، وهذا يعود للشروط المفروضة على القروض.
- صعوبة توفر المعلومة الاقتصادية، وانعدامها أحيانا، مما يؤثر سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.
- ضعف اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات المصغرة كمكملة لأنشطتها ومهامها.
- غياب التنسيق بين الجهات المهمة والغير متخصصة بالمؤسسات المصغرة، ونقص الخبرة والخبراء المختصين في المؤسسات المصغرة.
- غياب المساعدة التقنية وقلة الخدمات المختلفة التي تقوم بتدعيم المؤسسات المصغرة.

- عدم إتاحة الفرص للتدريب الجيد وبرامج التكوين، لتكوين أفراد تقوم بإدارة هذه المؤسسات، وهذا راجع لقصور البرامج التكميلية في هذا المجال.
- عدم دراسة الملفات في الوقت المناسب وعدم متابعتها.
- غياب المراقبة والمتابعة للشباب المستثمر وقت استغلال المشاريع.
- عدم توفر مختلف الأجهزة (عمومية كانت أو خاصة) لحسن تجاوز كل مشكل يواجهه المستثمر فترة استغلال مشروعه
- عدم الإحاطة بجميع المعلومات الدقيقة الخاصة بهذه المؤسسات لمعرفة خصائصها وقدراتها، وعدم استخلاص المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع.
- غياب المتخصصين في اقتصاديات المؤسسات المصغرة وتنميتها.
- غياب ثقة مؤسسية، فإن معظم المجتمعات المتطورة بلغت أهدافها وحققت إنجازاتها ونجاحاتها، وهذا بفضل العلوم التي توصلت إليها وقدرتها على تحقيق ذلك، فإدارة الأعمال ومختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية استمدت قواعدها من العلوم المختلفة، وهذا ما لا نجده في المؤسسات المصغرة، وانطلاقاً من هذه الحقيقة، من الضروري إيجاد وسيلة تنظم دخول وإدماج الفكر المؤسسي إلى المؤسسات المصغرة.<sup>1</sup>
- نقص المواد المستوردة كالسيارات مثلاً، فالشباب الراغب في الحصول على العتاد يجد صعوبة في إيجاده في السوق، وحتى وإن وجد يكون بسعر مرتفع، وهو ما يخلق مشكل للوكالة التي تضطر إلى إعادة دراسة المشروع لإيجاد الحل المناسب.
- نقص المواد الأولية التي يحتاجها أصحاب المشاريع حسب قانون المالية الجديد.

<sup>1</sup>-هرقون، مرجع سابق، ص ص 107-108.

- وجود معوقات وعراقيل إدارية، وغياب السرعة في اتخاذ القرارات ونذكر بوجهه الخصوص المعاملات القائمة بين البنك الممول والوكالة والمستفيد.
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع للتنافس في مجال القرض المصغر مما يلغي جانب التحفيز لمنح هذه القروض.
- كثرة التعديلات في القوانين والنصوص التشريعية.
- صعوبة الاندماج في السوق لعدم معرفته بصفة جيدة سوى بالنسبة للبائع والمشتري.
- ترجيح النشاط التجاري والخدمي (الذي لا يستدعي توفير مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج والمولد لمناصب الشغل
- نقص الهياكل والموارد المالية والبشرية التي تسمح للوكالة بالقيام بعملية الموافقة والمتابعة والتوجيه المستمرة لأصحاب المشاريع
- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية التي لا تولي الاهتمام الكافي بالتمويل المصغر، نظرا لتركيز خبرتها على الأنشطة الأخرى التي تتميز بالديناميكية في التسيير والعائدة بالأرباح.<sup>1</sup>
- الاستفادة من بعض الإعفاءات الجبائية والشبه جبائية في مشاريع الإنشاء دون مشاريع التوسعة.
- تأهيل بعض الأنشطة من طرف الوكالة للحصول على الامتيازات غير إدارة الضرائب التي اعتبرت هذه الأنشطة أنشطة تجارية محضة مثل: الصيدلية، محطة البنزين والجزارة.

<sup>1</sup>-مقابلة مع السيد حمور، مرجع سابق.

- الإجراءات القانونية التي تقف أمام تطور المؤسسة المصغرة وقت وجودها في مرحلة تسمح لها بذلك، وتجعلها مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكونه الهدف الأساسي في الأخير.

- عدم استفادة المشاريع والأعمال المحدثّة في إطار النصوص التي تسيّر تطوير الاستثمار المتعلق بالمؤسسة المصغرة من الامتيازات الضريبية والتي هي في سبيل المثال: أشغال تهيئة المحلات، التأمين متعدد الأخطار، الفوائد البنكية.

- صعوبة الحصول على عقار صناعي: حيث أن المستثمرين الصغار يصادفون صعوبة كبيرة في الحصول على عقار لاستخدامه في مشاريعهم، وفي حالة ما توفر فإن مالك العقار لا يقوم باقتراضه عن مدة تتعدى 23 شهرا، لكي لا يحصل المقترض على شهرة محل ومنه يتعارض المستثمر مع البنك الذي يطلب عقد إيجار أثناء مدة القرض، والتي هي على العموم 05 سنوات.

- صعوبة الدخول في الصفقات العمومية، فقرض قانون الصفقات العمومية يفرض مجموعة من الشروط لاختيار المشاركين في دخول الصفقة العمومية، وتشكل هذه الشروط عائق أمام اختيار المؤسسة المصغرة لهاته الصفقة، حيث أن إنشاء المؤسسة المصغرة كان من طرف شباب جامعيين أو بدون مؤهل عال، ولا تتواجد فيه شروط المرجعية المهنية، ويفتقر للوسائل الضخمة للإنجاز بحكم محدودية رأسمال الاستثمار في إطار الوكالة، رغم أن الأولوية تكون للشباب ذوي الشهادات لاكتسابهم للمعرفة لتقنيات الإنجاز، ويسهرون على تطبيق القوانين المشروطة، لكون هذين العنصرين أساسيين يستلزم وضعهما في مقدمة شروط اختيار الصفقة لضمان تنافس نظيف ومجدي.

- آجال تسديد القرض البنكي وقصر فترة السماح التي لا تتماشى مع الأشغال الأمتل للنشاط.

- الصفقات الإضافية التي تطلبها البنوك، كالضمانات الشخصية وكذلك الضمانات المنصوص عليها في التنظيم، كالرهن الحيازي أو التأمين الشامل ضد الأخطار، تقع عائقا للشباب الذين يجدون صعوبة في تأمينها.
- مركزية اتخاذ القرارات في منح القروض التي تتكلف بها المديريات الجهوية أحيانا، وتدخل ضمن صلاحياتها، وأحيانا أخرى تقوم بذلك المديرية العامة، فقد أثرت هذه المركزية كثيرا على مدة دراسة ملف القرض، وأدت إلى زيادة البيروقراطية.
- رفض البنوك لتمويل المؤسسة برأس مال العامل، وإذا ما حدث أن مولتها فإنها تقدم لها قيمة صغيرة جدا لا تكفي لتلبية احتياجاتها الجارية الخاصة بانطلاق المشروع.
- لا تمنح البنوك قرض استغلال للمؤسسة المصغرة، رغم أن بعضها قد التزم في أنشطة ذات دورة استغلال طويلة مثل: قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة والتحويل، والتي هي بحاجة دائمة لرأس مال لتمويل دورتها الاستغلالية لقضاء حاجياتها ومستلزماتها في شراء المواد الأولية وغيرها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محسن، مرجع سابق، ص.107.

## المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

بعد أن تطرقنا في المبحث السابق إلى دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو من حيث أهدافها وهيكلها التنظيمي الداخلي، وإستراتيجيتها لتحقيق الأهداف، بالإضافة إلى الإنجازات التي حققتها منذ نشأتها إلى غاية 2016، في مختلف القطاعات والعراقل التي تواجهها، ونأتي في هذا المبحث الأخير إلى دراسة مدى تحقق تلك الأهداف بخصوص مرافقة المؤسسات المصغرة في مختلف مراحل نشأتها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في ولاية تيزي وزو، حيث سنتطرق فيه إلى إطارها المنهجي، وعرض النتائج التي توصلنا إليها، و أخيرا تحليل النتائج.

### المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

نتطرق في هذا المطلب إلى تقديم عام للدراسة الميدانية، وهذا من خلال تقسيمه إلى قسمين: الأول سنتناول فيه الإطار العام والمجتمع الذي تمت عليه الدراسة، أما القسم الثاني سنتطرق فيه إلى منهجية وظروف إجراء الدراسة الميدانية.

#### 1- إطار الدراسة الميدانية:

قمنا بدراسة المؤسسات المصغرة التي أنشأت في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو، والتي تتسم بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

بلغ عدد المشاريع المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو من 197 إلى غاية 2012/12/31 حوالي 12808 مشروع في مختلف القطاعات، وتم استحداث 32664 منصب شغل، وبلغ عدد المشاريع الممولة 8973 مشروع ممول من 2011 إلى غاية 2016 في مختلف القطاعات، وتم استحداث 23002 منصب عمل، وهذا بالنسبة للرجال، أما بخصوص النساء، فقد تم تمويل 1064 مشروع في نفس الفترة (2011-2016)، واستحداث 3119 منصب شغل.

**2- منهجية الدراسة الميدانية:**

يسعى هذا البحث إلى تقييم خدمات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال مرافقة المؤسسات المصغرة في مرحلة الإنشاء، وانطلاقاً من هذا اشتملت الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات حديثة النشأة في ولاية تيزي وزو، من خلال توزيع استمارة استبيان، من إعدادها وفقاً لعدة عناصر أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

**أ-العينة:**

تم التركيز في دراستنا هذه في اختيار العينة المدروسة على المؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة منذ سنة 1996 إلى غاية 2016 .

تم إجراء هذه الدراسة خلال شهر أوت 2017، وقد تم الاعتماد على عينة مختارة مكونة من 20 مؤسسة في مختلف البلديات من تراب الولاية.

وقد واجهتنا العديد من الصعوبات خلال هذه المرحلة منها:

- صعوبة الوصول إلى عناوين المستفيدين.

- عدم الاهتمام بالشباب بهذا النوع من الدراسات، مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بملى استمارة الاستبيان وتخوفهم من ذلك في معظم الأحيان.

**ب-استمارة استبيان:**

من خلال ما ورد في الجانب النظري من هذه الدراسة، وفي إطار أهداف الوكالة في إنشاء المؤسسات المصغرة، تم إعداد مجموعة من الأسئلة الهادفة إلى تقييم فعالية آلية القرض المصغر والخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تحقيق الأهداف التي ذكرناها آنفاً، ومنه تمت الاستعانة بأسلوب الاستمارات كأداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات التي مرت بمراحل عديدة أثناء عملية إعدادها وضبطها.

تم إعداد استمارة تجريبية تتضمن 19 سؤال، أغلبها أسئلة نصف مفتوحة، شملت خصائص المؤسسات المصغرة المدروسة، أسئلة أخرى مرتبطة بمدى تطبيق المرافقة في إنشاء المؤسسات من طرف الوكالة، ثم التطرق إلى المشاكل التي تواجه المستثمرين أثناء إنشاء مشروعهم الصغير، ووضعية مشاريعهم حول الحلول للمشاكل التي تواجههم، وآخر حول إبداء رأيهم ووجهة نظرهم حول الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تم عرض الاستمارة على الأستاذ المشرف الذي أبدى عدة ملاحظات، أدت إلى إعادة صياغة بعض الأسئلة، والاستغناء عن بعضها التي لا تخدم موضوع الدراسة.

وفي الأخير توصلنا إلى الشكل النهائي للاستمارة، حيث بلغ عدد الأسئلة 19 سؤال.

### ج- أسلوب التحليل:

فقد قمنا باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي البسيط الذي يعتمد على عرض الجداول البسيطة.

### المطلب الثاني: نتائج الدراسة التطبيقية:

ففي إطار هذه الدراسة، قمنا بالاستعانة بجدول إحصائية لعرض النتائج التي توصلنا إليها خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها، وقد قمنا بتقسيم تلك النتائج إلى ثلاث محاور أساسية وفقا لطبيعة الأسئلة المطروحة في العينة، كما يلي:

#### 1- تقديم أفراد العينة:

فيما يلي سيتم تقديم خصوصيات أفراد العينة المدروسة من حيث السن والجنس والمستوى التعليمي وقطاع النشاط:

جدور رقم 7: توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	ذكر	17	%85
2	أنثى	3	%15
المجموع		20	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

يوضح الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة المدروسة من الذكور بنسبة تصل إلى %85، في حين لا تتعدى المؤسسات التابعة للنساء في العينة المدروسة بنسبة %15، وهذا يعود لأسباب عديدة أهمها العادات والتقاليد السائدة في المجتمع التي تجعل العمل الحر حكرا على الرجال، وكذلك نقص وانخفاض الخبرة والتكوين لدى المرأة في الكثير من القطاعات، حيث أن عمل المرأة ينحصر على قطاعات محدودة كالحرف والصناعة التحويلية واختيارها للمشروعات التقليدية التي تمتاز بمحدودية التسويق والكسب والنمو.

جدور رقم 8 : توزيع أفراد العينة حسب السن

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	من 19 سنة إلى 24 سنة	0	%0
2	من 25 سنة إلى 29 سنة	6	%30
3	من 30 سنة إلى 34 سنة	12	%60
4	من 35 سنة إلى 40 سنة	2	%10
المجموع		20	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

يسجل من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من أفراد العينة المدروسة تتراوح أعمارهم بين 30 سنة إلى 34 سنة بنسبة %60، ثم تليها الفترة العمرية ما بين 25 سنة إلى 29

سنة بنسبة 30%، فتعتبر هاتين الفئتين أكثر بحثاً عن تحقيق الذات وتكوين المستقبل مقارنة بالفئتين الأولى والأخيرة، لكون الفئة الأولى (من 19 إلى 24 سنة) تعتبر مرحلة غير مستقرة، تتضمن المرحلة التعليمية والتكوينية وتصاحبها مرحلة أداء الخدمة الوطنية، التي تدخل ضمن الشروط الأساسية للاستفادة من خدمات الوكالة، بينما الفئة العمرية بين 35 سنة إلى 40 سنة هي الفئة الأكثر استقراراً، فأصحابها ينفرون عن المخاطرة والعمل الحر لامتلاكهم وظيفة حكومية تحت أجر سائد، وهذا ما يفسر ضعف تواجد هذه الفئة في العينة المدروسة بنسبة كبيرة.

أما بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي فهي موضحة حسب الجدول الموالي:

**جدور رقم 9 : توزيع أصحاب المؤسسات حسب المستوى التعليمي.**

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	ابتدائي	-	-
2	متوسط	07	35%
3	ثانوي	08	40%
4	جامعي	05	25%
المجموع		20	100%

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الإستبيان.

يبين الجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة المدروسة لا يتجاوزون المستوى الثانوي، أي ما نسبته 75%، من بينهم 35% يمتلكون مستوى متوسط، بالمقابل لا تتجاوز نسبة الشباب الجامعيين 25% من أفراد العينة، وهذا يوضح أن خريجي الجامعات غالباً ما يتوجهون إلى العمل في الوظيفة العمومي.

كما نلاحظ أيضا غياب تام للمستثمرين الشباب ذوو التعليم المتدني، فمستواهم التعليمي لا يسمح لهم بالتعامل مع الإجراءات والشروط التي يتطلبها إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وغياب المؤهل المهني لأفراد هذه الفئة.

**جدور رقم 10: توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط:**

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	الفلاحة	6	30%
2	البناء والأشغال العمومية	3	15%
3	الصناعة والتحويل	1	5%
4	الحرف	7	35%
5	الخدمات	1	5%
6	النقل	1	5%
7	قطاع آخر	1	5%
	<b>المجموع</b>	<b>20</b>	<b>100%</b>

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر القطاعات جلبا لاستثمارات الشباب هو قطاع الحرف ب 35% (من بينهم كهربائي أو رصاص أو خياطة نسائية أو إعداد حلويات تقليدية)، ويليهما قطاع الفلاحة ب 30%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية ب 15%، في حين نلاحظ انخفاض كبير في توجه الشباب المستثمر في ولاية تيزي وزو نحو قطاع الصناعة والتحويل ب 5%، والخدمات ب 5%، والنقل ب 5%، وقطاع آخر بنسبة 5% الذي هو تشغيل الأجهزة الكهرومنزلية، ويعود التوجه الكبير للشباب المستثمر لقطاع الحرف والفلاحة إلى وجود فرص استثمارية هامة في هذا المجال خاصة أن أفراد العينة المعنيين

مقيمون بالمناطق الريفية والجبلية. كما يتوجه بعض الشباب المتسربين من المسار الدراسي نحو القطاع الحرفي بعد قيامهم بتربصات للحصول على مؤهل مهني، وكذلك لبساطة المؤهل المطلوب على مستوى الوكالة، حيث لا يتطلب إنشاء مؤسسة مصغرة في مجال الحرف سوى شهادة التأهيل.

### جدور رقم 11: أسباب إنشاء المؤسسة في إطار الوكالة

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	التخلص من البطالة	4	20%
2	الرغبة في العمل الحر	12	60%
3	رفع المستوى المعيشي	6	30%
4	وجود الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	2	10%
5	أسباب أخرى	0	0%
المجموع		20	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال ما ورد في الجدول، تبين أن الرغبة في العمل الحر من أهم أسباب إنشاء الشباب لمشاريعهم في ولاية تيزي وزو بنسبة 60%، ثم يليها تحسين المستوى المعيشي بنسبة 30%، في حين تبين النتائج أن التخلص من البطالة لا يعتبر حافزا مهما لدفع الشباب إلى إنشاء المشاريع الصغيرة في المنطقة، حيث لا تتجاوز نسبتها 20%، كما ساهم وجود الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة ضئيلة جدا 10% في تشجيع أفراد العينة على إنشاء مؤسساتهم، وهذا يعود إلى ضعف عملية الإعلام في الوكالة، لاعتبارها وسيلة

مهمة لاستقطاب الشباب البطال والإعلان بالخدمات التي تقدمها الوكالة حتى تصبح من الدوافع التي تدفعهم إلى إنشاء المشاريع المصغرة.

## 2- نوعية الخدمات المقدمة من طرف الوكالة:

من خلال هذا المحور سيتم عرض مدى فعالية الخدمات التي تقدمها الوكالة للمستفيدين من الدعم وفقا لآراء العينة، حيث سيتم التطرق لموضوعية معايير الاستفادة من المشاريع، إضافة إلى مدى الاستعانة بالوكالة لحل المشاكل التي يواجهها المشروع، وجودة الاستقبال واحترام بعض الالتزامات كالقيام بدورات تكوينية لصالح المستفيدين، وصولا إلى عرض تصريحات افراد العينة بخصوص نوعية الخدمات واقتراحاتهم لتحسين الوضع.

### جدور رقم 12: كيفية الاستفادة من دعم ANSEJ."

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	مؤهلاتك	14	70%
2	طبيعة المشروع	5	24%
3	وساطة	1	5%
المجموع		20	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

يوضح الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة المدروسة كانت استفادتهم من دعم "ANSEJ" نتيجة لمؤهلاتهم بنسبة 70%، في حين 25% منهم استفادوا من الدعم نظرا لطبيعة المشروع الذي قاموا باقتراحه (حرفي غالبا، صناعي في حالة واحدة وفلاحي في حالة أخرى)، و5% (أي فرد واحد فقط) اعترف بحصوله على الدعم عن طريق الوساطة، هذا ما يفسر أن أهم شرط للحصول على الدعم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي شهادة التأهيل.

## جدور رقم 13: العمل قبل الاستفادة من دعم "ANSEJ":

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	نعم	14	70%
2	لا	5	25%
3	أحيانا	1	5%
المجموع		20	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن 70% من أفراد العينة المدروسة عملوا قبل الاستفادة من "ANSEJ"، وهذا وفقا للمؤهلات التي اكتسبوها، و25% فقط لم يمارسوا أي وظيفة قبل الاستفادة من الدعم المقدم من طرف الوكالة، في حين 5% فقط من أفراد العينة المدروسة كانوا يعملون بصفة مؤقتة.

نتائج هذا الجدول تعاكس الفرضية القائمة على أن مشاريع وكالة تشغيل الشباب قائمة لامتناس البطالة. فالباطلون قبل الدعم أقلية ضمن العينة المدروسة، بالمقابل أزيد من 70% من أفراد العينة كانوا يعملون قبل استفادتهم من الدعم وأصبحت الوكالة وسيلة لتغيير مسارهم المهني.

## جدور رقم 14: جودة عملية الاستقبال.

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	جيدة	5	25%
2	سيئة	3	15%
3	نوعا ما	12	60%
المجموع		20	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

أما بالنسبة لعملية الاستقبال على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فيرى معظم أفراد العينة المدروسة لولاية تيزي وزو أنها متوسطة على العموم بنسبة 60% ، في حين 25% يرون أنها جيدة أي أنه تم استقبالهم بطريقة جيدة، بالمقابل 15% يرون أنها سيئة تماما.

جدور رقم 15: مدى الاستعانة بمصالح الوكالة لحل المشاكل.

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	نعم	1	5%
2	لا	18	90%
3	نسبيا	1	5%
المجموع		20	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن 90% من أفراد العينة المدروسة لولاية تيزي وزو لم يستعينوا بمصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حل مشاكلهم، بينما نسبة ضئيلة جدا 5% استعانوا بها، وكذلك نسبة 5% يرجعون إليها أحيانا لحل مشاكلهم (نسبيا)، وهذا يرجع إلى محدودية إمكانيات وصلاحيات أعوان الوكالة فيما يخص مرافقة كامل المستفيدين، وعدم دراية المستثمرين بأهمية المرافقة، مما لا يدفع بهم إلى الاستعانة بالوكالة في حل مشاكلهم وتجاوزها، إضافة إلى كل ذلك عدم معرفة الإدارات والهيئات لدور المرافقة الذي تقوم به الوكالة من ناحية ، و أهمية وخصوصية هذه المؤسسات من جهة أخرى.

## جدور رقم 16: الاستفادة من الدورات التكوينية التي تنظمها الوكالة.

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	نعم	6	30%
2	لا	14	70%
المجموع			100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

تظهر النتائج الواردة في الجدول السابق أن نسبة 30% فقط من أفراد العينة المدروسة لولاية تيزي وزو قد استفادوا من البرامج التكوينية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، في حين بقي 70% منهم لم يستفيدوا من هذه البرامج التكوينية المبرمجة من طرف الوكالة، وهذا راجع لأسباب منها بعد المسافة، واعتبار الشباب المستثمر هذه البرامج مجرد برامج شكلية ليست ضرورية.

من خلال ما ورد في الإجابات على السؤال المتعلق باقتراحات المستفيدين، لاحظنا أن اقتراحات أغلب الشباب الذين تحصلوا على الدعم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لحل مشاكلهم تتمحور في إعادة جدولة طريقة دفعات تسديد ديونهم، نظرا لوجود عدد كبير من الشباب المتأخرين عن تسديد ديونهم نظرا لنقص السيولة المالية التي تسمح لهم بدفعها في الآجال المحددة، كما يرى أكثر من نصف العينة أنه على الوكالة المساعدة على الحصول على عقود تجارية لتسويق منتجاتهم من خلال تنظيم معارض دورية، والقيام بشراكة مع المؤسسات الكبرى، في حين أن فئة أخرى من المستفيدين من خدمات الوكالة، ونذكر بوجه الخصوص الحرفيين الذين يشغلون في قطاع الحرف) ،اقترحوا من الوكالة إعادة النظر في طريقة تقديم الدعم للشباب حتى لا يكون هناك منافسة عشوائية (غير منظمة).

ويكون هناك احترام لمبادئ العمل، ولا يكون هناك كثر في الأسعار، فنجد الكثير من الشباب في مختلف الحرف يتربصون بمجرد الحصول على الدعم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دون امتلاكهم للمؤهلات التي يتطلبها مشروعهم، ويرى بعض المستفيدين من برنامج المؤسسة المصغرة أنه على الوكالة زيادة تنويع الاستفادة من برامج التكوين في الوكالة وتنشيط دور الوكالة في تقديم الاستشارة والتوجيه والمرافقة.

في السؤال الأخير عن رأي العينة المدروسة حول مستوى الخدمات التي تقدمها الوكالة، يتضح من خلال إجابات أفراد العينة أن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا بأس بها، وبأنها مبادرة حسنة من الدولة لامتناس ظاهرة البطالة في الجزائر، لأن هناك الكثير من الشباب نجحوا في مشاريعهم وتمكنوا من تطويرها، في حين هناك من الشباب من يرى أنها إستراتيجية من الدولة لشراء السلم الاجتماعي، ودليل ذلك وجود مشاريع متوقفة وعرفت خسارة، ويعود السبب حسب رأيهم إلى غياب دراسة دقيقة من الدولة لإستراتيجية الوكالة كأداة لمحاربة البطالة في الجزائر خاصة في طريقة ومعايير تقديم الدعم للشباب، فخلال السنوات الأولى من نشأة الوكالة وبداية نشاطها، كانت تقدم الدعم للشباب دون وضع شروط صارمة، فيما يخص مؤهلاتهم والشهادات التكوينية، ويمثل ضعف المتابعة والمرافقة مشكلة كبيرة لبعض أفراد العينة.

### 3-وضعية المشروع وآفاق تطوره:

سيتم فيما يلي عرض نتائج ما يتعلق بالوضعية المهنية والمالية للمشاريع المنجزة حيث سيتم التطرق لعدد العمال في مشاريع افراد العينة ومستواهم التعليمي والوضعية المالية للمشروع وطبيعة العراقيل التي يواجهها، ومن ثمة آفاق تطوره من خلال امكانية تسديد القرض وامكانية توسيع المؤسسة مستقبلا :

## جدور رقم 17: وضعية المشروع حالياً

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	ربح	0	0%
2	خسارة	7	35%
3	في نمو مستمر	13	65%
المجموع		20	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن 65% من أفراد العينة المدروسة لولاية تيزي وزو أجابوا أن وضعية مشروعهم الحالية في نمو مستمر، لكون المؤسسات في مرحلة تأسيسها وبداية نشاطها، وأن الظروف المتوفرة في سوق العمل تتطلب وقتاً للتطور، في حين 35% منهم واجهوا خسارة، مقابل ولا فرد واحد منهم تمكن من تحقيق ربح، وهذا يعود حسب ما صرحوا به لوجود عراقيل ميدانية المتمثلة في كثرة الشباب الذين أنشئوا مؤسسات مصغرة، ونقص العمل في مختلف القطاعات، وكذلك منافسة المؤسسات الأجنبية التي تستحوذ قطاعات هامة مثل قطاع البناء والأشغال العمومية. كما أن هناك فئة أخرى من الشباب استغلوا فرصة الحصول على الدعم دون تجسيد مشروعهم على أرض الواقع.

## جدور رقم 18: توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	لا يوجد عمال	6	30%
2	من 1 إلى 5 عمال	12	60%
3	من 5 إلى 10 عمال	2	10%
المجموع		20	100%

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

يبين الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة لمدرسة لولاية تيزي وزو يشغل أقل من 5 عمال، أي نسبة 60%، ونجد 30% منها تشغل بدون عمال، بينما 10% منهم تشغل من 5 إلى 10 عمال ، وهذا راجع لحدثة المؤسسات، فهي في طريق النشأة ، وكذلك صعوبة إيجاد العمال نظرا لتكلفة أجورهم، ونقص المداخل التي تسمح لهم بدفع أجور هؤلاء العمال، حسب رأي أغلبية أفراد العينة المدروسة.

#### جدور رقم 19: المستوى التعليمي للعمال.

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	ابتدائي	15	75%
2	متوسط	15	75%
3	ثانوي	6	30%
4	جامعي	3	15%

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن المستوى التعليمي للعمال الذين يشغلهم أفراد العينة المدروسة تنحصر في الابتدائي والمتوسط بنسبة 75%، وهذا لانعزالهم المسار الدراسي وتوجههم للحياة العملية، في حين 30% منهم ذو مستوى تعليمي ثانوي، ونسبة ضئيلة جدا منهم جامعيين.

جدور رقم 20: إمكانية الرفع من عدد العمال المشغلين لديهم.

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	نعم	9	45%
2	لا	11	55%
المجموع			100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

يوضح الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة المدروسة (بنسبة 55%)، صرحوا بعدم قدرتهم على الرفع من عدد العمال الذين يشغلون لديهم، وهذا راجع إلى معرفتهم بالوضع المالية لمؤسستهم التي لا تسمح باستقطاب عدد كبير من العمال، في حين 45% منهم أجابوا عكس ذلك نظرا لكون مؤسساتهم تسير حسب رأيهم في طريق النمو. هذا ما يسمح لها بتوسيع نشاط المؤسسة.

جدور رقم 21: إمكانية تسديد القرض.

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	نعم	1	5%
2	لا	4	20%
3	جزئيا	15	75%
المجموع			100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

يبين الجدول أعلاه أن 75% من أفراد العينة المدروسة قاموا بتسديد قرضهم بصفة جزئية، في حين 20% منهم لم يتمكنوا من تسديده كليا (من بينهم مشروعين في قطاع

الأشغال العمومية، وآخر في القطاع الفلاحي ومشروع أخير في القطاع الحرفي). ويرجع أفراد العينة عدم قدرتهم على التسديد لعدم تطور المشاريع التي أنشئوها بسبب نقص العمل، مما أدى إلى عدم توفر السيولة والموارد المالية التي تسمح لهم بدفع وتسديد القروض.

جدور رقم 22: السعي الى توسيع المؤسسة مستقبلا.

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	نعم	11	55%
2	لا	9	45%
المجموع			100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

يوضح الجدول أعلاه أن 55% من أفراد العينة المدروسة في ولاية تيزي وزو يرغبون في توسيع نشاط مؤسستهم في المستقبل، لكونها أحد خصائص الفكر المقاوالاتي للشباب أصحاب المشاريع، في حين 45% منهم ليس لديهم رغبة في التوسع، حيث أن إجابة البعض منهم كالآتي:

- غياب العقار والأراضي الفلاحية التي تسمح لنا بتوسيع المشروع.
- عدم نجاح المشروع، مما لا يسمح لنا بتوسيعه.
- صعوبة إيجاد اليد العاملة، وفي حالة وجودها هناك نقص في المداخيل التي تسمح لنا بدفع أجور هؤلاء العمال.
- صعوبة تسديد القرض، عدم توفر الإمكانيات والموارد المالية الذاتية لتوسيع المشروع.
- نقص العمل بسبب تراجع الأسعار (العمل بأسعار منخفضة وكثرة الحرفيين غير المؤهلين الذين يتربصون للحصول على الدعم من الوكالة "ANSEJ" فقط.

- عدم كفاية العتاد المقدم من طرف الوكالة، بل نحتاج إلى سيولة وتمويل أكثر.

جدور رقم 23: المشكلات التي تواجهها المؤسسات التي شملتها العينة.

الرقم	التصنيف	العدد	النسبة
1	صعوبة التسويق	5	25%
2	نقص السيولة والتمويل	12	60%
3	تأهيل العمال	1	5%
4	الضرائب	5	25%
5	ارتفاع سعر الفائدة	0	0%
6	منافسة المنتجات المستوردة	1	5%
7	التأخر في سداد دفعات القروض	4	20%
8	أخرى اذكرها	10	50%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق تبين وجود مجموع من المشاكل التي تواجه المؤسسة المصغرة خلال المراحل الأولى من بداية نشاطها، ويأتي في مقدمة هذه المشاكل من وجهة نظر أفراد العينة نقص السيولة والتمويل بأهمية نسبية تصل إلى 60%، مما ينجز عنها مشاكل أخرى من بينها صعوبة التسويق بأهمية نسبية تصل إلى 25% لكون المؤسسة في هذه لمرحلة لا تمتلك اسما في السوق، ونقص الخبرة التسويقية لدى غالبية الشباب المستثمر، في حين صرح 25% أنهم يعانون من مشكل الضرائب، 20% يعانون من مشكل التأخر في سداد دفعات القروض. كما يعاني البعض الآخر من مشاكل تأهيل العمال ومنافسة المنتجات المستوردة بأهمية نسبية تصل 5%، كما قام 50%

من أفراد العينة المدروسة بإضافة مشاكل أخرى خارج هذه المشاكل التي ذكرناها آنفاً، والتي تواجههم فترة إنشاء مشروعهم حسب القطاع الذين يشغلون فيه، ومن بينها:

- عدم احترافية المؤسسات المنافسة لسبب انخفاض أسعار المنتوجات.

- نقص العمل في مجال النشاط.

- غلاء المواد المستعملة في قطاع النشاط.

- عدم استقرار المادة الأولية.

- عدم الحصول على المشاريع من الدولة.

- نقص اليد العاملة في مجال الحرفة.

- ضعف المداخل التي تسمح لنا بدفع القرض المستفاد من البنك.

### خلاصة الفصل الثالث .

بعد قيامنا بعملية تحليل وتفسير مخرجات الدراسة الميدانية، استخلصنا مجموعة من النتائج، سنقوم بمناقشتها ومقارنتها بما توصلت إليها الدراسات السابقة.

هذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليها الدراسات السابقة، من منظور أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قناة وآلية هامة لامتناس ظاهرة البطالة، من خلال العدد الكبير من شرائح الشباب الذين تستقطبهم للحصول على خدماتها وإنشاء مشاريعهم المصغرة، لكن من جهة أخرى هناك الكثير من المشاريع التي تعرف الركود، ومشاريع متوقفة نظرا لكثرة العراقيل والمشاكل الميدانية التي يواجهها أصحاب المشاريع المتحصلين على الدعم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية، وذلك بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ومن ثم القيام بتحليل ومناقشة النتائج المتحصلة من هذه الأداة، واختيار مدى صحة فرضيات الدراسة، وبعد تحليلها ومناقشتها، توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- غياب دراسة دقيقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حول طريقة وشروط تقديم الدعم للشباب البطال.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قناة هامة لامتناس معدلات البطالة في ولاية تيزي وزو، نظرا للإقبال الكبير من الشباب على خدماتها.

- ركود وتوقف عدد معتبر من مشاريع الشباب المتحصلين على الدعم من الوكالة بسبب نقص المتابعة والمرافقة والمراقبة الميدانية من طرف الوكالة، وعدم كفاية البرامج التكوينية التي تقدمها الوكالة في تسيير المؤسسات والمشاريع، كما أنها غير مفروضة على كل المستفيدين من خدمات الوكالة في مختلف قطاعات عملهم.

- وجود عدد كبير من الشباب المتحصلين على قروض مصغرة لم يتمكنوا من تسديد ديونهم في الآجال المحددة.
- وجود عدد معتبر من الشباب استغلوا فرصة وجود الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمجرد الحصول على الدعم المالي، ولم يكونوا بطالين في السابق قبل إنشاء مؤسساتهم المصغرة، ويعود ذلك إلى رغبتهم في العمل الحر.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع القرض المصغر، ودوره في امتصاص البطالة، وقد حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة التي تمحورت حول مدى مساهمة القروض المصغرة في مكافحة البطالة في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي تعتبر من أهم آليات القرض المصغر من حيث عدد المستفيدين منها في الجزائر، وهي هيئة خاصة بالشباب ذوي مشاريع يسعون لإيجاد دعم مالي لتمويلها، مختصة منذ تأسيسها في دعم وإنشاء المؤسسات المصغرة المنشأة في إطارها، وهدفها الأول هو العمل على التخفيف من حدة البطالة، التي أخذت في التزايد من بداية فترة الثمانينات للتحويل الى أزمة حقيقية خلال التسعينات.

وقد تطور عمل الوكالة بشكل هام منذ بداية الألفية، حيث تم استغلال انتعاش الإيرادات النفطية لاعتماد سياسة القرض المصغر بشكل موسع، حيث تضاعف عدد المشاريع مقارنة بمرحلة التسعينات في خلق مناصب شغل للشباب بأزيد من 800 ألف منصب شغل.

من جهتها ساهمت الوكالة المحلية بتييزي وزو في تمويل وخلق منصب شغل.

غير أن العدد الضخم من المؤسسات التي توقفت وأعلنت إفلاسها أو أنها لم تؤسس أو أنها غير قادرة على تسديد ديونها مؤشر على عدم خضوع المشاريع لدراسات خبراء ومختصين قادرين على تحديد مدى ضمانات المشروع وقدرته على الاستمرار وتحقيق أرباح. كما أن سيطرة المشاريع الخدمائية على حساب المشاريع الصناعية والزراعية التي من شأنها المساهمة بشكل أكبر في التشغيل وتنويع الاقتصاد مؤشر ثاني عن ان عمل الوكالة يخضع لمنطق توزيعي على حساب الرشادة الاقتصادية.

وقد أثبتت الدراسة الميدانية ذلك، رغم صغر العينة لكننا تمكنا من التوصل للنتائج التالية:

- ساهم القرض المصغر في التخفيف من حدة البطالة والفقر وخلق مناصب الشغل للشباب،
- المؤهلات والمستوى التعليمي للشباب البطال يلعب دور هام في نجاح واستمرارية مشاريعهم،
- تعد الإعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الحافز الأساسي لاستقطاب الشباب للحصول على القرض من الوكالة،
- أدت الدراسة الميدانية التي قمنا بها في ولاية تيزي وزو إلى معرفة حقيقة وفعالية الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في امتصاص ظاهرة البطالة، فرغم الدعم الذي تقدمه للشباب، إلا أن أغلبهم استغلوا فرصة الحصول على القرض من الوكالة فقط، ولم يكن دافعهم هو التخلص من مشكلة البطالة وإنما رغبتهم في العمل الحر فقط،
- أظهرت الدراسة الميدانية، أن معظم أفراد العينة المدروسة لم يستفيدوا من برامج التكوين التي تقدمها الوكالة في تسيير المؤسسات والمشاريع الصغيرة،
- معظم أفراد العينة المدروسة يشكون من نقص المراقبة والمتابعة الميدانية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أثناء مراحل إنشاء مشروعهم الصغير،
- من خلال الإحصائيات التي قمنا بتحليلها بخصوص عدد مناصب الشغل المستحدثة في الجزائر في إطار الوكالة حسب مختلف قطاعات النشاط، فقد تبين لنا أن القطاع الذي حظي باهتمام الشباب أكثر في الجزائر هو قطاع الخدمات، في حين أن الإحصائيات المتحصل عليها من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية تيزي وزو تبين لنا أن القطاع الأكثر إقبالا من طرف الشباب في الولاية هو قطاع البناء والأشغال العمومية، في حين أن الدراسة الميدانية تبين لنا أن قطاع الحرف هو الأكثر اهتماما من طرف الشباب.

من خلال هذه الدراسة، اتضح وجود عدة نقائص، ساهمت في وجود تباعد واضح بين الأهداف التي سطرتهها الوكالة، وما تم تحقيقه على أرض الواقع، وهو ما يترجم غياب الفعالية للأداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وخلص القول هو أن الوكالة لازالت بعيدة عن المستوى المطلوب لتحقيق أهدافها في دعم وإنشاء ومرافقة المؤسسات المصغرة الجزائرية.

كما يمكن استنتاج أن تزايد نسبة منح القروض المصغرة لا يؤدي بالضرورة إلى تقليص نسب البطالة في الجزائر، وما يؤكد ذلك هو وجود العديد من المشاريع الصغيرة الفاشلة والمتوقفة للشباب البطال، وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية في ولاية تيزي وزو، حيث تعتبر آلية القرض المصغر غير كافية لخلق مناصب الشغل وامتصاص ظاهرة البطالة، نظرا للعراقيل العديدة التي يواجهها الشباب البطال، كنقص خبرتهم في تسيير المشاريع، ونقص المرافقة والمتابعة الميدانية لهم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

كما توصلنا من خلال الدراسة الميدانية الى أن أغلبية أفراد العينة المدروسة عبروا عن عدم رضاهم بالخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فحسب آرائهم فالدعم المالي المقدم من طرف الوكالة غير كافي لإنشاء مشروعهم الصغير وتطوره خاصة في ظل كثرة العراقيل التي يواجهونها.

#### ● توصيات الدراسة:

انطلاقا من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ويهدف استخلاص والخروج ببعض الفوائد من هذا البحث، ثم صياغة مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن ترفع من فعالية أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التقليص من حدة البطالة:

- القيام ببرامج تكوينية نوعية لتكوين الشباب أصحاب المشاريع وتدريبهم،

- وضع شروط ومعايير ومقاييس صارمة في طريقة منح القروض خاصة فيما يخص مؤهلات الشباب الراغبين في إنشاء مشاريعهم المصغرة،
- ضرورة المراقبة والمتابعة الميدانية المستمرة لأصحاب المشاريع،
- إعادة جدولة دفعات تسديد القروض للمتأخرين عن تسديد ديونهم،
- تمديد أجال دفع وتسديد أصحاب المشاريع لديونهم،

# قائمة المراجع

أولاً- الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل والتشغيل الاجتماعي، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، نوفمبر 2011.
2. Ministère du travail, de l'emploi et de la sécurité sociale, **Agence Nationale de soutien à l'emploi des jeunes, Manuel des Procédures d'accompagnement**, 2016

ثانياً- مراجع باللغة العربية:

I- الكتب:

3. أحمد محمود خضر، جميل وآخرون، البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات. القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2013.
4. إلبا، ماركو، التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسة مشروع ثمبوس مبدأ التمويل متناهي الصغر في الجماعة. كلية الإدارة: جامعة تورينو، إيطاليا.
5. بقة، شريف وآخرون، «تحليل وتقييم تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر حالة المؤسسات المصغرة في الجزائر حالة المؤسسات في ولاية سطيف» في تمويل المشروعات الضعيفة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية. سطيف: منشورات مخبر، 2004.
6. بوزيان، مصطفى، تنمية وترقية المؤسسات المصغرة في الجزائر. الجلفة: المكتبة الوطنية الجزائرية، 2009.
7. الحياي، وليد ناجي، دراسة بحثية حول البطالة. الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة.

8. دادي عدون، ناصر والعايب، عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر.الجزائر: المكتبة الوطنية الجزائرية،2010.
  9. رقف، مند، قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات. جدة : المكتبة الوطنية الجزائرية، 1993.
  10. زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل الأخطر و مشكلات الرأسمالية المعاصرة . الكويت: عالم المعرفة، 1998.
  11. الزواوي، خالد، البطالة في الوطن العربي (المشكلة.... والحل). مصر: مجموعة النيل العربية.
  12. شروخ، صلاح الدين، منهجية البحث العلمي. عناية: دار العلوم للنشر، 2003.
  13. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الادوات. الجزائر: 1997.
  14. صادق سلمان، غيداء، البطالة في العالم العربي. العراق: جامعة الأنبار.
  15. محمد حسين، عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج. البحرين: مركز الإعلام الأمني.
  16. المراحنة، جمال حسن أحمد عيسى، مشكلة البطالة وعلاجها. بيروت: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
  17. نجا، علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.
  18. هبال، عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة في الجزائر. الأغواط: المكتبة الوطنية الجزائرية، 2013.
- II - مقالات (مجلات و جرائد):

19. حياهم، عمار. البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، (م 39، ع 39 سبتمبر 2014.

20. العايب، ياسين. دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، (العدد رقم 01، 2014).

### III- الأطروحات الجامعية:

21. أيت عيسى، عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.

22. بدرابي، سفيان، ثقافة المقاوله لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة تلمسان: كلية العلوم الاجتماعية، (2015/2014).

23. الجودي، محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014.

### IV- الرسائل الجامعية:

24. بن جيمة، عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2011/2010.

25. بن عاشور، ليلة، محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009.

26. ذبيح، محمد دمان، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2008/2007.

27. الزويطة، محمد الصالح، أثر المتغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006.
28. عبد القادر، يحيى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة - دراسة حالة ولاية تيارت، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2011.
29. عمور، محمد، أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007-2006.
30. غيتي، نسرين، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة "دراسة ميدانية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقسنطينة"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2009/2008.
31. قشيدة، صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012/2011.
32. قوجيل، محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في اطار فرع ورقلة)، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2009-2008.
33. ماجستير لونيبي، ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر - دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية باتنة، رسالة غير منشورة. جامعة سطيف: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015/2014.

34. محسن، عواطف، إشكالية التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2008.

35. مشري، محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011/2008،

36. هرقون، تفاحة، سياسة دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012/2011.

#### V-مذكرات الماستر:

37. أوراغ، كمال، إعداد مخطط الأعمال لمشروع ممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.

38. بن الشيخ، فوزي، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التحقيق من ظاهرة البطالة، دراسة حالة الجزائر (2005-2013)، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.

39. بن حميدة، فتيحة، القروض المصغرة ودورها في التشغيل في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع ورقلة للفترة 2009-2014، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، 2015/2014.

40. بوزيدي، إيمان، أثر المؤسسات التمويلية المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الاستثمارية- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2015- تقرت، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016.
41. بوهلال، صليحة، وكالات تشغيل الشباب (النتائج والعوائق)، دراسة حالة الوكالة الولائية للتشغيل- ورقلة)، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013.
42. حفاف، سمية، دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2014.
43. زين، نور الدين، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة "دراسة ميدانية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية الوادي (2008-2013)، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، 2013/2014.
44. العايب، الهاشيمي، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "مقارنة التجربة التونسية والجزائرية،" مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2014.
45. فرحاتي، حسبية، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2001-2011)، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013.

46. قندوز، بلقاسم، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بولاية مسيلة، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة الوادي: كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2014-2015.

47. كرارزية، مروة وعبران، وسام، محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي وكالة تبسة- 46، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة تبسة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015/2016.

48. مودع، وردة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2015)، مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.

#### VI-الملتقيات والمؤتمرات:

49. أوصيف، لخضر علماوي، أحمد، إستراتيجية المقاومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) كالحظ من معدلات البطالة في الجزائر، جامعة مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 15-16 نوفمبر 2011.

50. براق، محمد، بوسبعين، تسعديت، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أسباب انتشار البطالة واجراءات مواجهتها بالجزائر، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 15-16 نوفمبر 2011.

51. بن السعدي، جمال الدين، زاوش، رضا، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة في

- الجزائر(التعريف، أسبابها، أثارها الاقتصادية)، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 15-16 نوفمبر 2011.
52. بن بركة، عبد الوهاب، حبة، نجوى، دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة- دراسة حالة ANSEJ و CNAC بسكرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
53. بن يعقوب، الطاهر، مهري، أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة دراسة حالة ولاية سطيف، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11/12/مارس/2003.
54. بوقصبة، شريف، بو عبد الله، علي، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 05/06/2013.
55. الجودي، صاطوري، بهلول، لطيفة، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 15-16 نوفمبر 2011.
56. شرفي، منصف، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة

- في الجزائر، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 15-16 نوفمبر 2011.
57. عبد اللاوي، مفيد، صالح، ناجية، استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 29، 27 جوان 2013.
58. عزيزو، راشدة، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر، مداخلة في الاقتصاد البنكي، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012.
59. عقلي، فضيلة، استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول البطالة (تعريفها: أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)، جامعة مسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، 15-16 نوفمبر 2011.
60. عولمي، بسمة، نورة، ثلاجية، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، جامعة عنابة، 17-18 أبريل 2006.
61. مسعودي، زكرياء، حميداتو، صالح، دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 18-19 أبريل 2012.
62. ناصر، سليمان، محسن، عواطف، المالية الإسلامية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لأنشطة

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر (جامعة صفاقس):  
تونس، 29/27 جوان 2012.

VII- منشورات المؤسسة:

63. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،  
المديرية العامة، الجزائر العاصمة.

VIII- المواقع الالكترونية:

64. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم  
تشغيل الشباب، [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz).

ثالثا- باللغة الأجنبية:

65. Michel Lelart, **De la finance informelle à la micro Finance**, AUS et  
édition des archives contemporaines, 2006.

-المقابلات:

66. مقابلة مع السيد حمور شافع، مكلف بمصلحة التكوين في الوكالة الوطنية لدعم  
تشغيل الشباب بولاية تيزي وزو، يوم 2017/08/10.

الملاحق

استمارة الاستبيان

يشرفنا أن نطلب من سيادتكم التفضل بمساعدتنا على إنجاز هذا البحث الذي يدخل في إطار تحضير شهادة ماستر في العلوم السياسية بجامعة مولود معمري - تيزي وزو - تحت عنوان " سياسة القرض المصغر كألية لمكافحة البطالة في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع تيزي وزو".

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء بعض الاقتراحات لتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الوكالة لدعم تشغيل الشباب لخدمة الشباب الجزائري، وعليه نرجو منكم التكرم بملاً هذه الاستمارة التي تتعلق بمعلومات عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ". وفي الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الرجاء الإجابة بوضع علامة X في الخانة المناسبة

1/ الجنس: - ذكر  - أنثى

2/ السن:

3/ المستوى التعليمي:

- ابتدائي  - متوسط   
- ثانوي  - جامعي

4/ قطاع النشاط

- الفلاحة  - الصناعة والتحويل  - الخدمات
- البناء والأشغال العمومية  - الحرف  - النقل
- قطاع آخر

5/ هل كانت استفادتك من دعم "ANSEJ" نتيجة:

- مؤهلاتك  - طبيعة المشروع  - وساطة

6/ هل سبق لك أن عملت قبل الاستفادة من "ANSEJ"

- نعم  - لا  - أحيانا

7/ ما هي وضعية المشروع حاليا؟

- ربح  - خسارة  - في نمو مستمر

8/ عدد العمال الذين تشغلهم:

9/ المستوى التعليمي للعمال:

10/ هل هناك إمكانية لرفع عدد العمال المشغلين لديكم؟

- نعم  - لا

11/ ما هي الأسباب التي دفعتك إلى إنشاء مؤسستك؟

- التخلص من البطالة
- الرغبة في العمل الحر
- رفع مستوى المعيشة
- وجود الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- أسباب أخرى اذكرها

12/ هل تمكنت من تسديد القرض؟

- نعم  - لا  - جزئياً

13/ هل تسعى إلى توسيع المؤسسة في المستقبل؟

- نعم  - لا

إذا كانت الإجابة بـ "لا" بين لماذا؟

.....

.....

.....

14/ عند توجهكم إلى الوكالة لأول مرة، هل كانت عملية الاستقبال:

- جيدة  - سيئة  - نوعاً ما

15/ خلال مراحل المشروع، هل استعنت بمصالح الوكالة لحل مشكل متعلق

بمؤسستك؟

- نعم -  لا -  نسيباً

16/ هل استفدت من برامج التكوين التي تقدمها الوكالة في تسيير المؤسسات؟

- نعم -  لا

17/ ما هي المشاكل التي تواجهك حالياً:

- صعوبة التسويق  
 نقص السيولة والتمويل  
 تأهيل العمال  
 الضرائب  
 ارتفاع سعر الفائدة  
 منافسة المنتجات المستوردة  
 التأخر في سداد دفعات القروض  
 أخرى، أذكرها.....

18/ ماذا تقترح على الوكالة لمساعدتك في حل هذه المشاكل؟

.....  
.....  
.....

19/ بصراحة ما رأيك في الخدمات التي تقدمها الوكالة؟

.....

.....

.....

# الفهرس

1..... مقدمة عامة

## الفصل الأول

### البطالة والقرض المصغر

13..... المبحث الأول: ماهية البطالة وأبعادها.

14..... المطلب الأول: تعريف البطالة:

17..... المطلب الثاني: أنواع البطالة.

25..... المطلب الثالث: أسباب ظهور البطالة وأثارها:

35..... المبحث الثاني: ماهية القرض المصغر.

35..... المطلب الأول: تعريف القرض المصغر.

41..... المطلب الثاني: نشأة القرض المصغر.

43..... المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للقرض المصغر وآليات وبرامج دعمه في الجزائر..

## الفصل الثاني

### دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

53..... المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

53..... المطلب الأول: تعريف ونشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

53..... 1-تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

58..... المطلب الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

المطلب الثالث: صيغ الدعم المالي المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل

64..... الشباب (ANSEJ):

المبحث الثاني: آليات دعم القروض المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:.....	66
المطلب الأول: الامتيازات والمساعدات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).....	67
المطلب الثاني: مراحل إنشاء مؤسسة صغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).....	70
المطلب الثالث: إجراءات وشروط الاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....	76
المطلب الرابع: إحصائيات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.....	78

### الفصل الثالث

#### تقييم عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي وزو

المبحث الأول: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيزي-وزو.....	84
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل لشباب فرع تيزي وزو.....	84
المطلب الثاني: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل لشباب، فرع تيزي وزو.....	88
المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....	92
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية.....	98
المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.....	98
المطلب الثاني: نتائج الدراسة التطبيقية:.....	100
خاتمة.....	118
قائمة المراجع.....	123
الملاحق.....	134
الفهرس.....	140

## فهرس الجداول

- جدور رقم 1: الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد عليه من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....64
- جدور رقم 2: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد عليه من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....65
- جدور رقم 3: عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة من 1997 إلى 2016..78
- جدور رقم 4: عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة حسب قطاعات النشاط من 1997 إلى 2016. ....79
- جدور رقم 5: عدد المشاريع المنشأة حسب قطاعات النشاط من 1997 إلى غاية 2012/12/31.....88
- جدور رقم 6: يبين المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2013-2016).....90
- جدور رقم 7: توزيع أفراد العينة حسب الجنس: .....101
- جدور رقم 8 : توزيع أفراد العينة حسب السن.....101
- جدور رقم 9 : توزيع أصحاب المؤسسات حسب المستوى التعليمي.....102
- جدور رقم 10: توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط: .....103
- جدور رقم 11: أسباب إنشاء المؤسسة في إطار الوكالة .....104
- جدور رقم 12: كيفية الاستفادة من دعم "ANSEJ".....105
- جدور رقم 13: العمل قبل الاستفادة من دعم "ANSEJ": .....106
- جدور رقم 14: جودة عملية الاستقبال.....106
- جدور رقم 15: مدى الاستعانة بمصالح الوكالة لحل المشاكل.....107

- جدور رقم 16: الاستفادة من الدورات التكوينية التي تنظمها الوكالة. .... 108
- جدور رقم 17: وضعية المشروع حاليا ..... 110
- جدور رقم 18: توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال ..... 110
- جدور رقم 19: المستوى التعليمي للعمال. .... 111
- جدور رقم 20: إمكانية الرفع من عدد العمال المشغلين لديهم. .... 112
- جدور رقم 21: إمكانية تسديد القرض. .... 112
- جدور رقم 22: السعي الى توسيع المؤسسة مستقبلا. .... 113
- جدور رقم 23: المشكلات التي تواجهها المؤسسات التي شملتها العينة. .... 114